العدالة وأثرها في إثبات الأدلة والأحكام

د/آمال عبد الحميد محمد عبد المغيث

المدرس في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقاهرة-

جامعة الأزهر -شعبة الشريعة (قسم أصول الفقه) .

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين وبعد

فإنه من منطلق الحرص على ضبط الأقوال المعتبرة شرعا ؛ كان لابد من ضمان لها بإخضاعها لقانون العدالة بمعرفة أوصاف ناقلها ، وهل هي مطابقة لشرط القبول من توقي عدالة الناقلين فتقبل ،أو هي غير مطابقة فترفض ،فكل إنسان يقبل منه ويرد إلا رسول الله ﷺ.

وإن شرع الله (تعالى) قد نزل إلى الأمة في وقت محدد ، وقد عهد إلى قوم عدول في نشره وتبليغه .

وقد لزم من استمرارية الشريعة : أن يظل التبليغ موصولا لأزمة متطاولة ، ولما كان الشرع أمانة ؛ كان لابد في تبليغه من يقوم على حفظ هذه الأمانة ألا وهم العدول في النقل، والتبليغ .

وإذا نظرنا إلى الطريق الموصل فهو : إما تبليغ أخبار الشارع ، أو إبلاغنا عن حكم بالاجتهاد ، سواء أكان اجتهادا جماعيا متمثل في : المسائل المجمع عليها، أو اجتهادا فرديا يقوم به المفتي للرد على المستفتي ليعمل به .

وتبليغ القرآن إنما كان : بالتواتر من لدن عهد الرسالة إلى يومنا هذا ، وكذلك السنة المتواترة .

والتواتر إنما يكون بإخبار جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب عادة ، وسواء كانت تلك الجماعة مسلمة معدلة ، أم لا ،على ما هو المعروف من أمر التواتر .

ولكن لما كان نقل القرآن والسنة إنما هو أمر يتعلق بالديانة ؛ جعل - على ما هو الراجح عند العلماء - الإسلام ، والعدالة شرطا فيمن يتواتر عنهم نصوص الشريعة.

وجعل مطلق النقل عن المسلمين العدول وغيرهم فيما ليس من طريق الديانة من معرفة الأقاليم ، والأحداث وشبهها ؛ فإن رواية الحديث لا تقبل عن الكفار ولو علم منهم التدين والتحرز عن الكذب ، لأنه لا وثوق بهم في الجملة مع شرف منصب الرواية .

وكذلك نقل الحديث الآحاد : لابد فيه من شرط العدالة؛ حتى يمكن قبوله والاستدلال به على الأحكام ؛ فإن رواية الفاسق مردودة، ورواية المجهول مرجح عدم الأخذ بها على ما يأتي توضيحه .

والاجتهاد في مسألة يجمع عليها ، يستلزم منه : عدالة المجتهد ؛ لأن اجتهاده مأخوذ به فيما يجمع عليه من أحكام ؛ بحيث يلزم الأمة العمل بها ، ولا يصح لمجتهد بعدهم أن يعاود الاجتهاد فيما أُجمع عليه من أحكام .

وكذلك الأمر في الإفتاء بعد الاجتهاد الفردي لا بد فيه من : شرط العدالة ؛ لأن القاعدة : أن المسائل التي يستفتى فيها من قبل العوام لابد من أن يكون الإفتاء فيها صادرا عن العدل ؛ على ما هو معروف من أمر الفتوى ؛ فإن المجتهد يحق له أن يجتهد لنفسه وهو غير عدل ، لكن لا يحق له أن يفتي غيره إلا وهو عدل ، لانقذاح العدالة في أمر التبليغ ، والعمل بالشرع .

فالمجتهد الذي لا يشارك في الإجماع ، ولا يفتي غيره ؛ لا يشترط فيه العدالة ولا يتوقف عليها اجتهاده ما دامت آلة الاجتهاد متوفرة لديه، وله أن يأخذ باجتهاد نفسه .

هذا ويتخرج على شرط العدالة :

أن يكون من يطلق عليه هذا الوصف : مسلما، مكلفا ، سالما من أسباب الفسق وخوارم المروءة ؛ فلا يحكم بالعدالة للكافر، وغير المكلف ، والفاسق ، وساقط المروءة على ما سيأتي توضيحه فيها .

والغرض هو: بيان العدالة كوزان منظور شرعا في إثبات الأقوال الصادرة عن الشارع في الرواية ، وعنه في الاجتهاد الجماعي ، والفردي ؛ حينها تحصل الثقة في النفوس بتحقق صدق الوساطة في التبليغ ؛ ومن ثم ضمان صحة الأقوال ، وورودها عن المشرع .

وقبل الخوض في تفصيل تلك النقاط :

سوف أتعرض في البداية : لتعريف العدالة بصفة عامة من الناحية اللغوية ، والاصطلاحية وضوابطها ؛ حتى تتضح أمامنا صور العدالة المعتبرة ، والتي يبنى على أساسها : "إتمام شرط الرواية" ، "واجتهاد المجمعين" ، "وقبول فتوى المفتي" .

هذا وينحصر البحث بعد هذه المقدمة في : خمسة فصول ، وخاتمة :

الفصل الأول : في تعريف العدالة والأحكام المتعلقة بها ويشتمل على مبحثين .

المبحث الأول : بيان معنى العدالة واستعمالها اللغوية ، والاصطلاحية .

المبحث الثاني : شروط العدالة وما يتخرج عليها .

الفصل الثاني : المتواتر وشرط العدالة ويشتمل على ثلاثة مباحث .

المبحث الأول : بيان معنى المتواتر والمتواتر من السنة .

المبحث الثاني : ما يفيد خبر المتواتر .

المبحث الثالث : شروط العلم بالمتواتر إجمالاً وبيان شرط العدالة تفصيلاً .

الفصل الثالث : الآحاد وشرط العدالة وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الفرق بين الآحاد والمتواتر ، وبيان معنى الآحاد .

المبحث الثاني : ما يفيد خبر الآحاد .

المبحث الثالث : شروط العمل بخبر الآحاد .

الفصل الرابع : الإجماع وشرط العدالة وفيه خمسة مباحث :

المبحث الأول : الإجماع وموقعه من الأدلة .

المبحث الثاني : تعريف الإجماع وبيان ما يتخرج عليه .

المبحث الثالث : أنواع الإجماع وطرق وجوده .

المبحث الرابع : ثبوت الإجماع وحجيته .

المبحث الخامس : شروط الإجماع إجمالاً وبيان شرط العدالة تفصيلاً .

الفصل الخامس : الإفتاء وشرط العدالة ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : المقصود بالمفتي والفرق بينه وبين المجتهد .

المبحث الثاني : شروط المفتي إجمالاً وبيان شرط العدالة تفصيلاً .

الخاتمة : في نتائج البحث .

الفصل الأول العدالة ومتعلقاتها

المبحث الأول : معنى العدالة واستعمالتها اللغوية والاصطلاحية .

العدالة في اللغة : مصدر عُدِّلَ عدالة ، وعدولة ، فهو عدل والعدالة في الأصل : الاستقامة ، قال تعالى : " الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ " {الانفطار/٧} أى جعلك مستقيماً معتدلاً القائمة منتصبها ، في أحسن الهيئات ^(١) .

والعدل باعتبار المصدر لا يثنى ولا يجمع ، يقال : هو عدل ، وهما عدل ، وهم عدل ؛ والعدل باعتبار ما صار إليه من النقل للذات يثنى ويجمع ، يقال : هما عدلان ، وهم عدول ؛ فيطابق في المثنى والجمع ^(٢) .

وتطلق العدالة بمعنى التزكية ، وإقامة الحق ، والحكم به ، والمساواة ، والموازنة والتقويم ، والنظير ، والمثيل والفداء .

يقال : فلان يعدل فلان أى يساويه ، وعدل الموازين والمكاييل : سواها ، وعدل الشيء عدلاً وعدالةً وازنه . وتعديل الشيء تقويمه . والعدل ، والعديل أى النظير والمثيل .

والعدل : الفداء قال تعالى : " وَإِنْ تَعْدِلْ كُلُّ عَدْلٍ لَّا يُؤْخَذُ مِنْهَا } سورة الأنعام/٧٠ { أى لو تفتدى بكل فداء لا يقبل منها ^(٣) .

والعدل : الإنصاف وهو إعطاء المرء ما له ، وأخذ ما عليه ومنه قوله

تعالى : " فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا " {الحجرات/٩} أى بالإنصاف .

والعدل : القيمة يقال : خذ عدله منه كذا وكذا ، أى قيمته والجمع أعدل ، وعدلاء .

وقد يطلق ويراد به ما كان من الأفعال الحسنة ، ومنه يقال للملك المحسن إلى رعيته : عادل ^(٤) .

هذا وظاهر الاستعمالات اللغوية : أن العدالة تطلق على الشخص متى كان

مستقيماً في أحواله ، قائماً على طريق الحق دون ميل ، وكذلك تطلق على التوسط

في الأمور من غير إفراط ، ولا تفريط .

وقد استعمل القرآن مادة عدل ومشتقاتها : قال (تعالى) : "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ" {النحل/٩٠} فالعدل في هذا الموضع هو استواء السريرة والعلانية من كل عامل لله عملا في القول كان أو العمل ^(٥) .
وقال (تعالى) : " وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا" والعدل-هنا- يكون بالصدق ^(٦) .
والعدل يكون في الحكم قال تعالى : " وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ" أى دون جور، أو انحراف بنقص أو زيادة ^(٧) .
والعدل يكون من الإيمان إلى الكفر قال تعالى : " ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ" أى يجعلون لله عدلا، وشريكا، وندا ^(٨) .

وفي السنة المطهرة : بيان لمعنى العدالة، ومقامها في الشريعة .

يقول رسول الله (صلى الله عليه وسلم): "يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله" ^(٩)
^(٩) فيؤمن على شرع الله تعالى : العدول المرضيون في القول والعمل ، لا الفسقة، ولا الكذابين ^(١٠) .

والحديث صيغته صيغة الخبر ومعناه الأمر وتقديره : ليحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ، ولولا أن العدالة شرط لبطلت حكمة هذا الأمر ؛ فإن العدالة وغيرها سواء حينئذ ^(١١)

وقوله تعالى : "كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ" أبلغ ما يمكن أن يقال في تأكيد أمر العدالة والعناية بها وفيها صفة المداومة بحيث تكون المبالغة والعناية بإقامة القسط ملكة راسخة في النفوس

العدالة في الاصطلاح :

عندما نطالع اصطلاح العدالة في كتابات الأصوليين، نجد أنها لا تخرج عن مقصد واحد مشترك بينها ، وإن تمايزت في بعض التعبيرات ؛ فهي عندهم دائرة على شيئين

رئيسيين : استقامة السيرة ، والدين .

ومن خلال الوقوف على تلك التعريفات تتضح حقيقة العدالة ، مع وجود بعض القيود في تلك التعريفات الكاشفة عن حقيقة العدالة، وشمولها لكل ما يعزز هذا المعنى ويقومه .

فهى فى لسان المشرعة تطلق ويراد بها : أهلية قبول الشهادة والرواية ؛ وذلك باستقامة السيرة، والدين .

وحاصلها يرجع إلى : هيئة راسخة فى النفس تحمل على ملازمة التقوى، والمروءة جميعاً، حتى تحصل ثقة النفوس بصدقه .

وهذا التعريف للإمام الغزالى ، وقد ماثله فيه الإمام الرازى ، وتابعه فيه السراج الأرموى ، والتاج الأرموى ، وابن الجزرى (١٢) .

شرح التعريف :

(الهيئة) صفة نفسانية تسمى قبل رسوخها حالا .

(راسخة فى النفس) : أى نفس المتصف بها، وراسخة قيد فى الهيئة ؛ إذ بعد رسوخها تسمى ملكة ، وهى طريقة يقوى معها الظن بصدقه ، ولا تحصل مع عدمها (١٣) .

(والحمل على ملازمة التقوى) : يحترز به : عما يذم شرعاً، ويخل بالمروءة عرفاً. والمراد(بالتقوى) : اجتناب الأعمال السيئة من شرك ، أو فسق ،أو بدعه.

(والمروءة) : هى اجتناب الأمور التى تشعر بوضاعة النفس كالإفراط فى المزاح، وصحبة الأراذل وأشباهاها ، وسيأتى توضيح ذلك (١٤) .

وقريب من هذا التعريف ما ذكره ابن الحاجب وغيره : أنها محافظة دينية تحمل على ملازمة التقوى ،والمروءة ؛ ليس معها بدعه (١٥) .

فقوله : (دينية) ليخرج الكافر، وقوله (ليس معها بدعه) ليخرج المبتدع ، فلا تقبل رواية هؤلاء ؛لأن التقوى تختص بالعمليات .

على أنه باعتبار أن التقوى تعم فى التزامها؛ اجتناب البدع وغيره مما يضعف معه الثقة ؛ فلا حاجة إلى التنصيص عليها (١٦) .

هذا ومن العلماء من عبر في تعريف العدالة بأنها : "ملكة في النفس تمنعها من ارتكاب الكبائر، والرذائل المباحة" (١٧) .

وهذا التعريف للبيضاوى ومشى عليه ابن السبكي، وصاحب مسلم الثبوت .
فقولهم : (ملكة في النفس) أى هيئة راسخة فيها .

(والمنع من الرذائل المباحة) : تفيد فائدة قيد المروءة في كلام الغزالي -السابق- إذ هى المحافظة على المروءة باجتناب الأمور القاذحة وهى أن يسير سيرة أمثاله في زمانه ، ومكانه (١٨)

على أنه ليس هناك فرق بين : التعبير - في تعريف العدالة - بالملكة ، أو بأنها هيئة راسخة ؛ فإن الملكة هى الهيئة الراسخة في النفس (١٩) .

وإنما قال البيضاوى : إنها ملكة في النفس ، مع أنها هيئة راسخة في النفس ؛ ليحسن ترتيب قوله : "تمنعها" أى النفس .

فالهيئة النفسية تسمى قبل رسوخها: (حالا) وبعده ملكة ؛ فحال الهيئة إذا رسخ سمي ملكة

وعلى ذلك : فإن اجتناب الكبائر وما عطف عليه ، لا بد أن يكون ملكة ، أى هيئة راسخة في نفس المتصف بها ، وتحمله على التقوى والمروءة ، وهى التى لا تزول أصلا أو تزول بعسر (٢٠) .

ولما كانت هذه الملكة خفية إدير الحكم على دليلها ؛ فلا بد لها من علامات تحقق بها كالسفر، والمشقة .

وإنما تحقق باجتناب أمور أربعة : ترك الكبائر ، والإصرار على الصغائر، وما يخل بالمروءة من الصغائر كالتطيف بالشئ اليسير قصدا، وبعض المباح كالأكل في الطرقات (٢١) .

هذا ولم يختلف تعريف المحدثين للعدالة عن ما جاء في كتب الأصوليين حيث عرفوها "بأنها ملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة" (٢٢) .

هذا ما يتعلق بتعريف العدالة أما العدل فهو: من له هيئة راسخة تحمل على ملازمة التقوى ، والمروءة .

وهو من عرف بأداء الفرائض ، وامثال ما أمر به ، واجتناب ما نهى عنه ، مما يلثم الدين والمروءة . فمن كانت هذه حاله فهو عدل " (٢٣) .

المبحث الثاني : شروط العدالة وما يتخرج عليها .

بعد الوقوف على حقيقة العدالة ؛ من خلال تعريفها ، فإنه يظهر جليا : أن العدالة لها مقومات لا تتحقق إلا بها ، فإن لم تتحقق هذه المقومات أو بعضها ، لم تثبت العدالة .

يقول الحافظ العراقي : "وأما الشروط في العدالة - المتصف بها المعدل - أن يكون مسلما ذا عقل ، قد بلغ الحلم ، سليم العقل من فسق أو خرم مروءة" (٢٤) .
وسوف أقوم - إن شاء الله تعالى - بتوضيح هذه الشروط مع بيان : ما يتخرج عليها عند عدم توفرها .

هذا وإنما يبحث عن العدالة ؛ لمعرفة من يقبل قوله في الأمور المعتمدة من الرواية ، والشهادة ، والإفتاء ، وغيرها .

والاطمئنان إلى أن المخبر ، أو الشاهد ؛ فيه من التقوى والورع ما يمنعه عن تعمد الكذب ؛ إذ أن مراقبة الله واستحضار علمه بكل شيء ، مع خشية عقابه ؛ يردعه عن القول بغير حق . على أن تحقيق ذلك يرجع إلى شروط ثلاثة :
الشرط الأول : التكليف ويشمل : العقل والبلوغ .

إنما ينبنى التكليف على العقل وعلامته هي البلوغ لأن اعتدال العقل يحصل عنده غالبا ، وعليه يلزمه حكم الشرع ، ويعتد بأقواله وأفعاله ، وتقوم الحجة بخبره .

وعلى ذلك فلا يحكم بالعدالة للصبي وكذا المعتوه ؛ لأن نقصان العقل بالعتة فوق نقصان العقل بالصبا ؛ فلا يدخلان تحت اسم العاقل مطلقا " (٢٥) .

وكذلك لا يقبل خبرهما - ولو علما ما يقولان - في الديانات كالأخبار بجهة القبلة ، ودخول الوقت ، والطهارة ، والنجاسة، والحل والحرمة ؛ لأن فيه إلزام بالخبر من غير التزم شيء، لأنهما غير مخاطبين (٢٦) .

الشرط الثاني : الإسلام .

وهو التصديق والإقرار بالله (تعالى) كما هو بأسمائه وصفاته ، وقبول أحكامه وشرائعه (٢٧) .

والشرط في الإسلام : هو البيان إجمالا ؛ وهو أن يصدق ، ويقرا إجمالا بما يجب الإيمان به ؛ بأن يقول: أمنت بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسوله ، واليوم الآخر، والبعث بعد الموت ، والقدر خيره وشره .

ويكون بما يقوم مقام البيان إجمالا ، وذلك بالصلاة في جماعة المسلمين ، ودفع الزكاة ، وأكل الذبيحة ، وذلك لقوله ﷺ: «مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا، وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا فَذَلِكَ الْمُسْلِمُ الَّذِي لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ، فَلَا تُخْفَرُوا اللَّهَ فِي ذِمَّتِهِ» (٢٨)

أما الإسلام الظاهر - وهو النشأة في دار الإسلام بين أبوين مسلمين من غير أن يوجد من الدلالات الظاهرة - فإنه لا يكتف بهذا الإسلام الحكمي ؛ وحينئذ لا بد من الاستيصال ، عن الإيمان فيقال : أتؤمن بالله وصفاته ، وأن ما جاء به محمد (ﷺ) حق ؟ فإن قال : نعم حكم بإسلامه في الظاهر (٢٩) .

هذا بالنسبة لمن استوصف فأجاب ، أما من استوصف فجعل ؛ بأن وصف بين يديه فقال : لا أعرف ما يقال ، فليس بمؤمن .

يقول محمد ابن الحسن الشيباني : "مسلم تزوج صبية مسلمة فأدركت ولم تصف الإسلام قبله ولا بعده ، بانث من زوجها ، وقد كنا حكمنا بصحة النكاح بظاهر إسلامها، ثم يحكم بفساد النكاح حين لم تحسن أن تصف ، وجعل ذلك ردة منها (٣٠) .

وعلى ذلك : فلا يقبل خبر الكافر في الديانة مطلقا ، لا في الرواية ، ولا في غيرها ، وإن وقع عند السامع صدقه لأن الكافر ليس أهلا لحكم الشرع ؛ فلا يكون له ولاية إلزام ذلك الحكم على الغير ، وفي قبول خبره ، جعله أهلا لذلك^(٣١) .

فلا يقبل خبره عن جهة القبلة ، حتى إنه لا يستدل بمحاريب الكفار ، ولا يقبل خبره عن وقت الصلاة ، وطهارة موضعها ووقت السحور والإفطار ، وطهارة الماء^(٣٢) .

والأصل في ذلك قوله (تعالى) : "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ" {آل عمران/١١٨} فقد نهي الله (عز وجل) بهذه الآية أن يتخذوا من الكفار ، وأهل الأهواء ، دخلاء وولجاء يفاوضونهم في الآراء ، ويسندون إليهم أمورهم^(٣٣) .
وقوله تعالى : "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ" {المتحنة/١} أى لا تتولوهم في الدين ، وهذه الفروع من الدين ؛ فهي أصل في مولاة الكفار ، وقد نهي الشارع عن ذلك في غير موضع ، قال تعالى : "لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ" {آل عمران/٢٨} وقال "لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ" المائدة/١٥ { ومثال ذلك كثير ، وقال رسول الله (ﷺ) : "لا تستضيئوا بنار المشركين " (٣٤) .

قال في النهاية : أى لا تستشيروهم ، ولا تأخذوا آرائهم ؛ فقد جعل الضوء مثلا للرأى عند الحيرة^(٣٥) .

وإنما اشترط الإسلام في العدالة : ، لأن الكافر قد يوصف بالعدالة لاستقامته على معتقده ، ويسمى معتقده دينا وإن كان باطلا ؛ لهذا يسأل القاضى عن عدالة الكافر - إذا شهد على الكافر - عند طعن الخصم - وتركيبته تكون : بالأمانة في دينه ، ولسانه ، ويده ، وأنه صاحب يقظة .

والعدالة بهذا المعنى العام وهو رجحان جهة الدين على العقل والهوى لا يدخل في شموله الإسلام ؛ لكن لا تتصور العدالة بدون إسلام ؛ لأن تفسيرها بملازمة التقوى والمروءة مع ترك الكبائر والإصرار على الصغائر ؛ يخرج الكافر لأنها بدون الإسلام لا توجد ؛ فالكفر أعظم الكبائر فيخرج بذلك الكافر، كما يخرج الفاسق والصبي لأن صفة العدالة لم تحصل لهؤلاء^(٣٦) .

وقد مر تعريف العدالة عند ابن الحاجب: بأنها محافظة دينية تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة من غير بدعة . فقولنا: "دينية"؛ ليخرج الكافر ،وقولنا "على ملازمة التقوى والمروءة" ليخرج الفاسق "ومن غير بدعة" ليخرج المبتدع .

على أنه لا تشترط العدالة فيما يرجع لحقوق : العباد مما ليس فيه إلزام كالوكالات والمضاربات وما أشبه ذلك كالودائع والأمانات ؛ لأنه لا إلزام فيها؛ للضرورة القائمة ؛ فإن اشتراط العدالة في مثل ذلك فيه حرج (٣٧) .

الشرط الثالث : السلامة من خوارم المروءة و أسباب الفسق .

أولاً : السلامة من خوارم المروءة . في هذا المقام لا بد من

التعرف على حقيقة المروعة والأمور القاذحة فيها ،والمقدار المعترف من تلك الأمور ،
والمرجع في الحكم بذلك :

أولاً: تعريف المروءة :

قد سبق بيان معنى المروءة في ضمن تعريف العدالة ، وسوف أقوم -هنا- بتوضيح هذا الاصطلاح ؛ حتى يتضح اعتبارها شرطا في العدالة :

(المروءة) بضم الميم، والراء، بعدها واو ساكنة . يقال : مرؤ مروءة، فهو مرؤء
، أى ذو مروءة ، وإنسانية ^(٣٨) . وهى : كمال الإنسان من صدق اللسان،

واحتمال عشرات لإخوان، وبذل الإحسان وكف الأذى .

وقيل : هي التخلق بأخلاق أمثاله ، في زمانه ومكانه .

ومجمل الأمر: أنها آداب نفسية تحمل مراعاتها على الوقوف عند محاسن الأخلاق، وجميل العادات (٣٩).

ويلاحظ من خلال تعريف العدالة: أن ملازمة التقوى تكون باجتناب الكبائر، وعدم الإصرار على الصغائر؛ ولم يكتف بوجود التدين فحسب بل ألحقوا به: السير على الأعراف الحميدة المعتبرة، وهو ما يسمى تركه بخوارم المروءة.

فمن لا يبالي بصحيح الأعراف، والبعد عما يشين لا ينبغي أن يبالي بخبره، وشهادته؛ فهذا أمر لا ينبغي أن يتحمله إلا أشرف الناس، وعقلائهم.

ثانياً: الأمور التي تعد قاذحة في المروءة:

- بعض الأمور المباحة التي تشعر بوضاعة النفس، وتذهب بالكرامة: كاللهو بالأفعال القبيحة والتحدث بمساوىء الناس والأكل في الأسواق، ومعاشرة الأراذل وصحبته، والإفراط في اللهو والمزاح، وسخف الكلام المؤدى إلى الضحك، وقلة مروءة وحياء.

- الصغائر الدالة على الخسة مثل: سرقة شيء حقير كزغيف خبز، أو التطفيف بالشئ اليسير، والبول في الطريق، وكشف العورة إذا خلا، وأمثال ذلك، ومجملها: الاحتراز عما يذم.

- ويدخل فيها عند بعض العلماء: الاشتغال ببعض الحرف: كالدباغة والحجامة مما لا يليق به على سبيل الاختيار، لا الاضطرار، ولا بقصد كسر النفس، وكذلك الأكل والبس بصورة مبتذالة (٤٠).

وعلى ذلك يتبين: أن الأمر في أصله قد يكون مباحاً، لكنه مما يخرم المروءة؛ لأنه من سمات أهل السفه التي ينبغي أن يتزهد عنها.

والمقصود: أن يقترب هذه الأشياء وأمثالها من غير عذر، وإلا دل ذلك على دناءة، وذلك هو خرم المروءة؛ فالمروءة ملكة تحمل على ملازمة الشخص لما عليه أمثاله من المحاسن، وخرمها بالخروج عن ذلك كأن يخرج عن حسن العشرة للأهل، والجيران، والعاملين، ويضيق في السير الذي لا يستقصى فيه.

أو أن يبتذل الرجل المعتبر نفسه بنقل الماء ، والأطعمة إلى بيته - إذا كان ذلك عن شح - فإن فعله استكانة ، واقتداء بالسلف التاركين للتكلف لم يقدح في المروءة .

ويعرف ذلك بحال الشخص في الأعمال والأخلاق ، وظهور مخايل الصدق فيما يبيديه (٤١)

ثالثا : المقدار المعتبر فيما يحكم فيه أنه قادح للمروءة :

المعنى مما سبق هو عدم اقتراف كل فرد من أفراد ما ذكر في قواعد المروءة ؛ فبقترافه تنتفى العدالة .

أما الصغائر غير الخسة ككذبة لا يتعلق بها ضرر، ونظرة إلى أجنبية ، والرذائل الجائرة بالأفعال كأكل غير السوقى بالأسواق ، ويسير المزاح ، وطريفه ونادره ؛ الذى لا يخرج عن حد الأدب ، فلا يشترط المنع عن اقتراف كل فرد منها، فلا تنتفى العدالة باقتراف شئ منها- إلا أن يصّر عليه ولم تغلب طاعاته - وفى انتفاءها تشديد فى العدالة ، لا يتم إلا فى حق المعصومين ، وأفراد من خلص المؤمنين، وذلك عزيز الحصول .

ومن طالع كتب الرواة : علم ذلك ، وأنه ليس بعدل إلا من قارب وسدد، وغلب خيره شره (٤٢) .

وقد قال الشافعى : "لو كان العدل من لم يذنب لم نجد عدلا ، ولو كان كل ذنب لا يمنع من العدالة لم نجد مجروحا ، ولكن من ترك الكبائر وكانت محاسنه أكثر من مساوئه ، فهو عدل " .

فالمؤمن العدل المرضى لا بد من : مقارفته لشئ من الذنوب ، لكن غالب حاله السلامة .

والمرة الواحدة من صغائر الهفوات ، وتحريف الكلام ، لا تخل بالمروءة ظاهرا لاحتمال الغلط ، والنسيان ، والتأويل ، بخلاف ما إذا عرف منه ذلك وتكرر؛ فيكون الظاهر الإخلال ، مع اعتبار عرف كل شخص ، وما يعتاده ؛ فإذا فعل ما لا يليق به لغير ضرورة قدح ، وإلا فلا (٤٣) .

ثم أنه لا خلاف في أنه : لا تشترط العصمة من جميع المعاصي ، والذنوب والواجب : أن لا يرد خبر ولا شهادة إلا بعصيان قد اتفق على رد الخبر والشهادة به ، وما يغلب به ظن الحاكم ، والعالم أن مقتطفه غير عدل .

ولو عمل العلماء ، والحكام على : ألا يقبلوا خبراً ، ولا شهادة إلا من مسلم برىء من كل ذنب قل أو كثر ؛ لم يمكن قبول شهادة أحد ، ولا خبره (٤٤) .

فالمعتبر هو : رجحان جهة الدين والعقل على الشهوة والهوى ؛ فمن ارتكب كبيرة سقطت عدالته ، وقل الوثوق بقوله ، وكذلك من أصر على صغيرة (٤٥) فأما من أتى بشيء من الصغائر ؛ فعدل بلا شبهة (٤٦) .

رابعا : المرجع في الحكم بانتفاء العدالة ، وثبوت القادح للمروءة :

إنما يرجع في ذلك إلى ظن الحاكم ، أو العالم بما يقوى في نفسه ؛ فما دل عنده على أنه قادح في الخبر ، والشهادة رد به وما لا فلا ؛ فرب شخص يؤذن صدور تلك الأفعال منه بقلّة مبالاته ، وهذا مالا سبيل إلى صدقه .

فإن غلب على ظنه من أفعال مرتكب المباح المسقط للمروءة أنه مطبوع على ذلك بالتساهل به مع كونه مما لا يحمل نفسه على الكذب في خبره وشهادته ، بل يرى إعظام ذلك وتحرّيمه ، والتزّره عنه ؛ قبل خبره .

وإن ضعفت هذه الحال في نفس العالم واتهمه عندها ، وجب عليه ترك العمل بخبره ، ورد شهادته .

وذلك لأن الإخلال بالمروءة إما للخبل في العقل ، أو لنقصان في الدين ، أو لقلّة حياء ، وكل ذلك رافع للثقة بقوله (٤٧) .

هذا و يختلف ذلك بالإضافة للمجتهدين : فرب شخص يعتاد الغيبة ويُعلم أن ذلك طبع له لا يصير عنه ، ولو حمل على شهادة زور ، لم يشهد أصلاً؛ فقبول شهادته بحكم اجتهاده جائز في حقه .

و يختلف ذلك أيضا باختلاف : العادات والأحوال في استعظام بعض الصغائر دون البعض ، وذلك لأن الأمور العرفية قلما تضبط ، بل ترجع إلى أوضاع الأشخاص ، والبلدان ، والأحوال .

ومجمل ذلك :هو رعاية مناهج الشرع ، وآدابه والاهتداء بسيرة السلف، وهو أمر واجب فليس المراد : سيرة مطلق الناس ، بل الذين يقتدى بهم^(٤٨) .

على أن الرجوع إلى العادات ، وتغاير الأحوال ليس هو: المرجع الوحيد في معرفة القوادح ؛ فهناك من الأمور التي ترجع إلى الشرع ، وتختلف عن هذه بأن لها الثبات في الحكم بالقدح ؛ حيث إنها مستمدة من الشرع .

فبجانب كبائر الذنوب فهناك الذنوب التي : لا يقطع على أنها كبائر يستحق بها العقاب نحو الكذب، وغش المسلمين وإن كان لا يقطع على أنه كبيرة من الذنوب؛ فقد أتفق على أن فاعلها غير مقبول الخبر والشهادة ، وإن لم يقطع أنها كبيرة لأن فيها اتهام لصاحبها، وإسقاط له ، ومنع من الأمانة و الثقة فيه. والعادة موضوعة على : أن من احتملت أمانته السرقة أو الغش في اليسير ، احتملت الكذب ، وأخذ الرشا على الشهادة ووضع الكذب في الحديث ؛ فيجب أن تكون هذه الذنوب في إسقاطها للخبر والشهادة بمثابة ما أتفق على أنه فسق يستحق به العقاب ، ويرد خبر فاعله وشهادته^(٤٩) .

وذلك بخلاف صغائر الهفوات: التي لا تتكرر؛ لاحتمال الغلط والتأويل- كما مر.

يقول الشوكاني : "وأما اعتبار العادات الجارية بين الناس المختلفة باختلاف الأشخاص، والأزمنة، والأمكنة ، والأحوال ، فلا مدخل لذلك في الأمر الديني الذي تبنى عليه قنطرتان عظيمتان، وجسران كبيران ، وهما الرواية والشهادة ، نعم من فعل ما يخالف ما يعده الناس مروءة عرفا لا شرعا ، فهو تارك للمروءة العرفية ، ولا يستلزم ذلك ذهاب مروءته الشرعية^(٥٠) .

ثانيا : السلامة من أسباب الفسق :

الفسق هو : الخروج عن الطاعة ، وأصله خروج الشيء عن الشيء على وجه الفساد ، والفسق ضد العدالة ؛ وهو الخرج عن الحد الذي جعل له .

ويختلف الخروج : فتارة خروج فعل، وأخرى خروج اعتقاد وفعل ، والفاسق أعم من الكافر، والظالم أعم من الفاسق^(٥١) .

فمن قدم على الفسق ، وهو يعلم أنه فسق ؛ تسقط عدالته ، ولا يقبل خبره لعدم الوازع للفاسق المعاند عن الكذب ، لأن من ارتكب الفاحشة ، ولم يبالى بها لا يتورع عن الكذب فيما يقول ويروى .

فمن ارتكب كبيرة ، فهو فاسق يرد خبره وشهادته ما لم يتب ؛ وكل من أتى بصغيرة فليس بفاسق ما لم تتكرر منه ، وإلا فيرد خبره ، وشهادته^(٥٢) .

تحديد الصفائر والكبائر :

التفرقة بين الصغيرة والكبيرة يرجع إلى : عظم المفسدة وصغرها ، فعظم المفسدة كبيرة ، والأخرى صغيرة ، غير أن هذه الرتبة من العظم غير معلومة الحد ، والحقيقة في المقدار .

والطريق إلى ضبط ذلك يرجع : إلى أن كل ما نص عليه الله تعالى ورتب فيه حدا من الحدود ، أو تهديدا أو وعيدا ؛ فهو كبيرة ، ويقاس ما لم يذكر على ما ذكر ؛ فإن وجدت مفسدة كمفسدته لحق بها وإلا فلا .

وكذلك يلاحظ ما ورد في السنة مما نص على أنه كبيرة ، فما كان في معناه لحق به ، وإلا فلا .

وكذلك يلاحظ ما جعله رسول الله صغيرة ، وقبل الشهادة معه ، فما كان في معناه لحق به ، وإلا فلا .

وقد وردة السنة : بأن القبلة في الأجنبية صغيرة ، والنظر وأشياء نحوها ، وتقبل معها الشهادة^(٥٣) .

أما الإصرار على الصغيرة : فإنه يخرجها عن أن تكون صغيرة ؛ فإن دوام على الصغيرة مداومة تخل بالثقة ، كما تخل بالكبيرة ؛ كانت كبيرة .

والإصرار : أن يكون العزم حاصلًا على معاودة مثل تلك المعصية ، أما من تقع منه الصغيرة فيقلع عنها ويتوب ، ثم يوقعها من غير عزم سابق على تكرار الفعل ؛ فليس بإصرار .

والمراد بالمواظبة على الصغيرة : أن لا تغلب طاعته على معصيته ، والرجوع في الغلبة إلى العرف ، ولا يدخل المستقبل ، ولا ما ذهب بالتوبة ، وغيرها ، ولا فرق في الصغائر بين كونها من جنس ، وبين كونها من أجناس ؛ فالآتي بواحدة من كل نوع مصرّ؛ فتبطل عدالته ، فلا تقبل روايته ^(٥٤) .

هذا ويتخرج على شرط السلامة من أسباب الفسق أيضا : عدم الحكم بعدالة صاحب البدعة ؛ إذ السلامة من أسباب الفسق يشمل العمل والاعتقاد ؛ فمن أعتقد شيئا محدثا على خلاف المعروف في الدين حكم عليه بأنه من المبتدعين ، على أن للعلماء أقوالا مفصلة في قبول خبر المبتدع والفاسق المأمول ، وقد رتبوا عليها الحكم بقبول أخبارهم وروايتهم ، وسوف يأتي بيان ذلك في شروط قبول خبر الواحد وما يتخرج عليه .

هذا ومما تقدم يتبين : معنى العدالة وما يلزم عليها من ضوابط تختص بها - حتى يتحقق معناها - من حصول الإسلام ، والتكليف ، والسلامة من أسباب الفسق من ارتكاب الكبيرة ، والإصرار على الصغيرة ، أو التهاون فيها ، والتتره عن النقائص المخلة بالمرءة ، مع الالتزام بمحاسن العادات ، وجميل الأخلاق .

وهذا يعتبر ضابطا عاما لوصف العدالة التي هي مناط قبول الخبر عن الشارع متواترا كان أو آحاد ، أو خبرا اجتهدا فيه إعلام بحكم مستنبط من أدلة شرعية معتبرة .

الفصل الثاني

المتواتر وشرط العدالة

بعد بيان معنى العدالة ، واصطلاح العلماء فيها ، وبيان الضابط الكلى لها ، ينبغي لنا أن نعرف على : أثر هذه العدالة بمعناها العام - باشتغالها على نزاهة الإنسان من المحظورات الشرعية من الكبائر والصغائر ، والتزام المروءات - في توثيق الخبر المنقول عن الشارع ، وكذلك في قبول أقوال المجتهد ، والمفتي ، إذ لا بد من ضمان جانب الصدق في التبليغ والإخبار بالأحكام والآراء الشرعية .

وذلك لا يتحقق إلا بتوافر معنى العدالة وتحقيقها في خبر الناقل ، والمخبر عن الشارع لكن وإن كانت العدالة قاسما مشتركا ، إلا أنه ينبغي الوقوف على تلك الموضوعات مفردة؛ حتى يتبين لنا كيفية انقداح شرط العدالة فيها ، وأثره ، وما يترتب علي عدم تحقق ذلك الشرط فيها كل على حدة .

و نبدأ : بالمتواتر ، وشرط العدالة .

شرط العدالة في المتواتر :

يعد المتواتر أحد أقسام الخبر ، باعتبار طرق وصوله إلينا .

ذلك أن جمهور الأصوليين قد قسموا الخبر باعتبار طرق وصوله إلينا إلى متواتر، وآحاد . وزاد الحنفية نوعا آخر وهو المشهور ، وجعلوه واسطة بين المتواتر والآحاد .

وهو عندهم يفيد ظنا قويا كأنه اليقين ، وهو ما يسمى بعلم الطمأنينة ؛ بصحة نسبتها إلى الرسول .

المبحث الأول : بيان معنى المتواتر والمتواتر من السنة .

قبل معرفة شرط العدالة ، وأثره في الحديث المتواتر أعرض أولا - بصورة مختصرة - تعريف المتواتر ، وما يفيدته :

تأتي مادة (وتر) من : الوتر ، وهو الفرد قال تعالى : " ثُمَّ أَرْسَلْنَا رَسُولَنَا تَتَرَى {المؤمنون / ٤٠} أى واحدا بعد واحد وواتر الشيء : تابعه ، وتواترت الأشياء : تتابعت ، وجاء بعضها في إثر بعض . والوتيرة : الطريقة ، وهو على وتيرة واحدة ، وليس في عمله وتيرة ، أى : فترة (٥٥) .

والمتواتر في الاصطلاح: خبر أقوام عن أمر محسوس يستحيل تواطؤهم على الكذب عادة.

فقوله : (خبر) جنس يشمل المتواتر وغيره ، وبإضافته إلى أقوام يخرج خبر الواحد .

وخرج بقيد: (المحسوس) : ما كان عن معلوم بدليل عقلي كإخبار أهل السنة : دهريا بحدوث العالم ، لتجويز غلطهم في الاعتقاد .

ويخرج (بإستحالة تواطؤهم على الكذب) : خبر عدد لم يتصف بذلك الوصف المذكور؛ فإنه لا يفيد التواتر (٥٦) .

هذا وتعريف المتواتر بأنه : خبر قوم يستحيل تواطؤهم على الكذب - بشروط تذكر - ؛إنما هو تعريف للمتواتر من الأخبار بالنظر إلى ذاته ، وإلى معناه العام ، كالإخبار عن وجود الملوك والبلدان .

أما المتواتر من السنة : فمدار التواتر في الأخبار، إنما في الاتصال بنا من رسول الله (ﷺ) .

فهو - كما ذكر العلماء- الذى اتصل بنا من رسول الله اتصالا بلا شبهة ، حتى صار كالمعين المسموع منه ، بحيث لم يتهوم فيه شبهة الانقطاع (٥٧) .

هذا ويمكن تعريف المتواتر من السنة : بما رواه عن رسول الله جمع من الصحابة يمتنع اتفاقهم على الكذب عادة ، ورواه عن هذا الجمع جمع من التابعين يمتنع اتفاقهم على الكذب عادة ، ورواه عن هذا الجمع جمع من تابعى التابعين يمتنع اتفاقهم على الكذب عادة .

المبحث الثانى : ما يفيد الخبر المتواتر :

الخبر المتواتر يفيد العلم، ويجب تصديقه، وإن لم يدل عليه دليل آخر، وليس في الأخبار ما يعلم صدقه بمجرد إلا المتواتر ، وما عداه إنما يعلم صدقه بدليل آخر يدل عليه سوى نفس الخبر .

وسواء أكان الخبر عن أمور ماضية أو عن أمور موجودة في زماننا؛ وذلك أن الإنسان يجد نفسه عالمة بما يسمع من أخبار البلاد النائية ، والأمم السالفة ، كما

يجدها عالمة بما يحسه بها من المحسوسات ،ومن أنكر ذلك كان بمنزلة من أنكر المشاهدات (٥٨) .

والعلم الحاصل بالتواتر: ضروري لا مكتسب، وهو قول أكثر أهل العلم من الفقهاء والمتكلمين (٥٩) .

وكما أن المتواتر يفيد العلم، فهو أيضا يفيد : العمل، بما دل عليه التصديق بهذا الخبر؛ فيجب العمل به، ويكفر جاحده ؛ فهو كالقرآن قطعى الثبوت ، ودلالته كدلالته (٦٠) .

المبحث الثالث : شروط العلم بالتواتر إجمالاً وبيان شرط العدالة تفصيلاً:

قبل التحدث عن شرط العدالة - المعول عليه في هذا الشأن - في الخبر المتواتر ؛أتحدث بصفة عامة عن شروط الخبر المتواتر المتفق عليها ، والمختلف فيها.

وشروط العدالة في المتواتر إنما هو : من الشروط المختلف فيها بالنسبة إلى عموم خبر المتواتر، وإن كان الأمر بالنسبة إلى متواتر السنة هو ترجح كون العدالة شرطاً أساسياً في الناقلين لها، كما أن المرجح أن العدالة ليست شرطاً في غير الأخبار بنصوص الشريعة .

أولاً : الشروط المتفق عليها :

المتفق عليه من الشروط في المتواتر : منه ما يرجع إلى المخبرين ، ومنه ما يرجع إلى المخبر عنه ، ومنه ما يرجع للسامعين .

الشروط التي ترجع إلى المخبرين :

١- أن يبلغ عدد المخبرين في جميع الطبقات (٦١) إلى مبلغ يمتنع معه عادة تواطئهم على الكذب ، وذلك يختلف باختلاف القرائن ، والوقائع ، والمخبرين ، فلا يتقيدون بعدد معين ، بل هذا القدر كاف (٦٢) .

أما إذا لم يبلغ عدد المخبرين هذا العدد : فإن الخبر لا يعد متواتراً ، وإن أفاد العلم بسبب دواعي آخر دلت على صدقه .

وذلك كالقرائن العقلية والضروية الزائدة على ما لا ينفك عنه الخبر، والمتواتر يوجب العلم بنفس الخبر (٦٣) .

٢- أن يستوى طرفا الخبر ووسطه في ذلك العدد الذى يستحيل معه التواطؤ على الكذب ، وفى غيره من الصفات المعتبرة فى المتواتر؛ لأن أهل كل طبقة كالأولى فيما يشترط لإفادة العلم بأن يكون أوله كآخره ، وآخره كأوله ووسطه كطرفيه (٦٤).

هذا ومن الشروط التى ترجع إلى المخبر عنه :

أن يكون مستند المخبرين هو الحس ، لا غيره ، فإن كان أمرا معقولا أو مظنونا ؛ فإن المتواتر لا يوجب العلم يقينا لاحتمال الغلط فيه (٦٥) .

كذلك لابد أن يكونوا على صفة يوثق معها بقولهم ؛ فلا تكون المشاهدة والسماع على سبيل غلط الحس ، كما فى إخبار النصارى بصلب المسيح (٦٦) .

هذا وبالإضافة لما سبق فقد أورد بعض الأصوليين شروطا أخرى للمتواتر لابد أن تتوفر فى السامعين ، وهى :

١- أن يكونوا غير عالمين بمدلوله ضرورة ، وإلا يلزم تحصيل الحاصل .

٢- أن يكون السامع له من أهل العلم إذ يستحيل حصول العلم من غير متأهل له (٦٧)

ثانيا : الشروط المختلف فيها :

ما ذكر من الشروط السابقة ، إنما هو متفق عليها ، وهناك شروط أخرى ذكرها العلماء ، ولم تتفق كلمتهم فيها ، وذلك لبعد قدحها فى إثبات التواتر ، وصحة العلم به ، لأنها خارجة عن القدر الموضوع لإفادة التواتر من الجمع الذى تحيل العادة معه تواطئهم على الكذب .

ومن هذه الشروط : اختلاف : الدين ، والبلد ، والوطن والنسب ، ووجود المعصوم ، ووجود عدد لا يحصرهم عدد ولا يحويهم بلد .

لكن المعول عليه فيها : هو قول الجمهور من عدم التقييد بشيء من تلك الشروط ، كما أن إفادة الخبر المتواتر العلم غير متوقفة على شيء من ذلك لحصول العلم بإخبار الجماعة بدونه .

و من الشروط المختلف فيها : (الإسلام والعدالة) .

من ضمن هذه الشروط المختلف فيها : اشتراط العدالة والإسلام ، فيمن يتواتر خبره ، وسوف أعرض هذه الشرط بشيء من التفصيل :

لقد اختلفت وجهات النظر في اشتراط : (الإسلام والعدالة) في التواتر؛ وقد جاء هذا الاختلاف ليصور مدى استناد كل رأى إلى جهة تعضد تحقيق الخبر بدون، أو مع هذا الشرط :

فمن نظر إلى إثبات حقيقة المتواتر، وأنه : خبر جماعة يفيد العلم بمخبره لإحالة العادة

وجود الكذب منهم - بالشروط التي مرت - قال : بحقيقة وجوده بدون اشتراط الإسلام.

ومن نظر إلى الحيلة في ضبط الخبر حقيقه : باشتراط العدالة والإسلام ، ومنهم من فصل ، كما سيأتى بيانه .

لكن الحقيقة : ليست على هذا الإطلاق ؛ فمطلق الخبر المتواتر لا يتوقف على عقيدة معينة ، والخبر الشرعى له حيثياته في النقل ؛ ولا بد في البداية من عرض وجهات النظر في القول باشتراط هذا من عدمه :

إن للعلماء في هذا الصدد : أربع اتجاهات ، الأولان : متناقضان ، والآخران : فيهما تفصيل :

الاتجاه الأول : انخاذ إلى القول : باشتراط الإسلام ، والعدالة في المخبرين ؛ وعلى ذلك : لا يصلح للمتواتر غير المسلمين العدول .

ويتخرج على ذلك : عدم قبول تواتر الكفار والفساق (٦٨) .

وهذا قول البزدوى ، وصدر الشريعة من الحنفية ، وابن عبدان من الشافعية ؛ وذلك حيث ذكروا في تعريفهم للمتواتر : (ما يرويه قوم لا يحصى عددهم ، ولا يتوهم تواطؤهم على الكذب ؛ لكثرتهم ، وعدالتهم ، وتباين أماكنهم) (٦٩) .

مستند أصحاب هذا الرأي :

١- أن المسلمين لما اختصوا بإيجاب العلم بإجماعهم ، وجب أن يختصوا بإيجاب العلم بتواترهم أيضا لا يشركهم فيه الكفار .

وقد وجه ذلك : بأن الجمع في الإجماع ، يختلف عن الجمع في المتواتر ؛ حيث إن الجمع في المتواتر من غير علة ، والإجماع إنما صار حجة بالشرع ، والشرع ورد مختصا بالمسلمين دون الكفار ؛ وليست كذلك الأخبار ، فإنها توجب العلم بطريق العادة ، وما طريقه العادة لا يختلف فيه المسلمون والكفار كالمحسوسات (٧٠) .

٢ - أنه لو وقع العلم بتواتر غير المسلمين لوقع لنا العلم بما أخبرت به النصارى من صلب عيسى ، ولما لم يقع لنا العلم بذلك ؛ دل على أن خبرهم لا يوجب العلم .

وقد وجه ذلك : بأن هناك فرقا بين نقل النصارى خبر صلب المسيح وغيره ؛ من حيث أن شرائط المتواتر لم تتكامل في الطبقة الأولى ؛ فلم يستو طرفي العدد ووسطه ؛ فإن النقل في الأصل (وهو الطرف الأول) كان العدد يسير ؛ فلم يقع العلم بخبرهم أما عندما تتكامل شرائط الخبر من استواء طرفي العدد ووسطه ؛ فإنه يقع العلم به .

فإن حصل لنا العلم بخبرهم علمنا استحالة الغلط عليهم ، وإن لم يحصل لنا العلم به ؛ علمنا أنه اختل شرط من شرائط المتواتر ، وإن لم يكن ذلك الشرط معينا عندنا (٧١)

الاتجاه الثاني : ذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أن الإسلام والعدالة ليسا شرطا في الخبر المتواتر .

وهو قول الحنابلة وابن برهان ، والقفال الشاشي من الشافعية ، وجرى عليه المتأخرون من الأصوليين ، كما قطع به ابن الصباغ الشافعي حيث ذكر: أن بلوغ حد التواتر هو المعول عليه في الخبر دون غيره (٧٢) .

وقد أخذ ذلك من قوله تعقياً على رأى الشافعى ؛ حيث قال - فى المختصر: "ولو وقت بفصح النصارى لم يجوز، لأنه قد يكون عاماً فى شهر، وعاماً فى غيره، على حساب ينسئون فيه أياماً ؛ فلو اخترناه كنا قد عملنا فى ذلك بشهادة النصارى، وهذا غير حلال للمسلمين " .

قال ابن الصباغ : هذا ما لم يبلغوا حد التواتر ، فإن بلغوه بحيث يستحيل تواطؤهم على الكذب، فإنه يكفى لحصول العلم " (٧٣) .

مستند أصحاب هذا رأى : إن الخبر المتواتر إنما يفضى إلى العلم من حيث إن أهل التواتر مع كثرتهم لا يتصور إجماعهم على الكذب، وتواطؤهم عليه، ويمكن ذلك فى الكفار كما مكانه فى المسلمين؛ والعدالة والإسلام، وسائر شرائط الرواية؛ إنما يكون فى الشهادات، وأخبار الآحاد، لأنها إنما تفيد الظن .

أما المتواتر، فهو مفيد للعلم الضرورى، أو النظرى ، فهو مستغن عن اعتبار أوصاف المخبرين المرادة لتقوية الظن وغلبته (٧٤) .

الاتجاه الثالث : التفصيل .

لقد مال جماعة فى هذا الشأن إلى التفصيل فقالوا : إن لم يطل الزمان لم يعتبر الإسلام، وإن طال الزمان اعتبر ذلك . واستندوا فى ذلك إلى إمكان التواطؤ والمراسلة مع تتناول الزمن ، أما عند عدم التطاول فليس هناك احتمال لذلك . وقد حكى هذا القول الشيرازى - فى التبصرة - ، وآل تيمية - فى المسودة - ونسبه الشيرازى وابن عقيل ، والكلوازانى إلى بعض الشافعية .

ومن العلماء من ذهب إلى : التفصيل بين ما طريقه الديانات ، فلا مدخل لغير المسلمين فيه ؛ وما طريقه الأقاليم وشبهها، فيأتى فيه الخلاف (٧٥) .

وبعد عرض هذه الاتجاهات يتراء لنا :

أن المتواتر بالكيفية ، والشروط التى وضعها أهل العلم ؛ لا يمتنع أن يكون طريقاً لثبوت الأخبار مع وجود الكثرة المانعة من التواطؤ على الكذب، وذلك فى غير ما كان من رواية الحديث أو الديانات .

أما ما طريقه الحديث والديانات : فلا بد من اشتراط العدالة ؛ وذلك لأن الكلام في الخير عن أمور الدين ، وقصد الكفرة وسعيهم : في نقض الدين الحق ، وتوهمته ؛ فاتهموا فيما يرجع إليه لاحتمال المكر والخداع في الباطن ، فربما تحملهم العداوة الدينية على السعى في هدم الدين ، بإدخال ما ليس فيه ؛ تنفيرا للعقلاء عنه ، ومن هنا يلزم أن يكون الخير مقصورا على المسلمين العدول دون غيرهم .

وعلى ذلك : فإن العدالة التي يدخل في ضمنها الإسلام تعتبر شرطا في الخير المتواتر الخاص بما طريقه إثبات الشرائع ؛ تحرزا لجانب الدين ، وحيطة في صحة ما نسب للرسول صلى الله عليه وسلم ، ووجود الناقل غير العدل مما يقدح في صحة الخير ؛ فلا يكون في طريقه غير المسلم العدل .

جاء في جمع الجوامع وشرحه : "ولا تقبل رواية الكافر ولو علم منه التدين ، والتحرز عن الكذب ، لأنه لا وثوق به في الجملة ، مع شرف منصب الرواية عن الكافر" ^(٧٦) فالأحاديث والعقائد ، وما يختص بالدين والشريعة ؛ يعتبر فيه الإسلام ، والعدالة .

وكل ما نقل إلينا من هذا الوجه فهو : مقبول شرعا ، ومثبت له حكم المتواتر من إفادة العلم ضرورة ، والحكم على جاحده بالكفر ، ووجوب العمل به ؛ مما يجرى على المتواتر من أحكام خاصة به .

فالمعول عليه في المتواتر _ في هذا الصدد _ هو عقيدة الناقلين ، وما يتوفر فيهم من صفات مؤهلة لقبول تلك الأخبار المنقولة .

فيتوثق للجمع الذي يبلغ حد التواتر في نقل ما يختص بالشريعة ؛ حتى يظل لأمة الإسلام تلك الخاصية الفريدة التي اختصت بها فيما وضعوه من قوانين ، وضوابط ثابتة للرواية يرجع إليها في تحقيقها ، ولا يستطيع أحد أن ينكر شيئا فيها ؛ لما لها من مرجعية ضابطة مؤسسة على قواعد ضامنة لتوثيق النقل ، وإثباته ثبوتا لا يقبل المراجعة أو الاحتمال

الفصل الثالث الآحاد وشرط العدالة

المبحث الأول : الفرق بين الآحاد والمتواتر وبيان معنى الآحاد :

بعد بيان شرط العدالة في المتواتر وأن متواتر الأحاديث يلزم منه وجود الناقل العدل حتى يضمن توثيق الرواية ونزاهتها عن الكذب ؛ نتكلم عن العدالة بالنسبة للحديث الآحاد.

ويختلف الآحاد عن المتواتر : في أن الآحاد لا يشترط فيه ما يلزم المتواتر من شروط زائدة متساوية في كل الطبقات ؛ من بلوغ عدد استحليل العادة تواطئهم معه علي الكذب، وكونه مستندا إلى محسوس، مما يضمن إفادته العلم بالخبر .

ويعرف الآحاد : بما رواه واحد أو اثنين بحيث لا يصل إلى حد التواتر.

فكل مالا يشعر بأن الخبر داخل في حيز المتواتر، ولو كان الناقل ثلاثة أو أربعة ؛ فهو : الآحاد (٧٧) .

المبحث الثاني : ما يفيد خبر الآحاد : المشهور من أقوال العلماء في

خبر الآحاد ؛ هو ما قرره جمهور العلماء من الفقهاء والمحدثين : من أن خبر الواحد يفيد الظن ؛ وإفادة الآحاد الظن عند الجمهور إنما هو على الإطلاق بحيث يشمل حال وجود قرائن أحوال معضدة للخبر ، وعدم وجودها .

ومستند الجمهور في ذلك : احتمال السهو، والغلط ونحوهما مما يكتنف هذا النوع من الأخبار في النقل .

يقول إمام الحرمين : "قد زل من الرواة والأثبات جمع لا يعدون كثرة ؛ ولو لم يكن الخطأ متصورا لما رجع راو عن روايته ، والأمر بخلافه ؛ فإذا تبين إمكان الخطأ؛ فالقطع بالصدق مع ذلك محال (٧٨) .

هذا ومن العلماء من يرى : إفادة خبر الآحاد العلم بشرط وجود ما يعضد الخبر من قرائن تحتف بالخبر بأن يكون الراوى مباشرا وحاضرا لما أخبر عنه مع صدقه وتثبته .

وكذلك وجود قرائن أخرى في المروى بأن تتلقاه الأمة بالقبول تصديقا له وعملا به مع وجود ما يؤيد معناه في النصوص الشرعية .

فالقرائن إن كانت قوية ؛ بحيث يحصل لكل عاقل عندها العلم ، كان من المعلوم صدقه . وهذا ما ذهب إليه بعض الأصوليين ، والمحدثين (٧٩) .

المبحث الثالث : شروط العمل بخبر الآحاد :

لقد وضع العلماء شروطا لراوى الخبر حتى يصح قبول خبره والعمل به ؛ فقد أجمع العلماء على أن الخبر لا يقبل من كل أحد ، واتفقوا على أن الذين يقبل خبرهم ، يتميزون عن الذين يرد خبرهم .

على أن الاعتبار في قبول الخبر دائر على : غلبة ظن الصدق ، فكل ما يخل بغلبة الظن فإنه مانع من القبول كخبر الكافر والفاسق .

ومالا يخل بوجه فلا يمنع اتفاقا ، وربما يختلف المجتهدون في أمر ؛ فيذهب كل على ما غلب ظنه (٨٠) .

على أن مرجع ذلك إلى : شروط في المخبر ضابطها الإجمالى ، عبارة عن صفات تغلب على الظن أن المخبر صادق ، وعند التفصيل ترجع إلى شروط أربعة: الأول (التكليف) الذى يشمل : العقل والبلوغ .

وإنما أشرط العقل : ليعلم به ما ينقل ويميز به بين : الصحيح والكاذب من الأخبار ، وبين خبر الرسول وخبر غيره (٨١) .

هذا والمراد بالعقل - هنا - كماله وهو عقل البالغ ، دون القاصر منه ، وهو عقل الصبى ، والمعتوه (٨٢) .

فهو أصل الضبط ، والضبط لا يمكن من غير كمال العقل ؛ فلا يقبل خبر الجنون والصبى الذى لم يميز بالإجماع ، وكذا لا يقبل خبر المميز عند الجمهور ؛ لعدم الضبط ، وعدم التمكن من الاحتراز عن الخلل ، ولأن الشرع ، لم يجعله وليا في أمر دنياه ، ففى أمر الدين أولى (٨٣) .

على أن هناك مغايرة بين العقل والضبط من حيث أن العقل لا يستلزم الضبط ، والعكس ؛ فقد يكون للصبي ضبط كامل مع أنه لا يكلف بأعمال الشرع ؛ لأن عقله لم يكتمل بعد فاشتراط الضبط وحده لا يحصل الاحتراز به عن رواية الصبي ، وهي غير صحيحة ^(٨٤) .

لكن تحمل الصبي جائز؛ إذ لا يشترط فيه إلا الضبط والتمييز، ويقبل أدؤه ، وروايته بعد بلوغه ، وحصول التكليف ؛ الوازع في حقه ؛ فلا يروى ويؤدى إلا ما سمع وشهد.

وكذلك تحمل الكافر، والفاسق - حال كونهم ضابطين- ويؤدون إذا زالت عنهم تلك الحالة ؛ فإن من حصل له العلم بشيء ، جاز له الإخبار عنه ، ولا تضره الحالة المقارنة لحصول العلم ؛ لأنه الذى يوجب تحصيل ما نحكيه ونجربه ؛ ولا اجتماع الشروط فيه حال روايته ^(٨٥) .

الشرط الثانى : الإسلام .

وإنما شرط الإسلام - فى الرواية والخبر- وإن كان الكذب حراما فى كل دين ؛ لأن الكلام فى الأخبار التى تثبت بها أحكام الشرع ، وهم يعادوننا فى الدين أشد العداوة ؛ فتحملهم للسعى فى هدم الدين بإدخال ما ليس منه فيه وذلك كما فى قوله تعالى : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَاغَةٍ مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا " { آل عمران/ ١١٨ } أى لا يقصرون فى الإفساد عليكم .

كما أن الاعتماد فى رد رواية الكافر على الإجماع المنعقد على سلب أهلية هذا المنصب فى الدين عن الكافر لخسته وأن كان عدلا فى دينه ؛ ولشبهت التهمة لم تقبل شهادة الكافر على المسلم ؛ لأن العداوة ربما تحملهم على القصد إلى الإضرار بالمسلم بشهادة الزور ^(٨٦) .

الشرط الثالث : العدالة ، وهى أصل فى قبول الرواية للخبر؛ ذلك أن القرآن الكريم نص على ذلك فى قوله : " وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ " {الطلاق/ ٢} وفيه فحوى خطاب أولوى واضح ؛ حيث إن الشارع قد اشترط العدالة فى الشهادة

التي هي متعلقة بأمر جزئي لا يتعداه الحكم المشهود به ، فأولى بذلك الرواية لأنها تثبت حكماً عاماً على الخلق إلى يوم القيامة .

وكذلك مفهوم المخالفة في قوله تعالى : "إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا" {الحجرات/٦} حيث إن في الآية : زجراً عن اعتماد قول الفاسق ، ودليلاً على شرط العدالة في الرواية والشهادة ؛ فإذا وجب رد الخبر إذا كان الراوى غير عدل ، لزم قبول خبر العدل ^(٨٧)

وقد مر : تعريف العدالة وما يتعلق بها من أحكام .

وإذا ثبت أن العدالة شرط في الخبر والرواية و الشهادة كذلك : فإن من ارتكب كبيرة ، فهو فاسق يرد خبره وشهادته ما لم يتب .

وكل من أتى بصغيرة فليس بفاسق ما لم تتكرر منه ، وإلا فيرد خبره ، وشهادته .
يقول إبراهيم النخعي : " كانوا إذا آتوا الرجل ليأخذوا عنه نظروا إلى صلاته ، وإلى سمته وإلى هيئته ، ثم يأخذوا عنه " ^(٨٨) .

{ حكم رواية المبتدعين }

قد تقدم — في مبحث العدالة — أنه لا يقبل خبر الكافر والفاسق ، فالكافر الأصلي حال كفره ، والفاسق المعترف بفسقه المصرح به ؛ ساقطى العدالة غير معتد بهما بلا خلاف ؛ إذ شرط قبول الخبر والرواية : الإسلام والعدالة ^(٨٩) .

وإنما الخلاف في : الكافر بتأويل ، والفاسق بتأويل ؛ بان يأتي ذلك بغير تعمد .
ولذا عرف العلماء البدعة بأنها : اعتقاد أمر محدث على خلاف ما عرف في الدين ، وما جاء عن رسول الله (ﷺ) وأصحابه بنوع شبهة لا بطريق جحود ، وإنكار ؛ فإن ذلك كفر ^(٩٠) .

وهي من الأمور المحدثه في الدين ، قال (ﷺ) : "من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد" ^(٩١) .

ولم يكن أهل الحديث يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتن وانتشر أهل البدع نظروا إلى رجال الحديث؛ فيأخذون عن أهل السنة، ويتركون أهل البدع^(٩٢). والبدع إما أن يكفر بها ، أو يفسق : والمكفر به منها إما أن يكون متفقا عليه من جميع الأئمة كما في غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الألوهية في علي وغيره ، أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة ، وإنكار حدوث العالم ، أو علم الله بالمعدوم ، أو بالجزئيات ، أو القول بالتجسيم الصريح .

وقد يكون المكفر به مختلفا فيه : كالقول بخلق القرآن ، ونفى الرؤية .

وهذا النوع من البدع الذى يكفر به أشار العلماء إلى رد خبر صاحبه^(٩٣) .

لأن دعوى التجسيم، وغيره من المكفرات هو عين الكذب ، والذى يكذب على الله؛ لأن يكذب على الناس فيما ينسب إلى الرسول أولى^(٩٤) .

و لأن التكفير ببدعته يخرج عن قبول قوله لأن الكافر لا تقبل روايته على التحقيق، ولو كان متأولا ، ومعظما للدين، لأن منصب القبول لا يستفاد بغير الإسلام ؛ ولا يعول على من خالف فيه^(٩٥) .

ولأن كل كافر متأول، والمعاند من يعرف الحق بقلبه ويحده بلسانه^(٩٦) .

هذا وقد ذكر بعض العلماء تفصيلا في هذا الشأن حيث قالوا : إن صاحب البدعة المكفرة إن كان منكرا لأمر متواتر فى الشرع ، وقد علم بالضرورة كونه من الدين ؛ فهو مردود .

وإن لم يكن بهذه الصفة ، وكان متصفا بصدق اللهجة ، وصيانة اللسان ؛ قبل قوله ، وإن كفره المخالفون^(٩٧) .

وقال الإمام النووى : إن جمهور الفقهاء لا يكفرون أحدا من أهل القبلة، ولم يزل السلف والخلف على الصلاة خلف المعتزلة ، وغيرهم ، ومناكحتهم ، وإجراء أحكام الإسلام عليهم^(٩٨) .

وقال الشافعي في الأم : " لم نعلم أحدا من سلف هذه الأمة يقتدى به ، ولا من التابعين بعدهم رد شهادة أحد بتأويل ، وإن خطأه ، وضلله ورأه أستحل فيه ما حرم عليه ، ولا رد شهادة أحد بشيء من التأويل كان له وجه يحتمله ، وإن بلغ فيه استحلال الدم والمال " (٩٩) .

وعلى ذلك : فإن ما ترد به الرواية هو الكفر الذي فيه جحود ، وإنكار لأمر الشارع مما هو متواتر متفق عليه ، أما غير ذلك من البدع التي تحتل التأويل ، فلا يكفر صاحبها .

والحقيقة أن هذا القول : مردود عليه باعتبار: أن الظن والتأويل وحدهما لا يكونان عذرا فيما ييدر من المبتدع بتأويل وحساب قائم عنده ، وإن كان فيه استحلال الدم والمال كما عبر الشافعي ؛ فإن الاعتقاد في الأمر المستقبح شرعا إذا أنضم إلى القبيح كانا قبيحين لا ينفصلان في الحكم .

ولو ساغ أن يعذر المأولون ؛ ساغ أن يعذر أهل الملل ، وتقبل شهادة من يشتهر منهم بالصدق كالرهبان وغيرهم (١٠٠) .

{ الفاسق المتأول } (١٠١) :

الفسق نوعان : مظنون ومقطوع به .

فالمظنون هو : الذي يرجع لخلل في العمل نحو : شرب النبيذ ، أو لعب الشطرنج من مجتهد يراهما حاللا ، أو مقلد له فيه ؛ فإنه غير مقطوع به .

قال الإمام الرازي عن هذا النوع : تقبل الرواية معه مطلقا .

وقال ابن الحاجب : "والقطع أنه ليس بفاسق ؛ لأنه يجب على المجتهد العمل بظنه ، وللمقلد بفتواه ، فلو فسقناه به لفسقناه بواجب ، وهو باطل بالضرورة (١٠٢) .

والمقطوع به : كفسق أهل الأهواء الذين لم تبلغ بهم بدعهم الكفر البواح ، وذلك كبعد الخوارج (١٠٣) .

وقد اختلف أهل السنة في : قبول حديث من هذه سبيله ، إذا كان معروفاً بالتحرز من الكذب مشهوراً بالسلامة من خوارم المروءة ، واحترام الدين :

فمن كان منهم يرى: أن الكذب لترويج بدعته جائز، وذلك كفرقة : (الخطابية) ^(١٠٤) وغيرهم ، فلا تقبل روايته، قولاً واحداً، وكذلك من كان فيهم من يدعى إلى بدعته ^(١٠٥).

أما الذى لا يدعو إلى : بدعته ، ولا يُجوز الكذب ، بل عرف بالصدق ، والتحرز من الكذب ، وكان مشهوراً بالسلامة من خوارم المروءة ، واحترام الدين؛ فأكثر أهل العلم على قبول روايته ، لأن صدقه مما يغلب على الظن .

وقد روى الشيخان وغيرهما عن جماعة من المبتدعة من خوارج ، ومرجئه ^(١٠٦) وقدرية ^(١٠٧) ، ومن أخرج له البخارى : عمران بن حطان وهو الذى مدح ابن ملجم قاتل على (رضى الله عنه) . والإمام أحمد جوز نقل الحديث عن المرجئة ، والقدرية مع أن فيهم كفاراً أو فساقاً ^(١٠٨) .

ونص عليه الشافعى فقال : "وأقبل رواية أهل الأهواء إلا الخطابية من الرافضة، لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقهم ، واختاره الإمام الرازى ، وأتباعه" ^(١٠٩) ،

وقال ابن حجر : "وهذا هو المذهب الاعدل ، وصارت إليه طوائف من الأئمة، وادعى ابن حبان : إجماع النقلة عليه" ^(١١٠) .

وذلك لأن المبتدع إذا لم تكن بدعته حاملة على الكذب ، كان صدقه ظاهراً فيما يخبر به ؛ فكانت روايته مقبولة ، لوجود الوازع عن الكذب .

وقد قيل : إنه إذا قبلت رواية أهل العدل وهم يعتقدون أن من كذب فسق ؛ فكيف لا تقبل رواية الخوارج ، وهم يعتقدون : أن من كذب كفر ^(١١١) .

وإنما فسقه في اعتقاد خصمه وإلا فهو يعتقد في نفسه العدالة والإسلام ، ويخطيء خصمه في خلافه ؛ فهو في الجملة معتمد بحبل التدين ، فلا يقدم على الكذب ^(١١٢) .

وذهب أكثر المتكلمين ، والقاضى أبو بكر إلى : امتناع قبول الشهادة ،
والرواية ، وهو مذهب مالك .

وذلك : أن رواية الفاسق مردودة ، فروية المبتدع أولى بجامع المعصية فيهما ،
وإذا ردت رواية بمعصية فالأولى أن ترد بمعصية أكثر منها ^(١١٣) .

وهكذا يظهر: التفاوت بين الفريقين في قبول هذا النوع من الرواية وقد كان
الأخذ بها بناء على : اعتقاد الإباحة عند هؤلاء النوع من الرواة فيما أقدموا عليه ؛
فالثقة حاصلة بقولهم ، ولو ردت رواية هؤلاء لاستغنى عن كثير من الروايات
المقبولة عند المحدثين.

أما الطرف الآخر فهو يميل إلى رد الرواية بالنظر إلى وجود التهمة وهو ارتكاب
ما يوجب نقصان منصب الرواية ، وأن جهله بفسقه لا يخول قبول منصب
الرواية .

{ رواية مجهول الحال } :

لما كانت العدالة شرطا في الراوى لم يجعل خبر المجهول حجة ؛ لفوات كمال
العدالة فيه ، وجهالة الراوى أو المخبر سبب للطعن في الرواية ، لأنه لما لم يعرف
اسمه وذاته ، لم يعرف حاله ، وأنه ثقة أو غير ثقة ، وحديث المجهول غير مقبول إلا
أن يكون صحابيا .

والمتفق عليه : أنه لا تقبل جهالة الراوى إذا انسحبت إلى إسلامه ، وتكليفه
وضبطه ؛ فلا تقبل رواية واحد منها .
أما من جهلت عدالته ففيه الخلاف :

ومدار الاختلاف دائر بين: أن شرط القبول هل هو العلم بالعدالة، أو عدم العلم
بالفسق ؟

فمن قال بالأول لم يقبله ، ومن قال بالثاني قال : يقبل ^(١١٤) .

والحق أن الجهالة : إما أن تكون في عينه ، أو في صفته الظاهرة والباطنة معا
أو الباطنة مع العدالة في الظاهر، وعليه فالجهالة على الأنواع الثلاثة .

الأول : مجهول العين :

وهو من لم يرو عنه إلا راو واحد وهو اصطلاح المحدثين والفقهاء (١١٥) .

وقال ابن حجر موضحا له : " فإن سُمي الراوى ، وأنفرد راو واحد بالرواية عنه ، فهو مجهول العين " . وعلى ذلك : فقد يذكر اسمه وتعرف ذاته ، لكنه مقل في الحديث ، فلم يروى عنه إلا واحد (١١٦) .

وهو لا يقبل إلا إذا وثق ، ويكون ذلك بتوثيق غير من روى عنه ، أو من روى عنه بشرط : أن يكون من أهل الجرح والتعديل (١١٧) .

وللعلماء في قبوله أوجه متفرقة :

أظهرها : أن مجهول العين لا تقبل روايته إلا أن يكون صحابيا ، فهو لا يحتاج إلى رفع الجهالة عنه بتعدد الرواة .

وأقل ما ترتفع به الجهالة عن الراوى اثنان فصاعدا من المشهورين بالعلم (١١٨) . وهذا الذى عليه أكثر أهل الحديث ، كما صححه الزركشى ، وابن السبكي ، وابن النجار ؛ وذلك لأن المجهول ليس عدلا ، ولا فى معناه فى حصول الثقة به ، ولأن الفسق مانع من القبول ؛ فيكون الشك فيه مانعا من ذلك (١١٩) .

على أن من العلماء من قبل هذا النوع مطلقا ، مستندا لقوله تعالى : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا " . فقد أوجب الثبوت عند وجود الفسق ؛ فعند عدمه لا يجب ، فيعمل بقوله (١٢٠) .

وهذا القول يلزم كل من ذهب إلى : أن رواية العدل - بمجردها - عن الراوى ، تعديل له (١٢١) . وقد عزا النووى لكثير من المحققين الاحتجاج به . وقال بعض المحدثين : إن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور ، وقد اختاره جماعة من الأصوليين (١٢٢) .

ومن العلماء من فصل فقال : إن كان المتفرد بالرواية عنه لا يروى إلا عن عدل ، كابن مهدي ، ويحيى ابن سعيد ، ومالك ، وأمثالهم ، واكتفينا فى التعديل بواحد قبل وإلا فلا ، وهو مذهب ابن حبان وابن خزيمة (١٢٣) .

وهذا نظير ما ذكره الإمام الشافعي من قبول الحديث المرسل إذا كان من أرسل لا يرسل ألا عمن يقبل قوله ، كمراسيل سعيد بن المسيب .

الثاني : مجهول الحال .

قد يكون الشخص غير مجهول العين، ولكن مجهول الحال في العدالة ظاهرا وباطنا ، مع كونه معروف العين برواية عدلين عنه .

وحاصله : أن جهالة العين ارتفعت برواية اثنين ؛ لكنه لما لم يوثق به فيبقى مجهول الحال فإن روى عنه اثنان فصاعدا ولم يوثق ، أو لم ينص أحد من أئمة الحديث على تعديله ولا تجريحه ، فهو مجهول الحال (١٢٤) .

وذلك لتنصيب العلماء على : أن عدالة الراوى لا تثبت برواية عدلين عنه ، وأنه لا فرق في جهالة الحال بين رواية واحد واثنين ما لم يصرح الواحد أو غيره بعدالته ؛ وإن كانت كثرة رواية الثقات عن الشخص تقوى حسن الظن فيه .

وأما المجاهيل : الذين لم يروى عنهم إلا الضعفاء ؛ فهم متروكون - كما قال ابن حبان - على الأحوال كلها (١٢٥) .

هذا ومجهول الحال غير مقبول الرواية عند جمهور الأئمة .

وتوجيه ذلك : أن مجرد الرواية عن الراوى لا تكون تعديلا له ؛ وذلك أن المعتبر في قبول الرواية : هو العدالة ، وكونه مجهول الحال قد روى عنه راو واحد أو اثنين لا يجزم بعدالته ؛ لأن الغرض هو التصريح بها ولم توجد ، كما أنه يجوز أن يكون الراوى العدل لا يعرف عدالته ؛ فلا بد من خبرة باطنة بحاله ، ومعرفة سيرته ، وكشف سريرته ، أو تزكية من عرفت عدالته ، وتعديله له (١٢٦) .

وقيل : يقبل قوله مطلقا وهو قول من جعل مجرد رواية العدل عن الراوى تعديلا له ، كالبزار والدارقطني .

وقيل : يفصل فإن كان الراوى عنه لا يروى إلا عن عدل قبل ، وإلا فلا (١٢٧) .

الثالث : مجهول الباطن .

النوع الثالث وهو مجهول الباطن بحيث لم تعلم عدالته ولم يطلع له على مفسق لعدم تزكيته ، وهو عدل في الظاهر ، وهو المستور (١٢٨) .

وأوضح إمام الحرمين تعريفه بأنه : "ما لم يظهر منه نقيض العدالة ، ولم يتفق البحث الباطن عن عدالته (١٢٩) .

وقد قبل روايته جماعة بغير قيد : منهم ابن فورك ، وسليم الرازي من الشافعية ، وعزى إلى أبي حنيفة .

وإنما قبلوا ذلك ؛ اكتفاءً بظن حصول الشرط ؛ لأن الظاهر من ظن عدالته في الظاهر عدالته في الباطن ، وعليه العمل في كتب الحديث القديمة ، لتعذر خبرة باطن هؤلاء .

وقد رد هذا الرأي : جمهور العلماء منهم الشافعي ؛ وذلك لأن رواية المستور، ونحوه مما فيه احتمال ، فهو كمن جرح من غير بيان سبب الجرح ، فيصير أمراً معلقاً .

ومن العلماء من لم يطلق القول بقبولها، ولا بردها بل قال هو متوقف عن القبول والرد إلى استبانة حاله بالبحث عنه ، وهذا ما جزم به إمام الحرمين (١٣٠) .

هذا ما يتعلق بشرط العدالة وما يتخرج عليها ، وبقي شرط الضبط .

الشرط الرابع: الضبط :

يعتبر ضبط الراوي للحديث من الأمور الأساسية في قبول الخبر لأنه إنما يكون قوله حجة إذا علم صدقه ولا يحصل الوثوق بالصدق إلا بالضبط .

وهو : إتقان ما يرويه الراوي بأن يكون متيقظاً لما يروي، غير مغفل؛ وذلك بأن يكثر صوابه على خطئه وغفلته، حافظاً لروايته إن حدث من حفظه ضابطاً لكتابه إن حدث من كتابه، عالماً بما يحيل المعنى عن المراد إن روى بالمعنى (١٣١) .

فلا بد أن يكون الراوي ضابطاً لما يرويه ؛ ليكون الرواي له على ثقة منه في حفظه وقلة غلطه وسهوه ؛ فإن كان كثير الغلط والسهو ردت روايته إلا فيما علم أنه لم يغلط فيه ولا سهأ ، وإن كان قليل الغلط قبل خبره إلا فيما علم أنه غلط فيه (١٣٢) .

ويعرف كون الراوي ضابطا : بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة ؛ عرف حينئذ كونه ضابطا ثبنا، وإن وجد أنه كثير المخالفة لهم؛ علم اختلال ضبطه، ولم يحتج بحديثه (١٣٣).

والمعول عليه في صحة الأحاديث : هو عدالة الراوى وحفظه وإتقانه ؛ فإذا ثبت ذلك دل على أنه ثقة، وترجح جانب صوابه على جانب خطئه وترتب على ذلك قبول الرواية.

واحتمال الكذب أو الغلط بعد تحقق عدالة الراوى وضبطه يعتبر احتمالا بعيدا لا يعدو الجواز العقلى .

وبعد ذلك ينظر للمروى من حيث توفر شروط القبول : بسلامته من الشذوذ والعلة القادحة ؛ فلا يخالف الثقة من هو أوثق منه فيما رواه ؛ فإن تحقق في الرواية اتصال السند مع خلوها من الإرسال والانقطاع والإعصال و التدليس والاضطراب ؛ كان المتن حينئذ مقبولا (١٣٤).

والعدالة والضبط : إما أن ينتفيا في الراوى ، أو يوجد فيه العدالة وحدها ، أو الضبط وحده ؛ فإن انتفيا فيه لم يقبل حديثه أصلا ، وإن اجتمعا فيه قبل . وإن وجدت فيه العدالة دون الضبط قبل حديثه لعدالته ، وتوقف فيه لعدم ضبطه حتى يوقف على شاهد منفصل يجبر ما فاته من صفة الضبط .

وإن وجد فيه الضبط دون العدالة لم يقبل حديثه ؛ لأن العدالة هى الركن الأكبر في الرواية (١٣٥).

وهكذا يتبين : أن شرط العدالة أمر قادح في قبول الخبر الآحاد ؛ حيث إن معتمد قبول قول الراوى هو صحة خبره ، وضمان عدم الكذب فيه ، وغير العدل لا يوثق بصحة خبره ، لأنه لا يؤمن بخبره على الكذب في الحديث .

على أن الروى لا يخلوا : إما أن يكون معلوم العدالة ، أو معلوم الفسق ، أو مجهول الحال .

فإن كان معلوم العدالة كالصحابة والتابعين ، وأجلاء الفقهاء ؛ فإن هؤلاء يجب قبول خبرهم من غير بحث عن حالهم ؛ فإنه قد ثبتت عدالتهم ، فلا نحتاج إلى تعرف حالهم ثانيا ، كالحاكم إذا ثبت عنده عدالة الشاهد ، فإنه لا يحتاج إلى البحث عن حاله في كل وقت .

والأصل في الصحابة العدالة حتى يدل الدليل على خلافه ، والأصل في غيرهم عدم العدالة حتى يدل الدليل على خلافه ؛ عملا بالغالب في الفريقين ^(١٣٦) .
أما الأمر بالنسبة للفاستق ، ومجهول الحال ؛ فقد مر الكلام عن الأحكام المتعلقة بهم .

الفصل الرابع

الإجماع وشرط العدالة

المبحث الأول : الإجماع وموقعه من الأدلة .

الإجماع هو : المصدر الثالث من مصادر التشريع المتفق عليها بين العلماء ؛ ويسبقه في البداية القرآن الكريم ، فهو الأصل الأول والمطلق في الأحكام ، ثم تأتي السنة التي تتوقف حجيتها على القرآن الكريم ، ثم الإجماع ؛ فإن ثبوته بهما معا ، وهما فرعان عنه .

ورابع الأدلة هو : القياس الذي يتوقف ثبوت الحكم فيه على الدليل المقيس عليه ، والأصل في القياس أنه دليل : ظني ، وقطعيته بعارض ، وما سواه من الأصول على العكس من ذلك .

والإجماع في أصله إنما هو : نتيجة اجتهاد وفهم ؛ فهو ليس منبعثا من رأى المجتهد وهواه ، بل مستنبطا من بعض ما ورد من الشارع .

ويفترق الإجماع عن القياس : أن القياس يكون اجتهادا فرديا من أهل الرأى من المجتهدين في الشريعة .

بينما الإجماع : هو الرأى الذى يتفق عليه ويختاره جميع المجتهدين في عصر من العصور ؛ ولذلك يقدم على القياس في القوة والاحتجاج ، ويعد من القطعية بمرتبة لا يقبله القياس .

والأمة معوزة إلى دليل الإجماع ؛ ذلك أن ما يحدث من المسائل والوقائع المتجددة ولا يوجد لها ذكر في نصوص الكتاب والسنة يمكن لكل طوائف العلماء من الأمة إعطاء حكم فيها بعد اتفاق وجهات النظر ، ثم العزم والاتفاق عليه بلا خلاف بينهم ؛ فيصير حكما مجمعا عليه ، وهذا متاح في العصر الحديث بأكثر مما كان قبل مع تطور آليات الاتصال

هذا بالإضافة إلى أن اعتبار الإجماع مما يحقق دوام الشريعة ، واستمرارها بلزوم الثبات على الحق فيما اتفق عليه المجتهدون من الأمة في حكم من الأحكام (١٣٧) .

هذا وقبل الكلام عن شروط الإجماع؛ أتعرض بصورة مختصرة لتعريفه، وأنواعه، وحجتيه.

المبحث الثاني : تعريف الإجماع وما يتخرج عليه .

الإجماع في اللغة : يرد على معنيين : يرد والمراد به إبرام العزم، وتوطين النفس؛ فيقال : أجمع فلان على المسير إذا عزم عليه .

وتارة يرد والمراد به الاتفاق : أجمع القوم على كذا : اتفقوا عليه، وجمع المتفرق جمعا، ضم بعضه إلى بعض، والله القلوب : ألفها (١٣٨) .

والفرق بين العزم والاتفاق : أن العزم يصدر من الفرد والجماعة قال تعالى : "وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غِيَابَتِ الْجُبِّ" {يوسف / ١٥} أى ابرموا، وأحكموا .

أما الاتفاق : فإنه لا يصدر إلا من متعدد؛ فيتحقق من أكثر من اثنين، فالاتفاق من طائفة معينة على أمر يسمى إجماعا على أن الاتفاق والعزم كلاهما مأخوذ من الجمع؛ لأن العزم جمع للخواطر، كما أن الاتفاق جمع للآراء .

والاتفاق لازم للعزم لأن من أوقف على شيء فقد عزم عليه وذلك يتحقق من اليهود والنصارى، ومن العوام أيضا، ويختص الإجماع في الشرع بإجماع المجتهدين على الأمور الدينية (١٣٩) .

تعريف الأصوليين للإجماع : لقد أورد الأصوليون للإجماع تعريفات كثيرة تتباين في مجموعها من حيث بعض القيود المعتبرة؛ وإن كانت في جوهرها لا تبعد عن بيان حقيقة معنى الإجماع كمصطلح كلى تبنى عليه الأحكام الشرعية .

ومن أوضح هذه التعريفات : أنه اتفاق مجتهدى أمة محمد ﷺ بعد وفاته على أمر من الأمور في عصر من الأعصار (١٤٠) .

فالمراد من الاتفاق : الاشتراك إما في الاعتقاد، أو في القول، أو في الفعل (١٤١) .

ويخرج عنه : وجود خلاف، ولو كان هذا المخالف واحدا، لأن خلاف الواحد الصالح للاجتهاد مانع، كخلاف الأكثر لأن لفظ الأمة في قوله : "إِنَّ اللَّهَ

لَمْ يَجْمَعْ أُمَّةٌ مُحَمَّدٍ ﷺ عَلَى ضَلَالَةٍ أَبَدًا" (١٤٢) تتناول الكل ، ولأن كل مجتهد يحتمل رأيه الصواب والخطأ ؛ فيحتمل أن يكون الصواب في جانب المخالف ، وهو من أهل الاجتهاد على ما هو الراجح (١٤٣) .

وتخصيص الإجماع بالمجتهدين : يخرج عنه العوام ، ومن لم يبلغ درجة الاجتهاد من أصولي ، وفروعي ، ونحوي ، وكل من لم يكمل فيه شرط الاجتهاد ؛ فلا تقدر مخالفته في انعقاد الإجماع (١٤٤) .

ويخرج بالإضافة إلى (أمة محمد) : اتفاق الأمم السابقة ؛ فإنه وإن قيل إن إجماعهم حجة - كما هو أحد المذهبين عند الأصوليين - فليس الكلام إلا في الإجماع الذي هو : حجة شرعية يجب العمل بها الآن ، وإن وجب العمل به فيما مضى على من مضى ؛ فقد انتسخ حكمه منذ بعثة النبي ، وهذا بناء على : (أن شرع من قبلنا ليس شرعا لنا) (١٤٥) .

(وبعد وفاته) : يخرج به الإجماع في عصره ؛ فإنه لا اعتبار به ، لأن الإجماع لا ينعقد في زمانه (١٤٦) .

(وعلى أمر من الأمور) : يشمل جميع الأمور من الأقوال والأفعال الدينية ، والدينية ، والاعتقادات ، والسكوت ، والتقرير ، وغير ذلك (١٤٧) .

هذا ودخول الإجماع في تلك الأمور ، إنما هو باعتبار : أنها تترتب عليها أحكام شرعية ؛ فهي ليست حجة بذاتها ، وإنما هي باعتبار ما يترتب عليها ، ومن العلماء من خصص الإجماع على الأمور الشرعية ، ولم يطلق ، وسيأتي توضيح الفرق .

(في عصر من الأعصار) المراد : عصر من كان من أهل الاجتهاد في الوقت الذي حدث فيه المسألة ؛ فلا يعتد بمن صار مجتهدا بعد حدوثها ، وإن كان المجتهدون فيها أحياء ، ويخرج به : ما يتوهم من أن المراد بالمجتهدين جميع مجتهدى الأمة في جميع الأعصار إلى يوم القيامة (١٤٨) .

هذا وقد زاد بعض الأصوليين - في التعريف - قيودا أخرى :

منها : تقييد الاتفاق بأنه (على حكم شرعى) (١٤٩) إشارة إلى أن محل الإجماع الأمور الشرعية لا غير .

أو ما في معنى الشرعى؛ كما عبر الإمام الغزالى وغيره ، بأنه على أمر دينى (١٥٠).
على أنه يمكن التوفيق بين المقيدىن فى الأمر المجمع عليه (بالأمر الدينى) ؛
والمطلقين له (بأمر من الأمور) : أن من عمم قصد أن الإجماع حجة فى الأحكام
الشرعية سواء أكانت مقصودة لذاتها أو آيلة إلى الشرع .
فالأمر يتناول الدينى والدينوى ، لكن المراد بالدينوى ىما يعود إلى أمر الدين
كالبيع والسلم (١٥١) .

المبحث الثالث : أنواع الإجماع وطرق وجوده .

للإجماع طرق ، وأنواع يتحقق وجوده بها ، وهى طرق قائمة ومعتمدة منذ
حصول الإجماع ، وتحققه كدليل شرعى .

وهذه الطرق قد تكون بالاجتهاد على القول الواحد ، أو الفعل الواحد ، أو
البعض بالقول والآخر بالفعل ، أو بإبداء رأى من البعض والسكوت من الباقين ،
فالمصور التى يتحقق بها الإجماع متعددة فتشمل القول ، أو الفعل ، أو السكوت .

أولاً : الإجماع القولى : ويتحقق هذا بالتكلم من الكل صراحة بما يفيد اتفاقهم
مجمعين أو متفرقين ، ثم يبين كل واحد منهم رأيه بعد ذلك على قول واحد بجهة
واحدة من الصحة والفساد والحل والحرمة (١٥٢) .

ثانياً : الإجماع الفعلى : وهو أن يتفق جميع المجتهدين على عمل دون صدور
قول منهم ، وذلك بشروعهم فى الفعل إذا كان ذلك الشئ المجمع عليه من باب
الفعل بأن حدث منهم وقوعه عملاً ؛ فإذا وقع منهم كان إجماعاً على شرعية ما
عملوه .

وذلك كما إذا شرع أهل الاجتهاد جميعاً فى المضاربة ، أو المزارعة ، أو الشركة
؛ فيكون ذلك إجماعاً منهم على شرعيتها (١٥٣) .

والإجماع القولى والعملى هما الأصل فى الإجماع ، وقد سماه علماء الحنفية
بالعزيمة ، وهو ما كان أصلاً فى الباب ؛ لأن العزيمة هى الأمر الأصلى (١٥٤) .

ثالثاً : الإجماع السكوتى : يعرف الإجماع السكوتى بأنه : إبداء بعض
المجتهدين رأيه فى مسألة بفتوى أو قضاء ، ثم ينتشر هذا رأى بين المجتهدين ،
وتمضى مدة للتأمل فيه دون أن يظهر له مخالف (١٥٥) .

وقد سمي الحنفية هذا النوع من الإجماع : رخصة كما سموا الإجماع الصريح عزيمة ، وإنما كان هذا رخصة ، لأن جعله إجماعا لضرورة نفى نسبتهم إلى التقصير ، ودفع الحرج بالتنصيص من الكل ؛ فينبغي أن يجعل اشتهاار الفتوى والسكوت من الباقيين كافيا في الانعقاد (١٥٦) .

وهذا النوع من الإجماع لم يكن محل اتفاق بين الأصوليين كدليل يرجع إليه في الأحكام ، وقد اختلفت وجهات نظرهم على أقوال أهمها :

أنه إجماع ظني يحتاج به وذلك باعتبار أن الناس مازالوا يتمسكون بالأقوال المنتشر ما لم يعرفوا لها مخالف ، وسكوتهم مع الاحتمالات الممكنة يدل ظاهرا على الموافقة ؛ فيكون حجة كخبر الواحد والقياس ، لكنه لا يكون إجماعا مقطوعا به لوجود الاحتمال .

ومما يعضد ذلك : ما نص عليه عبد العزيز البخارى : "من أن هذا الإجماع لا يخلو من نوع شبهة فيكون إجماعا مستدلا عليه ، ويكون دون القواطع من وجوه الإجماع ، قال : ولكنه في هذا المقام مقدم على القياس" (١٥٧) .

على أن الإجماع القولى بإبداء الرأى صراحة فى المسألة المطروحة للاجتهداد وإن كان تحققة ممكنا فى العصر الحديث - خاصة على القول بجواز تجزؤ الاجتهاد كما سيأتى - فإن الإجماع الفعلى والسكوتى يبعد تحققة بما ذكر من حقيقة كل منهما؛ لأن ذلك لا يكون إلا فى إطار ضيق يجمع مجتهدى الأمة فى أمكنة معلومة بحيث يكون معلوما ما صدر عنهم من فعل يتفق مع فعل غيرهم من جميع المجتهدين .

كذلك الإجماع السكوتى ؛ فإن إبداء بعض المجتهدين رأيه فى المسألة مع سكوت الباقيين قد لا يكون كافيا فى تقرير ثبوت الإجماع الذى يجتمع مجتهدى العصر من أجل الخروج منه بقول متفق عليه فيما بينهم ، ويكون ما توصلوا إليه أمرا منصوصا ومعلنا نتيجه وفحواه؛ حتى لا يكون هناك تحاشيا أو تراجعاً من بعضهم.

المبحث الرابع : ثبوت الإجماع وحجيته .

بعد بيان موقع الإجماع من الأدلة الشرعية، وتعريفه ، وأنواعه ؛ لابد قبل الشروع في شروطه ؛ من بيان حجيته في الشريعة كدليل كلى يحتاج في إثباته إلى تحقيق مرجعيته الشرعية لدى علماء الأصول .

ولقد أورد الأصوليون كثيرا من الأدلة النقلية من الكتاب والسنة التي تثبت في مجموعها لزوم إتباع الجماعة ، وعصمة الأمة من الخطأ فيما اتفقت عليه ؛ مما يدل على أن اعتبار دليل الإجماع مما يحقق دوام الشريعة واستمرارها بلزوم الثبات على الحق فيما أفتق عليه المجتهدون في الأمة في حكم من الأحكام^(١٥٨) .

ولقد كان دليل السنة هو الأوضح ، والمعول عليه في إثبات الإجماع لأكثر المحققين بما تضمنته من التنصيص صراحة على نفى الضلالة في اجتماع الأمة على أحكامها ، وإن كانت الأدلة من الكتاب مثبتة وقائمة مع السنة في إثبات هذا الأصل من التشريع .

يقول الإمام الشافعي : "فما حجتك في أن تتبع ما أجمع الناس عليه مما ليس فيه نص حكم الله نعلم أن عامتهم لا تجتمع على خلاف لسنة رسول الله ، ولا على خطأ إن شاء الله ، ثم أستدل بحديث المروى عن عمر ابن الخطاب ، وفيه : "ألا فمن سره بحجة الجنة ؛ فليلزم الجماعة . . . " قال : فما معنى أمر النبي بلزوم جماعتهم ، قلت : لا معنى له إلا واحد . . . فلم يكن للزوم جماعتهم معنى إلا ما عليه جماعتهم من التحليل ، والتحریم ، والطاعة فيهما .

ومن قال بما تقول به جماعة المسلمين ؛ فقد لزم جماعتهم ، ومن خالف ما تقول به جماعة المسلمين فقد خالف جماعتهم التي أمر بلزومها ، وإنما تكون الغفلة في الفرقة فأما الجماعة فلا يمكن فيها كافة غفلة عن معنى كتاب ولا سنة ، ولا قياس^(١٥٩) .

هذا والإجماع كدليل قال بحجيته : فقهاء المذهب الأربعة ، والظاهرية ، والشيعة الإمامية ، وإنما خالف في ذلك شذمة من أهل الأهواء ممن لا يعول عليهم من الشيعة والخوارج^(١٦٠) .

ومن أوضح ما أستدل به من الآيات : قوله تعالى : " وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا " {النساء/ ١١٥} فقد رتب الله الوعيد على مشاققة الرسول ، وأتباع غير سبيل المؤمنين ، وإذا حرم الشارع إتباع غير سبيل المؤمنين لزم إتباع سبيلهم لأنهما متقابلان بالضد ، وتحريم أحد الضدين إيجاب للآخر ؛ فيجب إتباع سبيل المؤمنين (١٦١) .

كذلك يوضح دليل السنة : أن اتفاق نخبة من علماء الأمة من المجتهدين لا مجال فيه للخطأ أو للتردد كما شهد النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فقد قال : "إن الله لا يجمع أمة محمد على ضلالة" (١٦٢) .

ويقول في بيان أن اتفاق الآراء يجلب نصره الله وتأيده : "يد الله مع الجماعة" "كما شدد على من يخالف الجماعة فقال : من شذ شذ إلى النار" (١٦٣) .

ووبخ تارك الجماعة ، فقال : "من خرج من الطاعة ، وفارق الجماعة ، فمات مات ميتة جاهلية" (١٦٤) .

وأكد مصاحبة الجماعة ولزومها بقوله : "عليكم بالجماعة" (١٦٥) وقال : من فارق الجماعة شبرا فمات إلا مات ميتة جاهلية (١٦٦) .

وفي هذه الأحاديث وأمثالها : تعظيم لشأن الأمة ، وإخبار بعصمتها عن الخطأ فيما أجمعت عليه وهو أمر ثابت بالتواتر المعنوي من تلك الأحاديث لوجود القدر المشترك بينها وهو عصمة الأمة عن الخطأ ، مع تلقى الأمة لها بالقبول (١٦٧) .

المبحث الخامس : شروط الإجماع إجمالا وبيان شرط العدالة تفصيلا .
للإجماع شروط متعددة لا بد أن تتوفر فيه حتى يمكن اعتباره ، ومن ثم الأخذ بالحكم المجمع عليه .

وأهل الإجماع - كما قال العلماء - من كان عاقلا ، بالغاً ، مسلماً ، عدلاً من أهل الإجماع ، والفتوى ، وأن يكون من أهل السنة والجماعة (١٦٨) .

فهناك شروط لابد أن تتوفر فيمن ينعقد به الإجماع من الأمة ،وهى : العدالة التى تتضمن الإسلام والبلوغ ،وكذلك لابد أن يكون قد بلغ درجة الاجتهاد - كما سيأتى توضيحه.

ومن الشروط أيضا : وجود مستند للإجماع ؛حيث أن اتفاق المجتهدين إنما يكون على حكم شرعى، ومن ثم كان لابد للإجماع من مستند فيما اتفقوا عليه ؛ فهو لا ينعقد إلا عن دليل إما نص أو استنباط ،وأهله من المجتهدين مأمورون بطلب ذلك الدليل ، ودواعيهم متوفرة بالاجتهاد فى أخذه ،ومن ثمة كان هذا الشرط متفقا عليه فى إثبات حكم الإجماع .

وهناك شروط اختلف فيها : كانقراض أهل العصر، وبلوغ المجمعين حد التواتر. والمرجح : هو عدم توقف الإجماع على الانقراض ،أو بلوغ حد التواتر لأنه متى أجمع علماء الأمة على حكم فقد قامت الحجة ، ورجوع أحدهم فيه مخالفة للإجماع وهو أمر غير متصور، كما أن الحجة فى قولهم لا فى كثرتهم .

وسوف أتعرض بنوع من الإيضاح لشرطى : الاجتهاد والعدالة ؛ لتعلق موضوع الدراسة بهما .

أولا : شرط الاجتهاد .

الاجتهاد : افتعال من جهد يُجهد إذا تعب ،والجهد المشقة ، والنهائية، والغاية، والافتعال فيه للتكلف لا للطوع .وهو بذل المجهود فى إدراك المقصود ونيله (١٦٩) .

وفى عرف الفقهاء والأصوليين : استفراغ الفقيه الوسع بحيث يحس من نفسه العجز عن المزيد عليه ؛ لتحصيل ظن بحكم شرعى .

ولا يكلف المجتهد بنيل الحق وإصابته بالفعل ؛ إذ ليس فى وسعه لغموضه وخفاء دليله ، بل يبذل الجهد واستفراغ الطاقة فى طلبه (١٧٠) .

والمراد بالمجتهد : الفقيه المستفراغ لوسعه لتحصيل ظن بحكم شرعى ،ولابد أن تكون له ملكة يقتدر بها على استخراج الأحكام الشرعية من مأخذها (١٧١) .

الغرض من اشتراط صفة الاجتهاد :

وإنما اشترط الاجتهاد فيمن يجمع على قوله باعتبار أن الإجماع إنما يحتاج إليه في مواضع لا نص فيها ؛ومن هنا كان لابد من أهلية الاجتهاد من أجل القدرة على استنباط الأحكام في غير المنصوص .

وذلك لا يتأتى إلا بامتلاك : الأدوات التي تمكنه من القدرة على استخراج الأحكام بتوفر صفات الاجتهاد المعينة في علم الأصول ؛ وإذا كان كذلك فلا فائدة في دخول من لم يبلغ درجة الاجتهاد ،فضلا عن دخول العوام (١٧٢) .

وعلى ذلك : فالمتكلم الذي لا يعرف إلا علم الكلام ،والمفسر الذي لا معرفة له بطريق الاجتهاد ،والمحدث الذي لا بصر له في وجوه الرأي ، وطرق المقاييس ، والنحو الذي لا علم له بالأدلة الشرعية ؛ لا اعتبار بهم في الإجماع لأن نقصان آلتهم في درك الأحكام يجعلهم بمرتلة العوام (١٧٣) .

هذا وربما توجد أهلية الاجتهاد كاملة بالنسبة لبعض المسائل دون البعض وعلى ذلك : فإن أجزنا تجزؤ الاجتهاد اعتبر قول هؤلاء ؛ لأن كلا منهم ، وإن لم يكن أهلا للاجتهاد في جميع المسائل، لكنه أهلا للاجتهاد في بعضها وهو كاف في تحقق هذا النوع من الاجتهاد .

وعلى القول بتجزؤ الاجتهاد : لابد من أن يتوفر فيه شروط الاجتهاد ، ولكن لا يطلب تحقق الشروط كاملة ، وإنما يكفي أن تتكامل الشروط مجتمعة في الموضوع أو المسألة التي يراد النظر فيها (١٧٤) .

هذا وقد رجح كثير من العلماء : تجزؤ الاجتهاد ؛ لأن القول بعكسه يؤدي إلى توقف الاجتهاد ، وسد باب في هذا العصر؛ وذلك لندرة من تتوفر فيهم شروط الاجتهاد المطلق مع أن الحاجة ماسة إلى من يجتهد ؛ لكثرة المسائل والوقائع التي تحتاج إلى اجتهاد (١٧٥) .

شروط العدالة في الإجماع :

علم مما سبق في اشتراط الاجتهاد للإجماع : أن المجتهدين هم أهل الإجماع الذين يتفقون على حكم مسألة بعد اجتهادهم .

وأن غير المجتهدين ليس لهم دخل في الإجماع ؛لقصور آلتهم عن استنباط الأحكام ؛على أن حصول آلة الاجتهاد وحدها ليست كافية في تحقق دليل الإجماع ،واعتباره حجة شرعية يستند إليها .

فهناك شرط معتبر شرعا قصدا وتكميلا وهو : عدالة هؤلاء المجتهدين^(١٧٦) الذين يصير ما أجمعوا عليه حجة شرعا ، يأخذ المقلدون بها ؛ ذلك أن الحجة : إنما في اتفاق كل عالم مجتهد ممن هو غير منسوب إلى هوى ، ولا معلن بفسق في كل عصر، لأن حكم الإجماع إنما يثبت باعتبار وصف لا يثبت إلا بهذه المعاني^(١٧٧) .

أقوال العلماء في اعتبار اجتهاد الفسقة والمبتدعة في الإجماع :

في اعتبار الورع في أهل الإجماع خلاف : ، فالفسقة إذا بلغوا في العلم مبلغ الاجتهاد هل يعتبر خلافهم أو وفاقهم ؟

ذهب أكثر الأصوليين^(١٧٨) إلى : أن الورع معتبر في أهل الإجماع ، والفسقة، وإن كانوا بالغين في العلم مبلغ المجتهدين ، فلا يعتبر خلافهم وفاقهم ؛ فإنهم بفسقهم خارجون عن الفتوى، والفاسق غير مصدق فيما يقول، وافق أم خالف^(١٧٩) .

وذلك لأن التوقف في قوله واجب بالنص ، وذلك ينفي وجوب الإتياع ، ويورث التهمة لأنه لما لم يتحرز من إظهار فعل ما يعتقد باطلا^(١٨٠) لا يتحرز عن إظهار قول يعتقد كذلك ؛ فثبت أن الفاسق ليس من أهل الإجماع^(١٨١) .

وهذا هو المعول عليه في عدم قبول المجتهد الفاسق في الإجماع ، حيث إنه مبلغ للشارع فيما يقول ؛ وغير العدل ، لا يوثق في قوله^(١٨٢) .

فلو روى حديثا عن رسول الله لم يجب العمل به لتهمة الكذب ، فلا يعتد بخلافه ، لأن قوله خير عن الحاكم ، فلما لم تقبل أخباره ، لم تقبل فتياه ؛ ولما لم يقبل قوله منفردا ، فكذلك لا يقبل مع غيره (١٨٣) .

وعلى هذا القول : فإن المجتهد الفاسق لا يعتد بخلافه في الإجماع فلا يتوقف الإجماع على موافقته .

هذا وللعلماء وجهات نظر أخرى في : هذه المسألة تتعلق بقبول قول المجتهد الفاسق في الإجماع .

وسوف أعرض الآراء وتوجيهها حتى يتبين لنا القول الأمثل ، والذي يعول عليه في هذه المسألة .

فقد ذهب بعض المتكلمين^(١٨٤) إلى : إن خلاف الفاسق المجتهد معتد به في الإجماع فيتوقف الإجماع على موافقة المجتهد غير العدل ، كما يتوقف على العدل ، وقد نص على ذلك إمام الحرمين والشيرازي ، والغزالي .

يقول الشيرازي : " يعتبر في صحة الإجماع قول كل من كان من أهل الاجتهاد ، سواء كان معروفا مشهورا ، أو خاملا مستورا ، وسواء أكان عدلا أمينا ، أو فاسقا متهما ؛ لأن المعول عليه في ذلك هو الاجتهاد والمعروف في ذلك وغيره سواء ، والفاسق والعدل على صفة واحدة " .

ويقول الغزالي : " إنه لا يعتقد الإجماع مع خلافه ، لأنه مستجمع لخلال التهدي والتبصر في الأحكام وصدقه ممكن ، والأصل عدم الإجماع ، فلا ينعقد على تردد ينشأ من خلاف عالم بالشرع " .

ويلاحظ : أنهما جعلوا وجود آلة الاجتهاد كافية في دخوله في الإجماع باعتبار إتحاد الصفة مع إمكانية الصدق فيه ، وأن عدم دخوله يجعل المجمع عليه متردد في ثبوته كما ذكر الغزالي .

ويقول إمام الحرمين : " إن الفاسق المجتهد لا يلزمه أن يقلده غيره ، بل يلزمه أن يتبع في وقائعه ما يؤدي إليه اجتهاده ، وليس له أن يقلد غيره .
ثم يستفهم ويقول : فكيف ينعقد الإجماع في حقه واجتهاده مخالف اجتهاد من سواه ؟ وإذا بعد انعقاد الإجماع في حقه استحالة انعقاد بعض حكمه حتى يقال : انعقد الإجماع من وجه ولم ينعقد من وجه .

وقد جعل الإمام عدم جواز تقليد المجتهد لغيره وأخذه باجتهاده مع عدم الاعتداد باجتهاده في الإجماع في حق غيره مع تناوله في حق نفسه لأنه مصدق عليه فيما بينه وبين ربه ، يحيل انعقاده في حق نفسه ، لأنه سيصير إجماعاً من وجه دون وجه ؛ وهذا لا يبعد عن تعليل السابقين ،

لكن حقيقة الأمر : أن توفر آلة الاجتهاد وحدها لا تجدى في قبول خبره عن حكم الله تعالى في اجتهاده لأنه مبلغ غيره ، وشرط التبليغ : ضمان صدق قائله ، وإن كان صدقه محتملاً إلا أن الأمور الشرعية مما يحتاط فيها .

كما أن هذا يخالف : ما اعتد به الأصوليين في شأن الإفتاء ؛ فإنه يشترط فيه من العدالة ما لا يشترط في الاجتهاد ، وما ذاك إلا لضمان صدق التبليغ حتى يصير قوله حجة في حق من يقلده ، فيكون في حق الأمة التي يلزمها العمل بما هو مجمع عليه أولى .

والاجتهاد للإجماع وإن كان اجتهاداً جماعياً إلا أن المعتبر فيه : هو اتفاق جميع المجتهدين على قول واحد بحيث لا يصح مع اختلاف بعض المجتهدين على الراجح من كلام العلماء ؛ ولا يوثق فيمن لا يحترز لدينه بتناول ما يفسق به .
خاصة وأن هذا النوع هو حجة في حق الأمة كلها فيحتاط فيه بما لا يحتاط في غيره ؛ إذ قد يبدى في اجتهاده ما يخالف غيره من المجتهدين فلا يصلح إجماع مع تخلفه عنهم في الحكم .

على أن من العلماء ، من يرى : اعتبار الإجماع للفاسق ، وانعقاده في حق نفسه ، لا في حق غيره ، فلا يكون الاتفاق مع مخالفته حجة عليه ، ويكون حجة

على من سواه ؛ وذلك كالإقرار ؛ فإنه حجة في حقه دون غيره ، فكما يقبل إقراره في حق نفسه بالمال والجنايات ؛ فيكون إجماع العدول حجة عليه إن وافقهم لا إن خالفهم ، وعلى غيره مطلقا وافق أم خالف (١٨٥) .

غير أن هذا القياس ليس صحيحا؛ لوجود الفارق بين الأصل والفرع :
ذلك أن إقراره معتبر فيما عليه ، وهذا له لا عليه ، كما أنه لا اعتبار بكلام الفاسق فيما له اتفاقا كالكافر ، واعتبار كلامه في الإجماع عند موافقته لهم إنما هو له لا عليه ، لأنه يحصل به شرف الاعتداد به ، والاعتبار لمقالته وإلا فينظر إلى الحكم إذ قد يكون عليه ، كما إذا أجمعوا على إباحة شئ فخالفهم إلى وجوبه أو حرمة (١٨٦) .
وإضافة لذلك : فإن من العلماء (١٨٧) من يرى أن المجتهد الفاسق إن علم بفسقه ، فإنه لا يعتد به ، وإلا فيعتد به .

ذلك أن الفسق المعلوم ترد به الشهادة ، فلا يقبل قوله في الإجماع فإذا لم يظهر فسقه فهو أهلا للشهادة ، وهو لا يخرج عن الأهلية للكرامة بإسلامه ؛ فلو مات مصرا على فسقه وهو مسلم فلا يخلد في النار وإذا كان أهلا للكرامة في الآخرة بدخول الجنة ، فكذلك في الدنيا باعتبار قوله في الإجماع (١٨٨) .

غير أن هذا الكلام غير مقبول من جهتيه ذلك : أن شرط العدالة هو أصل في الشهادة ، ومن ثم فلا بد من تزكية الشهود احتياطا لأمر العدالة واحترازا عن الفسق ، كما أن الشهادة تختلف عن الأمر المجمع عليه ؛ حيث إن الشهادة تكون على أمر خاص فيكتفى فيها باستتار الحال ، وذلك يختلف عن الإجماع الذي هو أمر عام يلزم الأمة كلها .

ومن جهة أخرى : فإن قياس أمور الدنيا على الآخرة غير مسلم لوجود المفارقة ؛ ذلك أن أمر الآخرة إنما هو تفضل من الله على أهل الإيمان ، وهو بفسقه لا يخرج عن دائرهم ، فكان أهلا للتفضل فيها وذلك يختلف عن أمور الدنيا التي تكون للتكليف والاختبار فجعلت العدالة مناطا لها (١٨٩) .

وللخروج من هذه المسألة بالقول الفصل أوضح :

١- أن الحق ثبوت حجية الإجماع عند اتفاق كل عالم مجتهد عدل ؛ لأن حكم الإجماع إنما يثبت باعتبار وصف لا يثبت إلا بهذه المعاني ، وذلك صفة (الوساطة)

كما قال تعالى : "وكذلك جعلناكم أمة وسطا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ" {سورة البقرة / ١٤٣} ، وهم عبارة عن الخيار العدول المرضيين .

وفي الآية دلالة على : أن من ظهر كفره . وكذلك من ظهر فسقه لا يعتد به في الإجماع ، من نحو الخوارج والروافض . وسواء من فسق من طريق الفعل أو من طريق الاعتقاد ؛ لأن الله تعالى إنما جعل الشهاداء من وصفهم بالعدالة والخير ، وهذه الصفة لا تلحق الكفار ولا الفساق . ولا يختلف في ذلك حكم من فسق أو كفر بالتأويل أو برد النص ؛ إذ الجميع شملهم صفة الذم ولا يلحقهم صفة العدالة بحال .

٢ - أن الفسق يسقط العدالة ، فلا يكون الفاسق أهلا لأداء الشهادة ، لأن التوقف في قوله واجب بالنص ، وذلك ينفي وجوب الإتيان ، ويورث التهمة لأنه لما لم يتحرز من إظهار فعل ما يعتقد باطلا ، لا يتحرز من إظهار قول يعتقد كذا ؛ فثبت أن الفاسق ليس من أهل الإجماع ، وأنه لا اعتبار لقوله وافق أم خالف على الراجح .

٣ - قد ثبت بهذا : أن انعقاد الإجماع متعلق بقول الجماعة التي شملها الوصف من الله تعالى بالعدالة ، ولزوم قبول الشهادة لأننا مأمورون بإتيان سبيل المؤمنين ، وغير المؤمنين ممن لا ينطبق عليهم هذا الوصف لا يلزمنا إتيانهم (١٩٠) .

دخول المبتدع في الإجماع : استكمالا لهذه المسألة ؛ فإنه ينبغي على اشتراط العدالة : عدم الفسق ؛ وكذلك عدم وجود بدعة ؛ إذ أن أهلية الإجماع ؛ إنما هي لكل مجتهد ليس فيه فسق ولا بدعة ؛ فالفسق يورث التهمة ، ويسقط العدالة ، وصاحب البدعة يسقط عدالته بالتعصب (١٩١) ، والسفه .

والمجتهد المبتدع : إن كفرناه ببدعته ؛ فهو غير داخل في الإجماع بلا خلاف ؛ لعدم دخوله في مسمى الأمة المشهود لهم بالعصمة (١٩٢) .

أما إذا اعتقد مالا يقتضى التكفير ، بل التبديع ، والتضليل ولم نكفره ؛ فمنهم من يجعلهم من المعتبرين ؛ إذا استجمع شرائط المجتهدين ؛ وقد قبل الشافعي بعض شهادة أهل الأهواء ، ولم يترلهم منزلة الفسقة .

والحق منع إدخال أصحاب البدع المفسقة في الإجماع ؛ فلا يعتبر وفاق القدرية ، والخوارج ، والروافض ، ، ولذا ، لم يعتبر خلاف الروافض في الإجماع على خلافة الشيوخ ؛ لأن أدنى حال الروافض ، أنهم فسقة (١٩٣) .

الفصل الخامس

الإفتاء وشرط العدالة .

بعد بيان أحكام العدالة ، وبيان اشتراطها في أهل التواتر والآحاد ، والإجماع ؛
يأتى دورها في الفتيا .

وما سبق من اشتراط العدالة في الإجماع إنما هو بالنسبة للاجتهاد الجماعى
الذى يدلى فيه كل مجتهد برأيه ، ثم تكون لهم كلمة واحدة في مسألة يجمعوا
عليها.

أما في هذا الجانب : فإن الاجتهاد فيه فردى يقوم به من توفرت فيه صفات
الاجتهاد ، ثم إن من له صفة الاجتهاد ، يحق له الفتوى ، لنفسه .

وقد سبق ترجيح اشتراط العدالة في المجتهد ضمن الاجتهاد الجماعى الذى
ينتهى فيه المجتهدون إلى قول يتفقون عليه ، وذلك باعتبار أن القول المجمع عليه
سوف تعمل به الأمة ، وهو من باب الإخبار عن حكم الشرع ؛ فلا بد من العدالة
لاعتماد أقوالهم إذن .

المبحث الأول : المقصود بالمفتى والفرق بينه وبين المجتهد .

المفتى في هذا الباب هو : المخبر بالحكم الشرعى مع كونه من أهل الفتيا ولا
يكون مفتيا ، حتى يكون مجتهدا ، وهو من استكملت فيه صفات ثلاثة : الاجتهاد ،
والعدالة ، والكف عن الترخص والتساهل (١٩٤) .

أما المجتهد : فهو الفقيه المستفرغ لوسعه لتحصيل ظن بحكم شرعى (١٩٥) .

فيختلف المجتهد عن المفتى في : أن المجتهد :يصح منه الاجتهاد ويأخذ به في حق
نفسه وإن لم يجز لغيره اعتماد قوله أما المفتى فيعتبر فيه العدالة ؛لأنه أخص فشرطه
أغلظ

المبحث الثانى : شروط المفتى إجمالا وشرط العدالة تفصيلا .

قبل بيان صفة العدالة في المفتى ، وموقف العلماء منها ؛ أعرض بصورة
مختصرة لشروط الاجتهاد بصفة عامة ، ثم اعطف عليها شرط العدالة ،الذى يعتبر
مكملا لتلك الشروط بالنسبة للمجتهد الذى ينصب نفسه للفتوى .

لأن قوله لا يكون دليلاً يجب الأخذ به إلا بعد استيفاء صفات الفتوى ،ومتى لم يتوفر فيه ذلك ، لم يجوز للعامى أن يستفتيه ، ويرجع إلى قوله .

هذا وبالنسبة لبلوغ درجة الاجتهاد ومن ثم الإفتاء : فقد وضع العلماء شروطاً لا تكتمل الآلة إلا بها ،وقد لخص الإمام الغزالي تلك الأدوات بقوله : "أن يكون محيطاً بمدارك الشرع ، متمكناً من استثارة الظن بالنظر فيها ، وتقديم ما يجب تقديمه ، وتأخير ما يجب تأخيره ، وأن يكون عدلاً محتنباً للمعاصي ثم فصل العلوم التي لا بد منها لتحقيق الاجتهاد .

وتلخيص ذلك :

أن المدارك المشمورة للأحكام أربعة : الكتاب والسنة والإجماع ،والعقل ؛ فيرجع في كل واقعة إلى النفي الأصلي ،والبراءة الأصلية ،وليعلم أن ذلك لا يغير إلا بنص أو قياس . ثم قال : وأما العلوم التي يعرف بها طرق الاستفادة : فمعرفة نصب الأدلة ، وشروطها ، ومعرفة اللغة ، والنحو ، والناسخ والمنسوخ من الكتاب والسنة ، ومعرفة الرواية ، وتمييز الصحيح منها عن الفاسد ، والمقبول من المردود .
و بيان ذلك ، والقدر الواجب منه فيما يأتي .

أما بالنسبة للكتاب فيشترط فيه : معرفة ما تتعلق به الأحكام ، من الآيات دون حفظه على أن مقدار أدلة الأحكام غير منحصر ؛ فإن استنباط الأحكام إذا حقق لا يكاد تعرى عنه آية ؛ فإن أحكام الشرع كما تستنبط بصيغة الأمر ، والنهي تستنبط من الأخبار ، وبما رتب عليه في العاجل والآجل من خير أو شر (١٩٦) .
أما السنة فينبغي : معرفة أحاديث الأحكام ، ومواقعها ، بحيث يرجع إليها وقت الحاجة إلى الفتوى ، ولا يلزم حفظها لأن ذلك متعذر مع اتساع باب السنة ، وقد تفاوت العلماء في تقدير ما يجب معرفته في باب السنة .

والحق كما قال الشوكاني : أن المجتهد لا بد أن يكون عالماً بما اشتملت عليه مجاميع السنة التي صنفها أهل الفن كالأمهات الست وما يلحق بها مشرفاً على ما اشتملت عليه المسانيد ، والمستخرجات ، والكتب التي التزم مصنفوها الصحة... (١٩٧)

وأما الإجماع : فينبغي أن يميز مواضع الإجماع ؛ حتى لا يفنى بخلافه ، وذلك بأن يكون ما أفتى به موافقاً لمذهب من مذاهب الأئمة ، أو أنه من المسائل الحديثة التي لم يسبق للعلماء فيها نظراً ؛ فيخرج بهذا عن كون المسألة مجمع عليها من قبل (١٩٨)

وأما اللغة : فيشترط أن يعرف منها ما يكفيه من معرفة ما يتعلق بالكتاب والسنة إلى الحد الذي يميز به بين صريح الكلام ، وظاهره ، ومجمله ، وحقيقته ومجازه ، وخاصه ، ومحكمه ومتشابهه ، ومطلقه ومقيده ، ونصه ، وفحواه ولحنه . ولا يشترط الوصول إلى درجة تعمق أئمة اللغة ، بل القدر الذي يقف به على مواقع الخطاب ، ودرك حقائق المقاصد مع معرفة معهود العرب وعاداتهم في الاستعمال مما يتعلق بفهم الكتاب والسنة (١٩٩) .

ومما يتعلق بالكتاب والسنة : معرفة الناسخ والمنسوخ ، ومعرفة أسباب التزول ، وموارد الأحاديث ؛ فهى طريق قوى فى الإعانة على فهم المراد وإزالة الإشكال لأن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب ، وطريق ذلك هو : النقل الصحيح من الصحابة الذين عاصروا التزول ، ووقفوا على الوقائع ، والملايسات ، ولا مجال للعقل فيه إلا بالترجيح بين الروايات ، أو الجمع بينها .

وكذلك لا بد أن يعرف وجوه الترجيح عند التعارض ، وأن يكون عالماً بمقاصد الشريعة وأسرارها ، عالماً بمصالح الناس وعرفهم ، حتى يستنبط الأحكام على وفق ذلك ، ولا يوقع الناس فى الحرج والعسر (٢٠٠) .

هذا ومضى تحصلت له هذه الشروط ، وكان واثقاً عدلاً فى دينه ، وجب عليه الاجتهاد ، ولم يجز له التقليد ، وجاز أن يفتى من استفاته إلا أن يتعين عليه الفتوى ؛ فيجب أن يفتى من أفتاه ، ومن لم تحصل له هذه الشروط فيلزمه السؤال والتقليد ، قال تعالى : " فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ " { النحل / ٤٣ } . ويعلم استكمال هذه الشروط بوجود : ملكة ، وقدرة على الاستنباط ، واستخراج الأحكام الخفية من الأدلة البعيدة (٢٠١) .

[شرط العدالة فى المفتى]

يعتبر الإفتاء من الفروض الكفائية ، وهى من الولايات العامة فى الدين ، والعدالة شرط فى كل ولاية ؛ لتكون العدالة وازعة عن التقصير (٢٠٢) .

والعدالة من الشروط الواجب توافرها فى المفتى ؛ فمن حصل شروط الاجتهاد مع كونه مجتنباً لما يقدح فى العدالة ؛ صح له الإفتاء ، والأخذ عنه ، وتقليده ؛ لأنها إنما هى خبر عن حكم الله الذى وصل إليه المجتهد باجتهاده .

أما أصل الاجتهاد : فهو - كما سبق - لا يشترط فيه العدالة لأنها شرط لقبول الفتوى ، لا لصحة الاجتهاد وتحققه (٢٠٣) .

فالفاسق له أن يجتهد في الحكم ،ويأخذ به لنفسه ،ولا يلزم غيره العمل باجتهاده، وقبول خبره فيه بدون العدالة ؛ فلو أدى الفاسق اجتهاده إلى أن ما دون القلتين لا ينحس إلا بالتغيير ؛ لزمه استعماله إذا لم يجد غيره للصلاة ، ولا يلزم غيره ممن لا اجتهاد له ، ويعدل إلى التيمم (٢٠٤) .

وعلى هذا فبين المجتهد ، والمفتي عموم وخصوص : فالمجتهد أعم من المفتي ؛ فإن كل مفتي مجتهد- إذ لا يحل لمن ليس له أهلية الاجتهاد أن يفتي - وليس كل مجتهد مفتيا ؛ فإن المجتهد هو كامل الآلة في الاجتهاد ،ومن استجمع شروط الاجتهاد ؛ وجب عليه الأخذ باجتهاده في الأحكام عدلا كان أو غير عدل .

كما أن بين الإفتاء والاجتهاد عموما وخصوصا من وجه آخر :

ذلك أن الإفتاء أخص من الاجتهاد ،باعتبار أن الاجتهاد استنباط الأحكام سواء أكان سؤالا في موضوعها أم لا ، كما كان يفعل الإمام أبو حنيفة في درسه عندما يفرع التفريعات المختلفة ، ويفرض الفروض الكثيرة ليختبر الأقيسة التي يستنبط عللها ، ويتعرف على صلاحية هذه العلل لتكوين الأقيسة . أما الإفتاء فإنه لا يكون إلا إذا كانت واقعة ، ويتعرف الفقيه على حكمها (٢٠٥) .

ما يتفرع على شرط العدالة في المفتي : شرط العدالة في المفتي : يدل على أنه مسلم مكلف ، ثقة مأمون ، متزه عن أسباب الفسق ، وخوارم المروءة ، فقيه النفس ، سليم الذهن ، رصين الفكر ، صحيح التصرف والاستنباط ، متيقظ . كما ينبغي أن يكون كالراوى في أنه لا يؤثر فيه قرابة ، وعداوة ، وجر نفع ، ودفع ضرر ، لأن المفتي في حكم المخبر عن الشرع بما لا اختصاص له بشخص ، فكان كالراوى ، لا كالشاهد" وهذا الشرط المذكور ، إنما هو بالاتفاق بين العلماء ، كما ذهبوا إلى أن الفاسق لا تصح فتواه ، وتُقل فيه إجماع المسلمين (٢٠٦) .

غير أن بعض العلماء قد أورد في المفتي الفاسق تفصيل : فإن كان معلنا بفسقه ، داعيا إلى بدعته فحكم استفتائه ، حكم إمامته ، وشهادته ، فهو غير مقبول الفتوى في أحكام الدين ، وأن كان بصيرا بها ، وليس للمستفتي أن يستفتيه ، وله أن يعمل بفتوى نفسه ، ولا يجب عليه أن يفتي غيره .

وأما إذا لم يعلن بفسقه : ففيه وجهين والأولى : أن لا تقبل فتواه إلا عند الضرورة وعدم وجود غيره ؛ وذلك أن المفتي مخبر عن الله بحكمه ؛ فلا بد من تحصيل الثقة بقوله ، وذلك لا يتأتى إلا من العدل حقيقة .

كما أن في قبول فتوه : اتساع لدائرة الفساد ، والبدع ؛ حيث من الممكن أن يفتي غيره بما يوافق هواه ، وسدا لتلك الذريعة يوقف قوله ، ولا يؤخذ به .

فينبغي أن يكون المجتهد عدلا محتثا للمعاصي القادحة في العدالة حتى يمكن الاعتماد على فتواه ، فمن ليس عدلا فلا تقبل فتواه" (٢٠٧) .

حكم المفتي المجهول هل يصح استفتائه : قد سبق أن العدالة ليست شرطا في أصل الاجتهاد ، وإنما هي شرط في قبول فتوى المجتهد وعليه : فمن غلب على الظن صدقه (علمه وعدلته) إما بالخبر ، وإما بأن رآه منتصبا للفتوى ، والناس متفقون على سؤاله وتعظيمه ، ولم ينكر ذلك أهل الدين والعلم والورع ؛ فيستفتيه بالاتفاق .

أما من ظن عدم صدقه : (عدم علمه ، أو عدم عدالته أو كليهما) ، فلا يستفتيه اتفاقا ذلك إن المفتي يحرم على غيره العمل بفتواه إذ لم تجتمع فيه ثلاثة أمور : الدين ، والعلم ، والورع ، لعدم الثقة بمن عدمت فيه خصلة من الثلاثة .

وإنما وجب على المستفتي ذلك : لأنه بمثالة نظر المجتهد في الإمارات المغلبة على الظن ولا طريق للعامة إلى معرفة أهلية المفتي إلا بذلك (٢٠٨) .

ويبقى الخلاف بين العلماء في : جواز الاستفتاء ممن لا يعرفه المستفتي بعلم ولا جهالة ، ولا بفسق ولا عدالة :

وقد أختار جماعة من العلماء : عدم جواز استفتاء من اتصف بذلك منهم الصفي الهندي ، ومال إلى القطع بذلك ، واستبعد وجود الخلاف ؛ وذلك لأن العلماء وإن اختلفوا في قبول قول من جهل حاله من المسلمين في الشهادة والرواية ، وذلك لوجود ما يقتضي المنع من الفسق ظاهرا ، وهو الإسلام ، والوازع عن الفسق ، والمعصية ظاهرا ؛ فلا يوجد في مجهول الحال الذي يراد استفتائه ما يقتضي حصول العلم ظاهرا لاسيما العلم الذي يحصل به رتبة الإفتاء ، واحتمال العامة راجح على احتمال العلمية ؛ لكون العامة أصل وأغلب .

فمن جهلت عدالته لا يصح استفتائه إلا بعد التأكد من اتصافه بعدم الأمن من الكذب أو التلبيس .

وذهب جماعة إلى : جواز استفتاء مجهول الحال ؛ لكن هذا القول غير مسلم لأن كل من وجب عليه قبول قول غيره ؛ يلزمه معرفة حاله ، فيجب على الأمة معرفة حال الرسول بالنظر في معجزته ، ووجب على الحاكم معرفة حال الشاهد في العدالة ، وعلى المفتي حال الراوى ، وعلى الرعية معرفة حال الإمام ، والحاكم . ومعرفة حال المفتي يكون بغالب الظن بشهادة عدل أو عدلين ، وقيل تعرف عدالته بقول عدلين ، ويسمع القول أنه مفتي (٢٠٩) .

قال السيوطي: والظاهر قبول قول العالم في الإخبار عن نفسه أنه وصل إلى حد الاجتهاد إذا كان عدلا قياسا على قولهم: من أدعى الصحة قبل قوله في ذلك إذا كان عدلا ، لأن عدالته تمنعه من أن يكذب ، ولا نظر إلى اتهامه بكونه يدعى لنفسه رتبة عالية (٢١٠) .

الخاتمة :

بعد بيان معنى العدالة ، وأحكامها يتبين :
- إن العدالة أمر أساسى فى إثبات الوسائل الشرعية ؛ بما لها من ضمان لصحة الأخبار والأحكام المنقولة عن الشارع .
وحتى يقدم المكلف على القيام بالواجبات الشرعية ، وهو متيقن من تحقيق مقصود الشارع منه ؛ استنادا إلى هذا المسلك .
- إن الإسلام والعدالة إنما يشترطان فى الأمور التى تختص بما فيه إلزام من أمور الديانة أما ما يتعلق بحقوق العباد فلا يشترط فيه ذلك ؛ دفعا للحرص فى القيام بالحقوق بين الناس
- أن ارتكاب ما يخل بالمروءة ليس مسقطا لها فى كل الأحوال ، وإنما هو بالمقدار الذى يصل إلى درجة الإصرار ، وبما يغلب على ظن الحاكم عنده أنه يرفع الثقة بقوله .

وقد تبين من بيان حقيقة العدالة : أنها تنطبق على من توفرت فيه صفات تمثل قيم النفس الإنسانية ، والالتزامات الشرعية التى ترجع على الإنسان بتأهيله ، لأن يكون مسؤولا عن حمل شرع الله وتبليغه .

- إن العدالة شرط يخرج به رواية الفاسق سواء أكان فسقه بمخالفة عمل ، أو اعتقاد خلاف ما جاء به الشرع ، فإن لم تظهر حال الراوى بالاختبار فلا تقبل أخباره درأ للمفسدة اللازمة من فوات الشرط كما إذا لم يظهر بالاختبار بلوغ المفتي رتبة الاجتهاد ؛ فإنه لا يجب على المقلد اتباعه إجماعا .

- إن التواتر في الرواية يختلف عن غيره مما ليس له تعلق بالديانة ؛ فيختص باشتراط العدالة.

- إن اشتراط العدالة في خبر الآحاد لا ينفي قبول رواية الفاسق المتأول الذي يتحرز عن الكذب ، ولا يدعوا إلى بدعته عند كثير من الأئمة .

- إن توثيق النقل عن الشارع لا يتوقف عند الخبر الذي يصدر عن الراوى للحديث فحسب بل يتعداه إلى الأقوال التي تصدر عن المجتهد للإجماع ، والمفتي ؛ إذ لا بد من ضمان جانب الصدق في التبليغ بالأحكام والآراء الشرعية بتحقيق معنى العدالة في المجتهد والمفتي.

فتوفر آلة الاجتهاد وحدها لا تكفى في تحقق الإجماع والإفتاء ما لم يتحقق شرط العدالة لأن من لم يقبل خبره لا تقبل فتواه .

- إن على المستفتي تبعة الرجوع بفتواه للمجتهد الورع ؛ بالنظر في أعيان المجتهدين ، كما ينظر المجتهد في أمارات الأدلة .

فهرس المصادر والراجع

وقبل ذكر أى مصدر أتقدم بذكر أشرفها ، وأعلاها وهو المصدر الأول من مصادر التشريع الإسلامى .

* - أولا : القرآن الكريم .

* - ثانيا : التفسير وعلوم القرآن .

- اللآلئ الحسان في علوم القرآن. د موسى شاهين ط مطبعة الفجر الجديدة بالقاهرة.

- البرهان في علوم القرآن . للإمام بد الدين محمد الزركشى ط دارالمعرفة. بيروت.

- أحكام القرآن . لابي بكر المروزي الجصاص ط دار الفكر بيروت .

- أيسر التفاسي لكلام العلى الكبير . لجابر بن موسى الجزائرى الناشر مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة ط الخامسة .

- تفسير ابن كثير . للإمام ابى الفداء إسماعيل بن كثير ط دار الحديث ١٩٩٤م ،

- تفسير أبو السعود. لابي السعود العمادى ط دار إحياء التراث العربى بيروت .
- تفسير الجلالين . لجلال الدين الخلى والسيوطى ط دار الحديث بالقاهرة الأولى.
- تفسير البغوى. لإبى محمد الحصين البغوى الناشر دار إحياء التراث العربى بيروت
- تفسير الطبرى . لمحمد بن جرير الطبرى ت أحمد محمد شاكر ط مؤسسة الرسالة .
- تفسير المنار. لمحمد رشيد رضا الناشر الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠م
- تفسير مجاهد .لابى الحجاج مجاهد التابعى ت د/محمد عبد السلام ط دار الفكر الإسلامى الحديث بمصر .
- الكشف عن حقائق غوامض التزويل .لابى القاسم الزمخشري الناشر دار التاب العربى بيروت الثالثة .

- مفاتيح الغيب . للإمام فخر الدين الرازى ط دار الكتب العلمية بيروت الأولى.
- المنتخب فى تفسير القرآن الكريم. تأليف لجنة من علماء الأزهر الناشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .ط مؤسسة الأهرام ط الثامنة عشر .
- نظم الدرر فى تناسب الآيات والسور. للإمام برهان الدين بن عمر البقاعى ت ٥٨٨٥هـ ط دار الكتب العلمية بيروت الأولى .

ثالثا : الحديث الشريف وعلومه :

- اختصار علوم الحديث . لابی الفداء إسماعيل بن كثير تحقيق أحمد محمد شاكر ط دار الكتب العلمية بيروت .
- إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد . امحمد بن إسماعيل الصنعائى تحقيق صلاح الدين مقبول الناشر الدار السلفية بالكويت ط الأولى .
- الآداب الشرعية . لعبد الله بن مفلح المقدسى تحقيق شعيب الأرنؤوط ط مؤسسة الرسالة بيروت الثالثة .
- إكمال المعلم بشرح صحيح مسلم . لعياض بن موسى اليحصبى تحقيق يحيى إسماعيل الناشر دار الوفاء بالمنصورة .
- الباعث الحثيث إلى إختصار علوم الحديث .لابى الفداء إسماعيل بن كثير تحقيق أحمد محمد شاكر الناشر دار الكتب العلمية بيروت الثانية .

- تدريب الراوى فى شرح تقريب النوى . للإمام جلال الدين السيوطى تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ط مكتبة دار التراث بالقاهرة .
- التبصرة والتذكرة (شرح ألفية العراقى). لزين الدين عبد الرحيم العراقى تحقيق عبد اللطيف الهميم الناشر دار الكتب العلمية بيروت الأولى .
- التقييد والإيضاح شرح مقدمة بن الصلاح . للإمام عبد الرحيم بن الحسين العراقى تحقيق عبد الرحمن المكتبة السلفية بالمدينة المنورة الأولى.
- توجيه النظر إلى أصول الأثر. لطاهر بن صالح السمعوانى تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، الناشر مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب الأولى .
- ٢٣ - توضيح الأفكار لمعانى تنقيح الأنظار . لمحمد بن إسماعيل الصنعائى تحقيق صلاح عويضة الناشر دار الكتب العلمية بيروت الأولى .
- تيسير مصطلح الحديث . لإبى حفص محمود النعيمى الناشر مكتبة المعارف .
- ثمرات النظر فى علم الأثر. لمحمد بن إسماعيل الصنعائى تحقيق رائد صبرى الناشر دار العاصمة للنشر والتوزيع بالرياض الأولى .
- دليل أبواب الفلاح لتحقيق فن الاصطلاح . لحافظ بن أحمد بن على الحكيمى تحقيق خالد قاسم ط مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة .
- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح . لإبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين الأبناسى، ت ٨٠٢هـ صلاح فتحى هلال الناشر: مكتبة الرشد الطبعة الأولى .
- الروض الباسم فى الذب عن سنة إبي القاسم . للإمام محمد ابن إبراهيم الوزير الناشر دار علم الفوائد .
- سنن ابن ماجة . لمحمد ابن يزيد القزوينى تحقيق فؤاد عبد الباقي ط الحلبى.
- سنن إبي داود . لسليمان بن الأشعث الأزدى تحقيق محيى الدين عبد الحميد الناشر المكتبة العصرية بيروت.
- سنن الترمذى . لمحمد ابن عيسى الترمذى تحقيق أحمد محمد شاكر ط الحلبى،
- السنن الكبرى . لأحمد بن الحسين البيهقى تحقيق محمد عطا الناشر دار الكتب العلمية بيروت الثانية .
- سنن النسائى . لأحمد بن شعيب الخراسانى تحقيق د عبد الفتاح أبو غدة الناشر مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب ط الثانية .
- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح . لإبراهيم بن موسى الأبناسى تحقيق صلاح فتحى الناشر مكتبة الرشد الأولى .
- شرح صحيح البخارى . لابن بطال أبو الحسن على بن خلف تحقيق أبو تميم ياسر ط الثانية . دار النشر مكتبة الرشد .
- شرح نحة الفكر فى مصطلح أهل الأثر. لعلى بن سلطان الهروى تحقيق محمد نزار تميم . الناشر دار الأرقم بيروت.
- شرح النووى لصحيح مسلم . للإمام محيى الدين يحيى بن شرف النووى الناشر دار إحياء التراث العربى بيروت ط الثانية .

- صحيح البخارى . للإمام محمد ابن إسماعيل البخارى ط دار الشعب بالقاهرة
- صحيح ابن حبان . (الإحسان فى ترتيب صحيح ابن حبان) لمحمد ابن حبان التميمى تحقيق شعيب الأرناؤط الناشر مؤسسة الرسالة بيروت .
- صحيح الجامع الصغير وزياداته. لناصر الدين الألبانى ط المكتب الإسلامى.
- صحيح مسلم . للإمام مسلم بن حجاج القشيرى تحققت محمد فؤاد عبد الباقي الناشر دار إحياء التراث العربى بيروت .
- الضعفاء الكبير للعقيلي . لابی جعفر محمد العقيلي تحقيق د مازن السرساوى الناشر دار ابن عباس بمصر الثانية .
- فتح البارى بشرح صحيح البخارى . للحافظ بن حجر الناشر دار المعرفة بيروت .
- فتح الباقي بشرح ألفية العراقي. للشيخ زكريا الأنصارى تحقيق عبد اللطيف فهم الناشر دار الكتب العلمية الأولى .
- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث . للإمام شمس الدين محمد عبد الرحمن السخاوى تحقيق د عبد الكريم الخضير ط مكتبة دار المنهاج بالرياض .
- الكفاية فى علم الرواية . لأحمد ابن على للخطيب البغدادى تحقيق أبو عبد الله السورتى الناشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة .
- لسان الميزان . للحافظ ابن حجر الناشر مؤسسة الأعلمى بيروت الثانية .
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد . لعلى بن أبى بكر الهيثمى ت ٨٠٧هـ تحقيق حسام الدين القدسى الناشر مكتبة القدس بالقاهرة ١٩٩٤م.
- المختصر فى علم الأثر. لمحمد بن سليمان الرومى تحقيق على زوين الناشر مكتبة الرشد بالرياض الأولى .
- المستدرک . للإمام ابى عبد الله الحاكم الصنهاجى تحقيق عبد القادر عطا الناشر دار الكتب العلمية بيروت ط الأولى .
- مسند الإمام أحمد . بن أسد الشيبانى ت ٢٤١هـ تحقيق شعيب الأرناؤط الناشر مؤسسة الرسالة ٢٠٠١م .
- مسند البزار . لابی بكر أحمد المعروف بالبزار ت ٢٩٢هـ ت أحمد زين الله الناشر مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة الأولى .
- المعاصر من المختصر من مشكل الأثر. ليوسف بن موسى الحنفى من مختصر القاضى أبى الوليد الباجى من كتاب مشكل الأثر للطحاوى الناشر عالم الكتب بيروت
- مقدمة ابن الصلاح . (معرفة أنواع علوم الحديث) لعثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو بن الصلاح تحقيق نور الدين عتر الناشر دار الفكر سوريا .
- مقدمة فى أصول الحديث . لعبد الحق سيف الدين الدهلوى تحقيق سلمان الحسينى الناشر دار البشائر الإسلامية بيروت .
- المنهل الروى فى مختصر علوم الحديث . لابی عبد الله محمد بن إبراهيم بن جماعة تحقيق محيى الدين عبد الحميد الناشر دار الفكر بدمشق ط الثانية .
- نزهة النظر فى توضيح نخبه الفكر. للحافظ ابن حجر العسقلانى الناشر مطبعة الصباح بدمشق الثالثة .

- نظم المتناثر من الحديث المتواتر . للعلامة محمد بن جعفر الكنانى ط دار الكتب السلفية بمصر .
- النكت الوافية بما فى شرح الألفية . لبرهان الدين ابن عمر البقاعى تحقيق ماهر ياسين الناشر مكتبة الرشد الأولى .
- النهاية فى غريب الحديث والأثر . لمحمد بن عبد الكريم الشيبانى بن الأثير تحقيق طاهر أحمد الزاوى الناشر المكتبة العلمية ببيروت .
- اليواقيت والدرر فى شرح نخبه الفكر . لزين الدين بن محمد المناوى تحقيق المرتضى الزين ط مكتبة الرشد بالرياض الأولى .

رابعاً : العقيدة .

- تبصير الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين . لطاهر محمد الإسفرايينى تحقيق كمال يوسف الحوت . الناشر عالم الكتب ببلبنان الأولى .
- درء تعارض العقل والنقل . لتقى الدين أحمد بن تيمية تحقيق د محمد رشاد الناشر جامعة محمد بن سعود الثانية .
- شرح البيجورى على جوهره التوحيد . للشيخ البيجورى ط الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية .
- المعارف . لعبد الله بن مسلم الدينورى تحقيق ثروت عكاشة ط الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة .
- الملل والنحل . لمحمد بن عبد الكريم الشهرستانى ط الحلبي .
- الفرق بين الفرق . لعبد القاهر بن طاهر البغدادى الناشر دار الأفاق الجديدة ببيروت .
- خامساً : أصول الفقه والفقه ،
- الإبهاج فى شرح المنهاج . لتقى الدين على بن الكافى السبكى وولده تاج الدين عبد الوهاب بن على السبكى تحقيق د / شعبان محمد إسماعيل ط مكتبة الكليات الأزهرية .
- الاجتهاد والتقليد والتجريح . د / عبد الوهاب خلاف ط الأولى .
- إحكام الفصول فى أحكام الأصول . لأبى الوليد سليمان بن خلف الباجى القرطبى تحقيق د / عبد الله محمد الجبورى ط مؤسسة الرسالة الأولى سنة ١٩٨٩ م
- الإحكام فى أصول الأحكام . لعلى بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسى المتوفى سنة ٤٥٦ هـ طبع دار الحديث الثانية سنة ١٤١٣ هـ ١٩٩٢ م .
- الإحكام فى أصول الأحكام . لسيف الدين على بن على بن محمد الآمدى المتوفى سنة ٦٣١ هـ ط مصطفى البابى الحلبي سنة ١٣٨٧ هـ ١٩٦٧ م .
- الإحكام فى أصول الأحكام . لعلى ابن حزم الأندلسى ط دار الحديث الثانية ١٩٩٢ م
- أخبار الأحاد فى الحديث النبوى . للشيخ عبد الله جبرين ط دار عالم الفوائد بمكة .
- أدب الفتوى والمفتى والمستفتى . لمحيى الدين النووى الناشر دار الفكر بدمشق .
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول . لمحمد بن على بن محمد الشوكانى المتوفى سنة ١٢٥٥ هـ ط دار الفكر .
- أصول البزدوى مع كشف الأسرار . لفخر الإسلام البزدوى المتوفى سنة ٤٨٢ هـ الناشر دار الكتاب الإسلامى بالقاهرة .

- أصول السرخسى . لأبي بكر محمد بن أبي سهل السرخسى الخنفي المتوفى سنة ٣٩٠ هـ تحقيق أبو الوفا الأفعاني ط دار الكتب العلمية بيروت الأوى سنة ١٩٩٣
- أصول الفقه . للإمام محمد أبو زهرة ط دار الفكر .
- أصول الفقه . أ . د / محمد أبو النور زهير الناشر المكتبة الأزهرية ١٩٩٥ م
- أصول الفقه . شيخ محمد الخضرى ط دار الحديث .
- أصول الفقه . د . محمد زكريا البرديسى ط دار الثقافة والنشر والتوزيع بالقاهرة .
- أصول الفقه الإسلامى . د / زكى الدين شعبان ط دار الكتاب الإسلامى بالقاهرة
- أصول الفقه الإسلامى . د وهبة الزحيلي ط دار الفكر الإسلامى بدمشق الثانية .
- الأصول الواضحات في شرح الورقات . أحمد آل سبالك ط دار الرضا بالقاهرة
- إعلام الموقعين عن رب العالمين . لابن قيم الجوزية ط دار الحديث بالقاهرة .
- البحر المحيط . لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشى المتوفى سنة ٧٩٤ هـ تحقيق لجنة من علماء الأزهر الشريف ط دار الكتب الأولى سنة ١٤١٤ هـ ١٩٩٤ م .
- بذل النظر في الأصول . للإمام محمد بن عبد الحميد الأسمندى — تحقيق د / محمد زكى عبد البر ط دار التراث الأولى سنة ١٤١٢ هـ ١٩٩٢ م .
- البرهان في أصول الفقه . لإمام الحرمين الجوينى المتوفى سنة ٤٧٨ هـ تحقيق د / عبد العظيم الديب الطبعة الثانية توزيع دار الأنصار بالقاهرة .
- بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب . للإمام شمس الدين الأصفهاني تحقيق محمد مظهر بقا ط دار المدني بجمده .
- التبصرة في أصول الفقه . للإمام أبي إسحاق الشيرازى المتوفى ٤٧٦ هـ تحقيق د / محمد حسن هيتو طبعة مصورة عن طبعة دار الفكر بدمشق سنة ١٩٨٠
- التحصيل من الحصول . لسراج الدين الأرموى ت د/على أبو زنيد ط دار الكتب العلمية بيروت .
- تقريب الوصول إلى علم الأصول . للإمام محمد بن جزى تحقيق د محمد فركوس ط المكتبة الفيصلية بمكة الأولى .
- التقرير والتحرير . للعلامة ابن أمير الحاج المتوفى سنة ٨٧٩ هـ بشرح كتاب التحرير للكمال بن الهمام المتوفى سنة ٨٦١ هـ ط دار الكتب العلمية بيروت .
- التلخيص في أصول الفقه . للإمام الحرمين الجوينى المتوفى سنة ٤٧٨ هـ تحقيق د / عبد الله جو لم ، ط دار البشائر الإسلامية بيروت الأولى ١٤١٧ هـ ١٩٩٦ .
- التلويح على التوضيح . لإمام سعد الدين التفتازانى المتوفى ط صبيح .
- التمهيد في أصول الفقه . لأبي الخطاب الكلوزانى المتوفى سنة ٥١٠ هـ تحقيق د / محمد بن على بن إبراهيم ط مؤسسة الريان بيروت الثانية ١٤٢٠ هـ ٢٠٠٠ م .
- التوضيح لمن التقيح . لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود ط صبيح .
- جمع الجوامع . للإمام تاج الدين عبد الوهاب المعروف بابن السبكي مطبوع مع شرح المحلى وحاشية البنائى ط دار الفكر ١٩٨٢ م .
- حاشية البنائى . للعلامة عبد الرحمن البنائى على شرح المحلى على جمع الجوامع لابن السبكي ط دار الفكر .

- حاشية التفتازاني . للعلامة سعد الدين التفتازاني على شرح العضد لمختصر ابن الحاجب ط دار الكتب العلمية بيروت الثانية .
- حاشية العطار . للشيخ حسن العطار على شرح المحلى على جمع الجوامع لابن السبكي ط دار الكتب العلمية بيروت .
- حاشية نسمات الأسحار . للعلامة محمد أمين على شرح إفاضة الأنوار على متن أصول المنار لعلا الدين الحصني ط الحلبي الثانية .
- الحاصل من المحصول . لتاج الدين الأرموي تحقيق د عبد السلام أبو ناجي الناشر جامعة قار يونس ببنغازي .
- حجية الإجماع وموقف العلماء منها . د محمود فرغلي الناشر دار الكتاب الجامعي .
- الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض . لجلال الدين السيوطي ط دار الكتب العلمية بيروت الأولى .
- الرسالة . للإمام محمد بن إدريس الشافعي المتوفى سنة ٢٠٤ هـ تحقيق أ / أحمد محمد شاكر الناشر المكتبة العلمية بيروت .
- رسالة في أصول الفقه . للإمام أبي الحسن العكبري تحقيق د موفق عبد الله ط دار البشائر الإسلامية بيروت الأولى .
- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب . للإمام عبد الوهاب السبكي ت الشيخ على معوض ط عالم الكتب بيروت الأولى .
- روضة الطالبين وعمدة المفتين . لحيي الدين ابن شرف النووي تحقيق زهير الشاويش الناشر المكتب الإسلامي بيروت ط الثالثة .
- شرح إفاضة الأنوار على متن أصول المنار . للشيخ محمد علاء الدين الحصني ومعه حاشية نسمات الأسحار - ط الحلبي الثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- شرح طلعة الشمس . لمحمد بن حميد السلمى ط مطبعة الموسوعات في مصر .
- شرح العضد على مختصر ابن الحاجب . للقاضي عضد الملة والدين عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الإيجي المتوفى سنة ٧٥٦ هـ وبهامشه حاشية التفتازاني المتوفى سنة ٧٩١ هـ - وحاشية الشريف الجرجاني المتوفى سنة ٨١٦ هـ -
- ط دار الكتب العلمية بيروت الثانية سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- شرح العمدة . لابي الحسين البصري تحقيق د عبد الحميد أبو زيد ط دار المطبعة السلفية بالقاهرة الأولى .
- الشرح الكبير على الورقات . للإمام أحمد بن قاسم العبادي - تحقيق د عبد الله ربيع، د سيد عبد العزيز - الناشر مؤسسة قرطبة الطبعة الأولى ١٩٩٥ م .
- شرح الكوكب المنير . لعبد العزيز الفتوحى المعروف بابن النجار المتوفى سنة ٩٧٢ هـ - تحقيق د/ محمد الزحيلي، د/ نزيه حماد - الناشر مكتبة العبيكان .
- شرح اللمع في أصول الفقه . للإمام أبي إسحاق الشيرازي المتوفى سنة ٤٧٦ هـ - تحقيق د/ عبد المجيد تركي - ط دار الغرب الإسلامي الأولى سنة ١٩٨٨ م .
- شرح المحلى على جمع الجوامع . للعلامة جلال الدين محمد المحلى المتوفى سنة ٨٦٤ هـ - مطبوع مع حاشية البناني - ط دار الفكر سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

- شرح مختصر الروضة . لنجم الدين سليمان الطوفي المتوفى سنة ٧١٦ هـ - تحقيق د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي - ط مؤسسة الرسالة بيروت الأولى .
- شرح نور الأنوار على المنار . للإمام حافظ شيخ المعروف بملاحيون - مطبوع بهامش كشف الأسرار عن المنار للنسفي - ط دار الكتب العلمية بيروت .
- العدة في أصول الفقه . للقاضي أبي يعلى الفراء الحنبلي المتوفى سنة ٤٥٨ هـ - تحقيق أحمد بن علي المباركى - الثانية ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
- علم أصول الفقه . د/ عبد الوهاب خلاف الناشر مكتبة الدعوة الإسلامية الثامنة .
- غاية الوصول شرح لب الأصول . لشيخ زكريا الأنصارى الشافعي - ط الحلبي
- فتح الغفار بشرح المنار . للشيخ إبراهيم الحنفى الشهير بابن نجيم المتوفى سنة ٩٧٠ هـ - ط مصطفى الحلبي وشركاه . مصر سنة ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م .
- الفتاوى الهندية . للجنة من العلماء برئاسة نظام الدين البلخي الناشر دار الفكر .
- الفقيه والمتفقه . للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣ هـ - ط الكتب العلمية بيروت + ط دار ابن الجوزي بالسعودية .
- فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت . للعلامة عبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصارى مطبوع مع كتاب المستصفي - ط دار الفكر .
- قواطع الأدلة في الأصول . لأبي المظفر بن السمعاني المتوفى سنة ٤٨٩ هـ - تحقيق د/ محمد حسن هيتو - الطبعة الأولى . بمؤسسة الرسالة بيروت ١٤١٧ هـ - .
- قواعد الأحكام في مصالح الأنام . لعز الدين بن عبد السلام ط مكتبة الكليات الأزهرية
- كتاب في أصول الفقه . لأبي الثناء محمود بن زايد اللامشى الحنفى الماتريدى - تحقيق/ عبد المجيد تركى - ط دار الغرب الإسلامى الأولى سنة ١٩٩٥ م .
- كشف الأسرار شرح المصنف على المنار . للإمام عبد الله بن أحمد المعروف بحافظ الدين النسفى المتوفى سنة ٧١٠ هـ - ط دار الكتب العلمية بيروت الأولى .
- كشف الأسرار عن أصول البزدوى . لعلاء الدين عبد العزيز أحمد البخارى المتوفى سنة ٧٣٠ هـ - الناشر دار الكتاب الإسلامى بالقاهرة .
- المجموع شرح المذهب . للإمام محى الدين النووى الناشر دار الفكر .
- المحصول في أصول الفقه . للإمام أبي بكر بن العربي المتوفى سنة ٥٤٣ هـ - ط دار البيارق للطباعة والنشر بالأردن الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .
- المحصول في علم أصول الفقه . للأمام محمد بن الحسين الرازى تحقيق د جابر فياض ط مؤسسة الرسالة بيروت الثانية .
- المدخل إلى مذهب الإمام أحمد . للشيخ ابن بدران الدمشقى المتوفى سنة ١٣٤٦ هـ - تحقيق د/ عبد المحسن التركي - ط مؤسسة الرسالة بيروت الثانية
- مذكرة أصول الفقه . للشيخ محمد الأمين الشنقيطى على روضة الناظر للعلامة ابن قدامة - الناشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .
- المستصفي من علم الأصول . لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥ هـ ومعه كتاب فواتح الرحموت - طبع دار الفكر .

- المسودة في أصول الفقه. لآل تيمية الناشر دار الغد العربي بيروت. ١٣٩ - المعتمد في أصول الفقه. لأبي الحسين محمد بن علي الطيب البصري المعتزلي المتوفى سنة ٤٣٦ هـ - ط دار الكتب العلمية بيروت الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٤٠ - معراج المنهاج. للإمام محمد بن يوسف الجزري المتوفى سنة ٧١١ هـ -
- تحقيق د/ شعبان محمد إسماعيل - الطبعة الأولى سنة ١٤١٣ هـ ١٩٩٣ م.
- مناهج الاجتهاد في الإسلام. أ. د/ محمد سلام مذكور ط الأولى ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م - الناشر جامعة الكويت.
- مناهج العقول في شرح مناهج الوصول. للإمام محمد بن حسن البدخشي مطبوع مع نهاية السؤل للإسنوى - ط دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الأولى .
- المنحول من تعليقات الأصول. لحجة الإسلام محمد بن محمد الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥ هـ - تحقيق د/ محمد حسن هيتو - ط دار الفكر بدمشق الثانية ١٤٠٠ هـ .
- الموافقات في أصول الشريعة. للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي المتوفى ٧٩٠ هـ - ط الدار الثقافية العربية بيروت.
- الموجز في أصول الفقه. للشيخ محمد الأسعدي الناشر دار السلام بالقاهرة
- ميزان الأصول في نتائج العقول. لعلاء الدين السمرقندي المتوفى سنة ٥٣٩ هـ - تحقيق د/ محمد زكي عبد البر - الطبعة الثانية مصورة عن الطبعة الأولى سنة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م - الناشر مكتبة التراث .
- نزهة الخاطر العاطر . للشيخ عبد القادر بن بدران شرح كتاب روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة المقدسي ط دار الكتب العلمية بيروت .
- نظام القضاء في الشريعة الإسلامية . د عبد الكريم زيدان ط مكتبة العاني ببغداد.
- نشر البنود على مراقى السعود. لعبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي المالكي - ط دار الكتب العلمية بيروت الأولى سنة ١٤٠٩ - ١٩٨٨ م.
- نفائس الأصول في شرح المحصول. لشهاب الدين القرافي المتوفى سنة ٦٨٤ هـ - تحقيق الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود - الناشر مكتبة نزار مصطفى الباز.
- نهاية السؤل في شرح مناهج الوصول. للإمام جمال الدين بن محمد بن الحسن بن علي الإسنوى الشافعي المتوفى ٧٧٢ هـ - ومعه مناهج العقول للبدخشي - ط دار الكتب العلمية بيروت الأولى سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م.
- نهاية الوصول في دراية الأصول. للإمام صفى الدين الهندي تحقيق د/ صالح بن سليمان، الطبعة الثانية - الناشر مكتبة نزار مصطفى الباز.
- الواضح في أصول الفقه . للإمام أبي الوفاء ابن عقيل تحقيق د عبد المحسن التركي ط مؤسسة الرسالة بيروت الأولى .
- الوجيز في أصول الفقه . للإمام يوسف الكرمستي تحقيق د عبد اللطيف كساب ط دار الهدى ١٤٠٤-١٩٨٤ م .
- الوجيز في أصول الفقه . د عبد الكريم زيدان ط مؤسسة الرسالة بيروت .
- الوصول إلى الأصول. للإمام أحمد بن برهان المتوفى ٥١٨ هـ - تحقيق د/ عبد الحميد أبو زيد - ط مكتبة المعارف بالرياض ١٤٠٣ هـ .

كتب المعاجم واللغة :

- تاج العروس من جواهر القاموس . لمحمد مرتضى الواسطي - ط دار الهداية .
- التعريفات . للشريف الجرجاني ط دار الكتب العلمية بيروت الأولى .
- تهذيب اللغة . لأبي منصور الأزهري ت محمد عوض مرعي ط دار إحياء التراث العربي الأولى .
- جهرة اللغة . لابن دريد تحقيق رمزي منير ط دار العلم للملايين بيروت .
- دستور العلماء . للقاضي عبد النبي الأحمدي عرّبه من الفارسية حسن هاني ط دار الكتب العلمية بيروت .
- القاموس المحيط . للفيروز آبادي الناشر مؤسسة الرسالة بيروت .
- الكليات . لأبي البقات الكفوي ط مؤسسة الرسالة بيروت الثانية .
- لسان العرب . لجمال الدين بن منظور ط دار الصادر بيروت .
- المحكم والمحيط الأعظم . لأبي الحسن بن سيد المرسى ت عبد الحميد هنداي ط دار الكتب العلمية بيروت الثالثة .
- مختار الصحاح . لمحمد أبي بكر الرازي ط لبنان ١٩٨٩ م .
- المصباح المنير . للإمام أحمد المقرئ ط المكتبة العصرية بيروت الأولى .
- المعجم الوجيز . لمجمع اللغة العربية ط وزارة التربية والتعليم .
- المعجم الوسيط . لمجمع اللغة العربية بالقاهرة الناشر دار الدعوة .
- كتب عامة :- الإسلام شريعة وعقيدة . للششيخ محمود شلتوت ط دار الشروق - بدائع الفوائد . لشمس الدين محمد بن قيم الجوزية ط دار الفكر .

الهوامش والإحالات :

- (١) تفسير ابن كثير ٤ / ٤٨٣ .
- (٢) لسان العرب ١١ / ٤٣٠ ، تاج العروس ٢٩ / ٤٤٤ ، دستور العلماء ٢ / ٢٢١ ، التعريفات للجرجاني ص ١٤٧ ، جهرة اللغة ٢ / ٦٣٣ .
- (٣) لسان العرب ١١ / ٤٣٣ وما بعدها ، القاموس المحيط ١ / ١٠٣٠ ، تهذيب اللغة ٢ / ١٢٥ ، المحكم والمحيط الأعظم ٢ / ١٣ .
- (٤) لسان العرب ١١ / ٤٣٦ ، تهذيب اللغة ٢ / ١٢٦ ، المعجم الوسيط ٢ / ٥٨٨ ، تاج العروس ٢٩ / ٤٤٧ ، تفسير الجلالين ص ٣٥٩ ، الأحكام للآمدى ٢ / ٦٩ .
- (٥) أحكام القرآن للجصاص ٣ / ٢٨٠ ، تفسير ابن كثير ٢ / ٥٦٣ ، تفسير الجلالين ص ١٩٠ .
- (٦) سورة الأنعام (الآية) ١٥٢ . وأنظر تفسير الجلالين ص ١٩٠ .
- (٧) سورة النساء الآية (٥٨) وأنظر أيسر التفاسير ١ / ٤٦٩ .
- (٨) تفسير الطبري ١١ / ٢٥٢ ، تفسير مجاهد ١ / ٣١٩ ، تهذيب اللغة ٢ / ١٢٤ .
- (٩) هذا الحديث له روايات كثيرة أغلبها لا تخلو من ضعف ؛ فقد أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٠ / ٣٥٣ مرسلًا من حديث إبراهيم عبد الرحمن العدوي ، والعقيلي في الضعفاء

١٣٢/٦، عن معان ابن رفاعة السلمى قال : وضعفه ابن معين ، ونقل ابن حجر في لسان الميزان ٧٧/١ عن الإمام أحمد : " قوله : حديث معان بن رفاعة صحيح ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : يروى المراسيل وقال ابن الوزير في الروض البسام ٩٥/١ : "واختلفوا في صحة إسناده وإرساله ، وروى عن الإمام أحمد القول بصحة الحديث"

(١٠) شرح صحيح البخارى لابن بطلال ٣٤/٥ .

(١١) شرح تنقيح الفصول ص ٣٦٠ ، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح ٢٤٠/١ .

(١٢) الإحكام للأمدى ٦٩/٢ ، المستصفى ١٥٧/١ ، المحصول ٣٩٩/٤ ، التحصيل

١٣٢/٢ ، الحاصل ٧٩٠/٢ ، معراج المنهاج ٤٧/٢ ، نهاية الوصول ٢٨٧٩/٧ .

(١٣) شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ٦٣/٢ ، حاشية العطار على شرح الخلى على جمع الجوامع ١٧٤/٢ ، الواضح في أصول الفقه لابن عقيل ٦/٥ ، نزهة الخاطر العاطر ٢٨٥/١ .

(١٤) حاشية التفتازانى على شرح العضد ٦٣/٢ ، معراج المنهاج لابن الجزرى ٤٧/٢ مناهج العقول ٣٣٧/٢ ، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص ٦٩ ، مقدمة في أصول الحديث للدهلوى ص ٦١ ، فتح المغيث ١٥٨/٢ .

(١٥) مختصر ابن الحاجب بشرح العضد وحواشيه ٦٣/٢ ، المختصر في علم الأثر للكفائى ص ١٥٧ .

(١٦) شرح العضد ٦٣/٢ ، مناهج العقول ٣٣٧/٢ .

(١٧) المنهاج للبيضاوى بشرح الإسئوى والبدخشى ٣٤٤/٢ ، جمع الجوامع بشرح الخلى ومعه حاشية البنائى ١٤٨/٢ ، مسلم الثبوت بشرح فواتح الرحموت ١٤٣/٢ .

(١٨) نهاية السؤل ٣٣٤/٢ ، مناهج العقول ٣٣٨/٢ ، نهاية الوصول في دراية الوصول ٢٨٧٩/٧ .

(١٩) نهاية السؤل ٣٣٤/٢ ، حاشية العطار على شرح جمع الجوامع لابن السبكي ١٧٤/٢ ، حاشية البنائى على شرح جمع الجوامع لابن السبكي ١٤٨/٢ ، شرح الكوكب المنير لابن النجار ٣٨٤/٢ .

(٢٠) مناهج العقول ٣٣٧/٢ ، حاشية البنائى ١٤٨/٢ ، حاشية العطار ١٧٤/٢ ، شرح الكوكب المنير ٣٨٤/٢ ، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للحافظ العراقي ٢٧٤/١ .

(٢١) شرح العضد ٦٣/٢ ، تيسير التحرير ٤٤/٣ ، فواتح الرحموت ١٤٣/٢ ، نهاية الوصول ٢٨٧٩/٧ .

(٢٢) فتح المغيث شرح ألفية الحديث ١٥٨/٢ ، مقدمة في أصول الحديث ص ٦١ ، ثمرات النظر في علم الأثر ص ٤٧ ، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث ص ٨٥ .

(٢٣) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر ص ٦٩ ، دليل أرباب الفلاح لتحقيق فن الاصطلاح ص ١٢٢ ، إحكام الفصول في أحكام الأصول للبايجى ص ٢٨٧ .

(٢٤) فتح المغيث ١٥٨/٢ وراجع : مقدمة ابن الصلاح بشرح التقييد والإيضاح ص ١٣٦ ، شرح التنصرة والتذكرة للحافظ العراقي ٣٢٧/١ .

(٢٥) كشف الأسرار عن أصول البزدوى ٣٩٥/٣ .

(٢٦) التوضيح على التنقيح ٢٠/٢ ، أصول السرخسى ٣٧٢/١ ، الفتاوى الهندية تأليف لجنة من العلماء برئاسة نظام الدين البلخى ٣٠٩/٥ ، حاشية رد مختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار لابن عابدين ٣٧٠/١ ، تيسير التحرير ٤٨/٣ .

(٢٧) الكليات ص ١١٢ ، التعريفات ص ٢٣ ، كشف الأسرار على المنار للنسفى ٣٧/٢ .

(٢٨) صحيح البخارى ٧٨/١ ط دار الشعب .

- (٢٩) التقرير والتحجير ٢٤٦/٢، تيسير التحرير ٤٧/٣، كشف الأسرار من أصول البزدوى ٤٠١/٢، ٤٠٢، تقويم الأدلة للإمام الدبوسى ص ٢٠٢، فتح الغفار بشرح المنار ٩٢/٢ .
- (٣٠) كشف الأسرار عن أصول البزدوى ٤٠٢/٣، تقويم الأدلة ص ٢٠٢، أصول السرخسى ٣٨٢/٢، كشف الأسرار على المنار ٣٩/٢، شرح نور الأنوار على المنار للملاحيون ٣٨/٢ .
- (٣١) التقرير والتحجير ٢٤٦/٢، تيسير التحرير ٤٧/٣، الفتاوى الهندية للجنة من العلماء برئاسة نظام الدين البلخى ٣٠٨/٥، البحر المحيط للإمام الزركشى ١٤٢/٦، الحصول فى علم أصول الفقه للإمام الرازى ٣٩٧/٤، غاية الوصول شرح لب الأصول ص ٩٩ .
- (٣٢) نزهة الخاطر العاطر ٢٨١/٢، التقرير والتحجير ٢٤٦/٢، تيسير التحرير ٤٧/٣، شرح مختصر الروضة ١٣٦/٢، التوضيح على التنقيح ٢٠/٢ .
- (٣٣) تفسير القرطى ١٥٢٥/٢ .
- (٣٤) رواه الإمام أحمد فى مسنده ١٨/١٩، والنسائى فى سننه ١٧٦/٨ من طريق هشيم عن العوام عن الأزهر بن راشد عن أنس، وحكم الألبانى بضعفه .
- (٣٥) نزهة الخاطر العاطر ٢٨١/٢، شرح مختصر الروضة ١٣٦/٢، النهاية فى غريب الحديث والأثر لابن الأثير ١٠٥/٣ .
- (٣٦) كشف الأسرار للنسفى ٣٧/٢، التمهيد للكلوازانى ١٠٦/٣، الواضح فى أصول الفقه ٥/٥، فتح الغفار ٩٢/٢، التلويح على التوضيح ١١٢/٢، التقرير والتحجير ٢٤٦/٢، كشف الأسرار عن أصول البزدوى ٣٩٣/٢، أصول السرخسى ٣٧٢/١ .
- (٣٧) التوضيح لمن التنقيح ٢١/٢ .
- (٣٨) القاموس المحيط ٥٢/١، المصباح المنير ص ٢٩٤ .
- (٣٩) توضيح الأفكار لمعانى تنقيح الأنظار للصنعانى ٨٦/٢، فتح المغيث ١٦٠/٢، نهاية السؤل ٣٤٥/٢، الوسيط فى علوم الحديث ص ٨٥ .
- (٤٠) معراج المنهاج لابن الجزرى ٤٧/٢، فتح المغيث ١٥٩/٢، توضيح الأفكار لمعانى تنقيح الأنظار ٨٦/٢، النكت الوافية بما فى شرح الألفية للبقاعى ١٦/٢، مراقى السعود ٤٤/٢، مذكرة فى أصول الفقه ص ١١٧، غاية الوصول شرح لب الأصول ص ١٠٠ .
- (٤١) روضة الطالبين للإمام النووى ٢٣٢/١١، النكت الوافية بشرح الألفية ١٦/٢ .
- (٤٢) شرح الحلى على جمع الجوامع ومعه حاشية العطار ١٥٧/٢، مراقى السعود ٤٤/٢، مذكرة فى أصول الفقه ص ١١٣، ثمرات النظر فى علم الأثر ٥٧/١ وما بعدها .
- (٤٣) ثمرات النظر ٥٧/١ وما بعدها، الكفاية ص ٨٠، توجيه النظر إلى أصول الأثر ٩٧/١ .
- (٤٤) المرجع السابق ص ٨٠، توجيه النظر إلى أصول الأثر ٩٤/١، ثمرات النظر ص ٧١ .
- (٤٥) حد الاصرار : هو أن تتكرر منه الصغيرة تكرارا يشعر بقله مبالاته بدينه إشعار ارتكاب الكبيرة بذلك، وكذلك إذا اجتمعت صفات مختلفة الأنواع بحيث يشعر مجموعها بما يشعر به أصغر الكبار . (شرح النووى لصحيح مسلم ٨٧/٢) .
- (٤٦) توجيه النظر ٩٧/١، ٩٨، صحيح ابن حبان ١٥١/١ (الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان) .
- (٤٧) التلخيص ٣٥٤/٢، الكفاية ص ١١١، توجيه النظر ٩٤/١، ٩٨، المستصفى ١٥٧/١ .
- (٤٨) توجيه النظر ٩٤/١، فتح المغيث ١٦٠/٢، شرح البيهقورى على جوهره التوحيد ص ١٨٠ .
- (٤٩) الكفاية ص ٨١، الإحكام للامدى ٧٠/٢، شرح اللمع ٦٣١/٢ .

- (٥٠) إرشاد الفحول ص ٥٢ .
- (٥١) المصباح المنير ص ٢٤٥ ، مختار الصحاح ص ٤٤٣ ، الكليات ص ٦٩٣ ، المعجم الوجيز ص ٤٧١ ، كشف الأسرار عن أصول البزدوى ٢ / ٣٩٩ .
- (٥٢) نهاية السؤل ٢ / ٣٤٦ ، مناهج العقول ٢ / ٣٣٨ ، مقدمة في أصول الحديث لعبد الحق الدهلوى ١ / ٦٥ ، الآداب الشرعية عبد الله ابن مفلح ص ٤٤٦ / ١ ، روضة الطالبين ١١ / ٢٢٥ ، تدريب الراوى ١ / ٢٣١ .
- (٥٣) حاشية الفتنازاني على شرح التنقيح لصدر الشريعة ٢ / ٦٣ ، نفائس الأصول في شرح المحصول ٧ / ٢٩٦٠ ، غاية الوصول ص ١٠٠ .
- (٥٤) شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٣٦١ ، مراقى السعود ٢ / ٤٥ ، النفائس ٧ / ٢٩٦٠ .
- (٥٥) مختار الصحاح ص ٦٢٥ ، المصباح المنير ص ٣٣٣ ، الكليات ص ٣٠٨ ، المعجم الوجيز ٦٥٦ .
- (٥٦) شرح تنقيح الفصول ص ٣٤٩ ، شرح الكوكب المنير ٢ / ٣٢٤ ، شرح مختصر الروضة ٧٤ / ٢ .
- (٥٧) كشف الاسرار عن أصول البزدوى ٢ / ٣٦٠ ، ميزان الأصول ص ٤٢٣ .
- (٥٨) روضة الناظر وجنة المناظر ١ / ٢٤٤ .
- (٥٩) المسودة ص ٢٣٤ ، شرح العضد ٢ / ٥٣ ، المحصول للإمام الرازى ٤ / ٢٣٠ ، الوصول إلى الأصول ٢ / ١٤١ ، أحكام الفصول ص ٢٣٨ ، الأحكام للآمدى ٢ / ١٥ ،
- (٦٠) كشف الأسرار عن أصول البزدوى ٢ / ٢٦٠ ، نهاية الوصول ٧ / ٢٧١٦ ، أصول الفقه للبرديسى ص ١٩٩ .
- (٦١) المراد : الطبقة الأولى ، والطبقة الأخيرة ، والوسط هو ما بينهما .
- (٦٢) البحر المحيط ٦ / ٩٦ ، الأحكام للآمدى ٢ / ٢٤ .
- (٦٣) شرح الكوكب المنير ٢ / ٣٢٥ ، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب وحواشيه ٢ / ٥٢ ، الشرح الكبير على الورقات ٢ / ٣٨٩ ، كشف الأسرار عن أصول البزدوى ٢ / ٣٦٠ ، إرشاد الفحول ص ٤٦ ،
- (٦٤) الأحكام للآمدى ٢ / ٢٥ ، المستصفى ١ / ١٣٤ .
- (٦٥) كشف الأسرار عن أصول البزدوى ٢ / ٣٦٠ ، ميزان الأصول ص ٤٢٣ ، المستصفى ١ / ١٣٤ ، تيسير التحرير ٣ / ٣٤ ، رفع النقاب عن تنقيح الشهاب ٥ / ٤٤ ، قواطع الأدلة ١ / ٣٢٥ .
- (٦٦) البحر المحيط ٦ / ٩٥ ، إرشاد الفحول ص ٤٧ ، شرح روضة الناظر ١ / ٢٥٤ .
- (٦٧) البحر المحيط ٦ / ١٠٢ ، إرشاد الفحول ص ٤٨ ، التقرير والتحبير ٢ / ٢٣٤ ، نهاية الوصول ٧ / ٢٧٤٠ ، منتهى السؤل ١ / ٧١ .
- (٦٨) التلخيص ٢ / ٢٩٦ ، إرشاد الفحول ص ٤٨ ، نشر البنود ٢ / ٢٢ ، المستصفى ١ / ١٤٠ ، التبصرة ص ٢٩٧ ، الأحكام للآمدى ٢ / ٢٧ ، المسودة ص ٢٣٤ ، شرح اللمع ٢ / ٥٧٢ .
- (٦٩) كشف الأسرار عن أصول البزدوى ٢ / ٣٦١ ، التوضيح لمن التنقيح ٢ / ٤ ، البحر المحيط ٤ / ٩٩ ، شرح الكوكب المنير ٣ / ٣٣٩ .
- (٧٠) التبصرة ص ٢٩٧ ، التمهيد في أصول الفقه ٣ / ٣٣ ، شرح اللمع ٢ / ٥٧٣ ، الأحكام للآمدى ٢ / ٢٧ .

- (٧١) التبصرة ص ٢٩٧، التمهيد في أصول الفقه ٣/٣٣، شرح اللمع ٥٤٧/٢، الإحكام للآمدى ٢/٢٧ كشف الأسرار عن أصول البزدوى ٣٦١/٢.
- (٧٢) التمهيد في أصول الفقه ٣/٣٢، روضة الناظر ١/٢٥٧، شرح الكوكب المنير ٢/٣٣٩، البحر المحيط ٦/١٠٠، شرح اللمع ٢/٥٧٢، التلخيص ٢/٢٩٩، المستصفى ١/١٤٠، إرشاد الفحول ص ٤٨.
- (٧٣) مختصر المزني مع كتاب الأم ٨/١٣٤، البحر المحيط ٦/١٠٠.
- (٧٤) نزهة الخاطر العاطر ١/٢٥٧، التبصرة ص ٢٩٧، شرح اللمع ٢/٥٧٢، شرح مختصر الروضة ٢/٩٤.
- (٧٥) التمهيد في أصول الفقه ٣/٣٢، المسودة ص ٢٣٤، الواضح في أصول الفقه ٤/٣٥٨، شرح اللمع ٢/٥٧٢، التبصرة ص ٢٩٧، البحر المحيط ٦/١٠٠.
- (٧٦) ميزان الأصول ص ٤٣١، التقرير والتحجير ٢/٢٣٩، جمع الجوامع وشرحه للمحلى ومعه حاشية البناني ٢/١٤٦.
- (٧٧) الإحكام للآمدى ٢/٣١، شرح العضد ٢/٥٥، تقريب الوصول ص ٤٣١، نهاية الوصول في دراية الأصول ٧/٢٨٠.
- (٧٨) البرهان ١/٦٠٧، التمهيد في أصول الفقه ٣/٧٩، فواتح الرحموت ٢/١٢١، شرح تنقيح الفصول ص ٣٥٦.
- (٧٩) البحر المحيط ٦/١٣٨، التمهيد في أصول الفقه ٣/٨٣، إرشاد الفحول ص ٥٠، التبصرة ص ٢٩٨، أخبار الآحاد في الحديث النبوى ص ١٠٠، مقدمة ابن الصلاح ص ١٠٠.
- (٨٠) التلخيص في أصول الفقه للحوينى ٢/٣٤٩، نشر البنود على مراقي السعود ٢/٣٩.
- (٨١) التمهيد في أصول الفقه للكلوازي ٣/١٠٧، الحصول للرازي ٤/٣٩٣.
- (٨٢) العتة: إخلال في العقل، بحث يختلط كلامه في شبه تارة كلام العقلاء، وتارة كلام المجانين. (حاشية نسيمات الأسحار على شرح إفاضة الأنوار على متن أصول المنار ص ١٨٣)
- (٨٣) إفاضة الأنوار شرح أصول المنار ص ١٨٣، رفع النقاب عن تنقيح الشهاب ٥/٨٤، التلخيص ٢/٣٥٠، نهاية الوصول في دراية الأصول ٧/٢٨٩٦، نهاية السؤل ٢/٣٣٦، التوضيح على التنقيح ٢/١١، حاشية نسيمات الأسحار ص ١٨٣.
- (٨٤) كشف الأسرار عن أصول البزدوى ٢/٣٩٣.
- (٨٥) شرح تنقيح الفصول ل ص ٣٥٩، شرح الكوكب المنير ٢/٣٧٩، الواضح في أصول الفقه ٥/٥، غاية الوصول شرح لب الأصول للانصارى ص ٩٩، شرح مختصر الروضة ٢/٧، ١٤٤، شرح الكوكب المنير ٣/٣٧٩، ٣٨٣، التمهيد للكلوازي ٣/١٠٦، مقدمة ابن الصلاح ص ١٢٨، فتح المغيث ٢/١٥٨، التلخيص ٢/٣٥١، رفع النقاب عن تنقيح الشهاب ٥/٨٤.
- (٨٦) التوضيح على التنقيح ٢/١٣٩٢، ميزان الأصول للسمرقندى ص ٤٣١، كشف الأسرار للنسفى ٢/٣٧، فتح الغفار بشرح المنار لابن نجيم ٢/٩٢، كشف الأسرار عن أصول البزدوى ٢/٣٩٣، أصول الجصاص ١/٦٧٤.
- (٨٧) المستصفى ١/١٥٧، المعتمد ٢/١٣٣، التمهيد ٣/١٠٨، نزهة الخاطر العاطر ١/٢٥٨.
- (٨٨) نهاية السؤل ٢/٣٤٦، مناهج العقول ٢/٣٣٨، مقدمة في أصول الحديث لعبد الحق الدهلوى ١/٦٥، الآداب الشرعية عبد الله ابن مفلح ص ٤٤٦، روضة الطالبين ١/٢٢٥، تدريب الراوى ١/٢٣١.

(٨٩) الحصول للرازي ٣٩٩/٤، معراج المنهاج ٤٨/٢، رفع النقاب عن تنقيح الشهاب ١٠٤/٥.

(٩٠) مقدمة في أصول الحديث للدهلوي ص ٦٦، ٦٧.

(٩١) رواه البخاري في صحيحه ٩١/٣، ومسلم ١٣٤٣/٣، واللفظ لمسلم.

(٩٢) مقدمة صحيح مسلم ص ١٥/١.

(٩٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر ٣٨٥/١، الباعث الحثيث إلى اختصار

علوم الحديث لابن كثير ص ٩٩، روضة الطالبين ٣٥٥/١، مذكورة في أصول الفقه

ص ١١٢، شرح تنقيح الفصول ص ٣٥٩، نزهة الخاطر العاطر ٢٨١/١، رفع النقاب ٨٨/٥

، التلخيص ٣٧٧/٢.

(٩٤) نزهة الخاطر العاطر ٢٨٢/١.

(٩٥) مذكورة في أصول الفقه ص ١١٢.

(٩٦) روضة الناظر ٢٨٢/١.

(٩٧) فتح المغيث ٢٤٣/٢، مقدمة في أصول الحديث ٧/١، كشف الأسرار عن أصول

البردوي ٢٥/٣.

(٩٨) روضة الطالبين ١ | ٣٥٥، ٢٣٩/١١.

(٩٩) الأم للإمام الشافعي ٣٠٥/٦ ط دار الغد العربي.

(١٠٠) التلخيص في أصول الفقه ٣٧٨/٢.

(١٠١) يجتريز بالتأول من المعاند؛ فإن روايته غير مقبولة؛ فإن العناد كذب؛ والكاذب لا

يقبل خبره باتفاق. (شرح مختصر الروضة ١٣٧/٢، الحصول ٤٠١/٤، نهاية السؤل

٣٤٦/٢).

(١٠٢) مختصر المنتهى بشرح العضد وحواشيه ٦٣/٢، الحصول للرازي ٧٤/٤، مراقى السعود

السعود ٣٩/٢، قواعد الأحكام في مصالح الأنام ٣٨/٢.

(١٠٣) الخارجى هو: كل من خرج عن الإمام الحق مطلقا، والخوارج هم الذين خرجوا عن

طاعة الإمام على، وكفروهم، وقد أولوا آيات القرآن الكريم على ما اعتقدوا، وكفروا من

خالفهم، ويكفرون أصحاب الكبائر، ويطلق على هذه الفرقة: الخوارج، والنواصب، ويعتبر

الخوارج مبتدعة مارقون من الدين. (الملل والنحل للشهرستاني ١١٤/١ ط مؤسسة الحلبي

، درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٢٧٦/١ الناشر جامعة محمد ابن سعود).

(١٠٤) سميت هذه الفرقة (بالخطابية) نسبة إلى شيخهم أبي الخطاب الأسدي الذي كان يأمر

أصحابه أن يشهدوا على من خالفهم بالزور في الأموال والدماء والفروج، وقال: إن دمائهم

ونسائهم لكم حلال وكانوا يقولون ياهية الأئمة، وأن أبا الخطاب الأسدي إله، وقد افترقت

إلى عدة فرق (المعارف لابن قتيبة ص ٢٣، الملل والنحل ١٧٢/١، التبصير في الدين لطاهر

الإسفرائيني ٢٠/١).

(١٠٥) فتح الباري ٣٨٥/١، رفع النقاب ١٠٤/٥، مذكورة في أصول الفقه ص ١١٤

(١٠٦) الإرجاء هو: التأخير، وسموا بذلك لأنهم كانوا يؤخرون العمل عن البية والقصد. وهى

من أوائل الفرق التي ظهرت، ومن مبادئهم: أنه لا تضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع

الكفر طاعة، ويؤخرون حكم صاحب الكبيرة في الدين إلى يوم القيامة، وقد افترقت ثلاث

عشرة فرقه (الملل والنحل ١٣٨/١، التبصير في الدين وتمييز الفرق الناجية ٩٧/١).

(١٠٧) (القدرية) أحد ألقاب المعتزلة، وقد نسب لهم ذلك بقولهم: إن العبد يخلق أفعاله

الاختيارية وليس لله تعالى فيها تقدير (الفرق بين الفرق للبغدادى ٥/١، ٩٣ دار الافاق

بيروت، درء تعارض العقل والنقل ٦٦/١).

- (١٠٨) مذكرة في أصول الفقه ص ١١٤ ، الإحكام للآمدي ٧٥/٢ ، مرقى السعود ٤٠/٢ ، شرح مختصر الروضة ١٣٧/٢ ، شرح البدخشي ٣٣٥/٢ .
- (١٠٩) نهاية السؤل ٣٤٦/٢ ، رفع النقاب ١٠٦/٥ ، الوصول إلى الأصول لابن برهان ١٨٤/٢ .
- (١١٠) فتح الباري ٣٨٥/١ .
- (١١١) مرقى السعود ٤٠/٢ ، رفع النقاب ٨٩/٥ .
- (١١٢) شرح مختصر الروضة ١٣٩/٢ .
- (١١٣) نهاية السؤل ٣٤٦/٢ ، رفع النقاب ٨٩/٥ ، مرقى السعود ٤٠/٢ ، الحصول للرازي ٤٠١/٤ .
- (١١٤) مقدمة في أصول الحديث ٦٥/١ ، شرح مختصر الروضة ١٤٧/٢ ، مذكرة في أصول الفقه ص ١١٦ ، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث لابن جماعة الكتاني ص ٦٦ الناشر دار الفكر بدمشق .
- (١١٥) فتح المغيث ٢٠٢/٢ ، تيسير مصطلح الحديث خمود النعيمي ص ١٥١ ، المنهل الروي ص ٦٦ ، البحر المحيط ١٦٢/٦ ، شرح الكوكب المنير ٤١٠/٢ ، مرقى السعود ٤٧/٢ .
- (١١٦) نزهة النظر ١٢٥/١ ، تيسير مصطلح الحديث ص ١٥٠ .
- (١١٧) تيسير مصطلح الحديث ص ١٥١ .
- (١١٨) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادى ص ٨٨ ، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح للأبناسي ٢٤٨/١ ، شرح التبصرة والتذکر للعراقي ٣٥٠/١ .
- (١١٩) تدريب الراوي شرح تقريب النوى للسيوطي ٢٤٣/١ ، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي للشيخ زكريا الأنصاري ٣٢٤/١ ، البحر المحيط ١٦٢/٦ ، شرح الكوكب المنير ٢/٢ ، شرح المحلى على جمع الجوامع ومعه حاشية البناني ١٥٠/٢ .
- (١٢٠) التبصرة والتذكرة ٣٥١/١ ، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي ٢٤/١ ، تدريب الراوي ٢٤٤/١ .
- (١٢١) لا تعتبر رواية العدل تعديلا له عند: بعض العلماء ، والجمهور على أنه ليس بتعديل له ؛ لأنه قد يروى عن غير الثقة للاعتبار والاشتهار (شرح النووى لصحيح مسلم ١٢٠/١) .
- (١٢٢) فتح المغيث ٢٠٦/٢ .
- (١٢٣) التبصرة والتذكرة ٣٥١/١ ، نزهة النظر ص ١٢٥ ، توضيح الأفكار لمعانى تنقيح الأنظار للكحلاني ١١٥/٢ ، فتح المغيث ٢٠٧/٢ ، تدريب الراوي ٢٤٤/١ .
- (١٢٤) فتح المغيث ٢١٢/٢ ، شرح نخبة الفكر للقاري ٥١٨/١ .
- (١٢٥) الكفاية ص ٨٨ ، فتح المغيث ٢١٣/٢ ،
- (١٢٦) فتح المغيث ٢١٢/٢ ، تدريب الراوي ٢٤٣/١ ، البحر المحيط ١٥٩/٦ ، شرح المحلى على جمع الجامع ومعه حاشية البناني ١٥٠/٢ ، الكفاية ص ٨٩ ، الإحكام للآمدي ٧٠/٢ .
- (١٢٧) فتح المغيث ٢١٣/٢ ، تدريب الراوي ٢٤٣/١ ، شرح الكوكب المنير ٤١٠/٢ ، شرح التبصرة والتذكرة ٣٥٤/١ .
- (١٢٨) تدريب الراوي ٢٤٣/١ ، فتح المغيث ٢١٣/٢ ، اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر للمناوي ١٤٧/٢ ، ١٤٨ الناشر دار الرشد بالرياض .
- (١٢٩) البرهان ٦١٤/١ .
- (١٣٠) اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر ١٤٧/٢ ، ١٤٨ ، تدريب الراوي ٢٤٣/٢ ، إرشاد الفحول ص ٥٣ ، البرهان ٦١٥/١ ، ٦١٦ .

- (١٣١) الوسيط في علوم الحديث ص، ٩١.
- (١٣٢) يراجع : البحر احيط ١٤٢/٦، وما بعدها، شرح اللمع ٦٣٣/٢، شرح مختصر الروضة ١٣٦/٢، شرح الكوكب المنير ٣٨٠/٢، إرشاد الفحول ص ٥٤، انصول ٣٩٥/٤، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢٠، إحكام الفصول ص ٢٩٠.
- (١٣٣) مقدمة ابن الصلاح ص ١٠٦.
- (١٣٤) إرشاد النقاد إلى تيسير الإجتهد ص ٨٠، فتح المغيث ٢١٩/٢، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث ص ٩٣.
- (١٣٥) توجيه النظر إلى أصول الأثر ١٠٠/١، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث ص ٨٨، ١٠٠.
- (١٣٦) شرح اللمع ٦٣٤/٢، رفع النقاب عن تنقيح الشهاب ٩١/٥، مراقى السعود ٥٢/٢.
- (١٣٧) الموجز في أصول الفقه ص ٢١٥.
- (١٣٨) مختار الصحاح ص ٩٧، المصباح المنير ص ٦١، لسان العرب ٥٧/٨، الكليات ص ٤٢.
- (١٣٩) كشف الاسرار عن أصول البزدوى ٢٢٦/٣، بذل النظر ص ٥١٩، قواطع الأدلة ٤٦١/١، فواتح الرحموت ٢١١/٢، شرح الكوكب المنير ٢١٠/٢، التقرير والتحبير ٨٠/٣، الإحكام للآمدى ١٧٩/١، التقرير والتحبير ٨٠/٣، إرشاد الفحول ص ٧٠.
- (١٤٠) البحر احيط ٣٨٠/٥، إرشاد الفحول ص ٧٠، كشف الأسرار عن أصول البزدوى ٢٣٧/٣، شرح نور الأنوار على المنار ص ١٧٩.
- (١٤١) نشر البنود ٧٥/٢، شرح مختصر الروضة ٧/٣، كشف الأسرار عن أصول البزدوى ٢٣٧/٣.
- (١٤٢) رواه الحاكم في المستدرك ٥٩٨/٤، وقال : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه .
- (١٤٣) شرح سمت الوصول ص ٢٦١، الأصول الوضحات ص ٢٩٩، أصول الفقه د/زهير ١٤٣/٣، كتاب في أصول الفقه ص ١٦١.
- (١٤٤) إرشاد الفحول ص ٢٨٠، نشر البنود ٧٦/٢، تيسير التحرير ٢٢٤/٣.
- (١٤٥) شرح الكوكب المنير ٢١١/٢، نشر البنود ٧٥/٢، تيسير التحرير ١٢٤/٣.
- (١٤٦) البحر احيط ٣٨٠/٥، إرشاد الفحول ص ٣٨٠.
- (١٤٧) نشر البنود ٧٥/٢، فواتح الرحموت ٢٤٦/٢، الإحكام للآمدى ١٨١/١، البحر احيط ٣٨٠/٥، إرشاد الفحول ص ٧١، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ٥٨٢/٤، شرح مختصر الروضة ٧/٣.
- (١٤٨) البحر احيط ٣٨٠/٥، إرشاد الفحول ص ٧١.
- (١٤٩) التوضيح لمن التنقيح ٨١/٢ .
- (١٥٠) المستصفى ١٧٣/١، كشف الأسرار عن أصول البزدوى ٢٢٦/٣، مسلم الثبوت بشرح فواتح الرحموت ٢١١/٢، ميزان الأصول ص ٤٩٠، شرح سمت الوصول ص ٢٥٩، شرح مختصر الروضة ٦/٣، روضة الناظر ٣٣١/١، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ٣٧٨.
- (١٥١) شرح مختصر الروضة ٦/٣، نهاية السؤل ٣٨١/٢، نزهة الخاطر العاطر ٣٣٢/٢، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ٣٧٨، التلويع ٨٢/٢، حجة الإجماع وموقف العلماء منها ص ٥٤.
- (١٥٢) ميزان الأصول ص ٥١٥، كتاب في أصول الفقه ص ١٦٥، الشرح الكبير على الورقات ٣٧٤/٢، المدخل إلى مذهب أحمد ص ٢٨٥، إفاضة الأنوار على المنار ص ٢٠٩، بذل النظر في الأصول ص ٥٣٤، مناهج الإجتهد ٢٣٦/١.

- (١٥٣) ميزان الأصول ص ٥١٥، بذل النظر ص ٥٣٤، شرح سميت الأصول ص ٢٦٠، المدخل إلى مذهب أحمد ص ٢٨٥، كتاب في ، أصول الفقه ص ١٦٥ .
- (١٥٤) إفاضة الأنوار على المنار ص ٢٠٩، كشف الأسرار عن أصول البزدوى ٢٢٨/٣، الوجيز في أصول الفقه ص ٢١٩ .
- (١٥٥) كتاب في أصول الفقه ص ١٦٥، بذل النظر ص ٥٣٤، المسودة ص ٣٣٥ .
- (١٥٦) كشف الأسرار عن أصول البزدوى ٢٢٨/٣، إفاضة الأنوار على المنار ص ٢٠٩، أصول السرخسي ٣٠٣/١ .
- (١٥٧) معراج المنهاج ١٠١/٢ ، نهاية السؤل ٤٢٤/٢، كشف الأسرار عن أصول البزدوى ٢٣٠/٣، الإحكام للآمدى ٢٢٨/١، نهاية الوصول ٢٥٦٨/٦، إحكام الفصول ص ٤٠٧، شرح مختصر الروضة ٧٩/٣ .
- (١٥٨) الإحكام للآمدى ١٩٨/١، المستصفى ١٧٤/١، التوضيح لمتن التنقيح ٩٥/٢، كشف الأسرار عن أصول البزدوى ٢٥٨/٣ .
- (١٥٩) الرسالة للإمام الشافعى ص ٤٧١، وما بعدها .
- (١٦٠) المحصول ٣٥/٤، المعتمد ٤/٢، شرح العمد ٨٤/٢، الإحكام لابن حزم ٥٢٥/١، منهاج البيضاوى بشرح ابن الجزرى ٧٤/٢، الإحكام للآمدى ١٨١/١، البحر المحيط ٦/٣٨٤ ، الوجيز في أصول الفقه للكرمستى ص ١٦٨ .
- (١٦١) المستصفى ١٧٥/١، معراج المنهاج ٧٥/٢ .
- (١٦٢) سبق تخريجه .
- (١٦٣) رواه الترمذى في سننه ٤٦٦/٤، عن ابن عباس وقال : حسن غريب ، لا نعرفه إلا من حديث ابن عباس ، وصححه الألبانى .
- (١٦٤) رواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة ١٤٧٦/٣ .
- (١٦٥) رواه الترمذى في سننه عن ابن عمر ٤٦٥/٤، وصححه الألبانى .
- (١٦٦) صحيح البخارى بشرح فتح البارى ٧/١٣ ، صحيح مسلم ١٤٧٧/٣ .
- (١٦٧) التمهيد للكلازاني ٢٣٩/٣، شرح العضد ٣٣/٢، المستصفى ١٧٦/١، الموجز في أصول الفقه الأسعدى ص ٢١٥ .
- (١٦٨) كتاب في أصول الفقه ص ١٦١، قواطع الأدلة ٤٧٩/١ .
- (١٦٩) المعجم الوجيز ص ١٢٢، الكليات ص ٤٤، المصباح المنير ص ٦٢ .
- (١٧٠) الكليات ص ٤٤، الإحكام لابن حزم ٤٥/١، شرح الكوكب المنير ٤٥٧/٤ .
- (١٧١) تيسير التحرير ١٧٨/٤، فواتح الرحموت ٣٦٢/٢، نشر البنود ٣٠٩/٢، مناهج الاجتهاد ٣٦١/٢ .
- (١٧٢) ميزان الأصول ص ٤٩١، أصول السرخسي ٣١١/١، شرح المحلى على جمع الجوامع ومعه حاشية البناني ١٧٧/٢،
- (١٧٣) كشف الأسرار عن أصول البزدوى ٢٤٠/٣، شرح الكوكب المنير ٢٢٥/٢، قواطع الأدلة ٤٨١/٢
- (١٧٤) المستصفى ٣٥٣/٢، شرح مختصر الروضة ٣٧/٣، المحصول ٢٥/٦، نزهة الخاطر العاطر ٣٥١/١ .
- (١٧٥) إعلام الموقعين ١٨٨/٤، كشف الأسرار عن أصول البزدوى ١٧/٤، شرح المحلى على جمع الجوامع ومعه حاشية البناني ٣٨٦/٢، البحر المحيط ٢٤٢/٨، أصول الفقه لوهبة الزحيلي ١١٠٤/٢، مناهج الاجتهاد ٣٦٨/٢ .

(١٧٦) يبنى على اشتراط العدالة في المجتهد للإجماع : أنه لا يعتد بقول الكافر ؛ فالكافر وإن حوى من علوم الشريعة أركان الاجتهاد ؛ فلا اعتبار بقوله أصلاً وافق أو خالف ؛ فإنه ليس من أهل الإسلام ، والحجة في إجماع المسلمين (البرهان ٢/نزهة الخاطر ٣٥٣/١، شرح العضد ٣٣/٢) .

على أن الكافر ينقسم إلى : معاند ومتأول : فالمعاند كاليهود والنصارى من غير شبهة لا يعتد بقولهم في الإجماع . وأما المتأول : فهو المستند إلى شبهة كمتدعة المسلمين من الخوارج والمعتزلة ، والرافضة ونحوهم ؛ فهؤلاء فيهم قولان : أحدهما : لا يعتبر قوله مطلقاً .
الثاني : أنهم كالكفار عند من يكفرهم ، فلا يعتبر قولهم بالإضافة إليه ، أما من لا يكفرهم فقولهم معتبر عنده بالإضافة إليه ؛ وعلى ذلك : فالحديثين يكفرون الخوارج ؛ فلا يعتبر قولهم فيما أجمعوا عليه ، والفقهاء : لا يكفرونهم ؛ فيعتبر قولهم فيما أجمع عليه الفقهاء . قال الطوفي : وهذا القول أقرب إلى العدل . (نزهة الخاطر العاشر ٣٥٣/١، شرح الكوكب المنير ٢٢٧/٢، شرح العضد ٣٣/٢، نشرح اللمع ٧٢٤/٢، البرهان ٦٨٩/٢، البحر المحيط ٤١٨/٦، المنحول ص ٣١٠) .

(١٧٧) شرح المحلى على جمع الجوامع ومعه حاشية البناني ٣٨٥/٢، ١٨٧ .
(١٧٨) تيسير التحرير ٢٣٨/٣، فواتح الرحموت ٢١٨/١، الوصول إلى الأصول ٨٦/٢، روضة الناظر وجنة المناظر ٣٥٤/١، شرح العضد ٣٣/٢ ،

(١٧٩) فواتح الرحموت ٢١٣/٢، البرهان ٦٨٨/٢، البحر المحيط ٤٢٢/٦، المسودة ص ٣٣١

(١٨٠) وذلك كرفض ، أو اعتزال ، أو سرقة وشرب خمر وقذف ، ونحو ذلك (شرح الكوكب المنير ٢٢٨/٢، نزهة الخاطر العاشر ٣٥٣/١، شرح الكوكب المنير ٢٢٨/٢ .

(١٨١) كشف الأسرار عن أصول البزدوى ٢٣٨/٣ ،

(١٨٢) تيسير التحرير ٢٣٨/٣ .

(١٨٣) الوصول إلى الأصول ٨٦/٢، المنحول ص ٣١٠، روضة الناظر ٢٥٤/١ .

(١٨٤) البحر المحيط ٤٢٢/٦، الوصول إلى الأصول ٨٦/٢، البرهان ٦٨٨/١، شرح اللمع ٧٢٠/٢، المنحول ص ٣١٠ .

(١٨٥) شرح العضد ٣٣/٣، فواتح الرحموت ٢١٩: ٢ التقرير والتحجير ٩٦/٣ .

(١٨٦) التقرير والتحجير ٩٦/٣، حاشية التفتازانى على شرح العضد ٣٤/٢ .

(١٨٧) ذهب إلى ذلك الإمام السرخسى .

(١٨٨) أصول السرخسى ٣١١/١، تيسير التحرير ٢٣٧/٣ .

(١٨٩) فواتح الرحموت ٢١٩/٢، أصول السرخسى ٣١١/١، تيسير التحرير ٢٣٨/٣ ،

(١٩٠) أحكام القرآن للجصاص ٢٦/١، أصول السرخسى ٣١١/١، كشف الأسرار عن أصول البزدوى ٢٣٨/٣ .

(١٩١) التعصب : تفعل من العصبية ، وهى الحصلة المنسوبة إلى العصبية ، وهى التقوية والنصرة وقيل : التعصب من يكون عنده عقيدة مانعة من قبول الحق عند ظهور الدليل ، وذلك مثل ما نقل عن الروافض من الهذيانات فى حق الصحابة ، والحكايات التى افتروها عليهم ؛ حملهم على ذلك تحاييهم ، وتعصبهم فى هواهم . (المعجم الوجيز ص ٤٢٠ ، كشف الأسرار عن أصول البزدوى ٢٣٨/٣ .

(١٩٢) البحر المحيط ٤١٨/٦، البرهان ٦٨٩/١، قواطع الأدلة ٤٨٤/١، أصول السرخسى ٣١١/ .

(١٩٣) البرهان ٦٨٩/١ ، قواطع الأدلة ٤٨٢/١ .

- (١٩٤) رسالة في أصول الفقه للعكبري ص ، قواطع الأدلة ٣٥٣١٢٥/٢ ،
- (١٩٥) إرشاد الفحول ص ٢٥٠ ، التقرير والتحجير ٢٩١/٣ ، مناهج الاجتهاد ٣٦١/٢ .
- (١٩٦) المستصفى ٣٥٠/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٤٣٧ ، شرح مختصر الروضة ٥٧٧/٣ ، شرح الكوكب المنير ٤٦٠/٤ ، بدائع الفوائد ٣/٤ ،
- (١٩٧) المستصفى ٣٥١/٢ ، البحر المحيط ٢٣٢/٨ ، إرشاد الفحول ص ٢٥١ ، نشر البنود ٣١١/٢ .
- (١٩٨) المستصفى ٣٥١/٢ ، بذل النظر ص ٦٩١ ، مناهج العقول ٢٧٢/٣ ، روضة الناظر ٤٠٤/٢ ، نفائس الأصول ٣٨٣٩/٢ ،
- (١٩٩) شرح مختصر الروضة ٥٨١/٣ ، المستصفى ٣٥٢/٢/٢ ، روضة الناظر ٤٠٥/٢ ، شرح طلعت الشمس ٢٧٥/٢ ، البرهان ١٣٣/٢ ، إرشاد الفحول ص ٢٥١ ، الموافقات ٥٣،٥٥/٢ .
- (٢٠٠) المستصفى ٣٥٢/٢ ، نشر البنود ٣١٣/٢ ، التقرير والتحجير ٢٩٣/٣ ، شرح الخلى على جمع الجوامع بحاشية البناني ٣٨٤/٢ ، البرهان في علوم القرآن ٢٢/١ ، اللآلئ الحسان في علوم القرآن ص ١٤٥ ، روضة الناظر ٤٠٦/٢ ، الموافقات ١٤٩/٤ ، مناهج الاجتهاد ٣٦٥/٢ .
- (٢٠١) شرح اللمع ١٠٣٥/٢ ، الرد على من أخلد إلى الأرض ص ١٥٤ .
- (٢٠٢) قواعد الأحكام في مصالح الأنعام ٨٩/٢ ، صفة الفتوى والمفتى والمستفتى ص ١٣٨ ، المعاصر من شرح مختصر الأصول ص ٢٠٣ .
- (٢٠٣) البحر المحيط ٢٣٢/٨ ، قواعد الأصول ومعاقد الفصول ص ١١٩ ، نفائس الأصول ٣٨٣٩/٩ ، البرهان ١٣٣٣/٢ ، فواتح الرحموت ٣٦٤/٢ .
- (٢٠٤) شرح مختصر الروضة ٥٨٨/٣ ، غاية الوصول ص ١٤٨ ، نشر البنود ٣١٥/٢ .
- (٢٠٥) أصول الفقه لابي زهرة ص ٣٧٦ .
- (٢٠٦) شرح اللمع ١٠٣٥/٢ ، أدب الفتوى والمفتى والمستفتى ١٩/١ ، المجموع شرح المذهب ٤١/١ .
- (٢٠٧) إعلام الموقعين ١٩١/٤ ، الفقيه والمتفقه ٣٣٠/٢ ، فواتح الرحموت ٣٦٤/٢ ، المستصفى ٣٥٠/٢ ، قواطع الأدلة ٣٠٦/٢ ، نفائس الأصول ٣٨٣٩/٩ ، نظام القضاء في الشريعة الإسلامية ص ٣٩ ، مذكرة في أصول الفقه ص ٢٨٨ .
- (٢٠٨) بيان المختصر ٣٥٥/٣ ، المعتمد ٣٦٤/٢ ، الحصول للرازي ٨١/٦ ، الإحكام للآمدي ٢٠٠/٤ ، التمهيد في أصول الفقه ٤٠٣/٤ ، نشر البنود ٣٣٢/٢ .
- (٢٠٩) نهاية الوصول ٣٩٠/٩ ، شرح العضد ٣٠٧/٢ ، شرح الكوكب المنير ٥٤٤/٤ ، المستصفى ٣٩٠/٢ ، المنحول ص ٤٨٧ ، نزهة الخاطر العاطر ٣٥٢/٢ ، شرح الخلى على جمع الجوامع بحاشية البناني ٣٩٧/٢ .
- (٢١٠) الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض ص ١٥٤ .